جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلومالمالية و المحاسبية

مذكرة بعنوان:

مدى مساهمة قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة مؤسسة صيدال بالمدية (2015 – 2018)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبية

تخصص: محاسبة

من إعداد الطالبين:

عبد الرحمان صالحي

عبد الرحمان دين

إشراف الأستاذ:

يوسف السعيدي أحمد

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	المؤسسة الأصلية	ملاحظات
1. عمر علي عبد الصمد	أستاذ محاضر أ	جامعة المدية	رئيسا.
2. يوسف السعيدي أحمد	أستاذ محاضر أ	جامعة المدية	مقررا.
3. مامي علي	أستاذ محاضر أ	جامعة المدية	عضوا ممتحنا.

السنة الجامعية: 2020/2019

شكر وتقدير

الحمد لله والشكر لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف **يوسف السعيدي أحمد**، لحرصه الدائم على إتمام هذا العمل.

وإلى أعضاء لجنة المناقشة الذين قبلوا تقييم هذا العمل.

وإلى كل من أسهم وقدم لنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد لإنجاز هذا العمل.

وإلى كل من شجعنا ودعمنا خلال مسارنا الدراسي.

إهداء

إلى من أضاء لي دربي المظلم

إلى من كان حبها زادي وعمادي

إلى من كنت أحتمي بدعائها الخالص وحنانها

إلى أمي حبيبة عمري

إلى من زرع في قلبي روحا لتحدي و الاجتهاد وسقاني

با لرعاية والاهتمام و أنار دربي ومن حني الحب

إلى أبي أصدق الناس

أسأل الله أن يحفظهما و يديم لهما الصحة و العافية

إلى القلوب الطاهرة و النفوس البريئة

أخواتي و إخوتي

إلى كل رفقاء دربي وأصدقائي

إلى كل الزملاء و الزميلات

إلى كل هؤلاء الأعزاء أهدي ثمرة جهدي

صالحي عبد الرحمان



إهداء

إلى صاحب السيرة العطرة و الفكر المستنير، فلقد كان له الفض الأول في بلوغي التعليم العالي (والدي الحبيب) أطال الله في عمره

إلى من وضعتني على طريق الحياة و جعلتني ربط الجأش، و راعتني حتى صرت كبيراً

(أمي الغالية) طيب الله ثراها.

إلى إخوتي، من كان لهم بالغ الأثر في العقبات و الصعاب، إلى جميع أساتذتي الكرام، ممن لم يتوانوا في مد يد العون لي.

دين عبد الرحمان

المستخلص:

تناولت هذه الدراسة موضوع مدى مساهمة قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة من خلال دراسة حالة لمؤسسة صيدال بالمدية ، و هذا من خلال إعداد قائمة التدفقات النقدية و التي هي عبارة عن قائمة تعرض مصادر التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة و هدفها الأساسي إعطاء معلومات أكثر دقة لمستخدمي القوائم المالية حول التغيرات الحاصلة في سيولة المؤسسة، حيث تم تصنيفها إلى ثلاثة أنشطة رئيسية: تشغيلية، استثمارية و تمويلية، و هي تأخذ طريقتين الطريقة المباشرة و الطريقة الغير مباشرة وكل طريقة لها خصائصها.

و قد تم اشتقاق مؤشرات من قائمة التدفقات النقدية تسهل من عملية اتخاذ القرارات من خلال معرفة الوضعية المالية للمؤسسة كما تعتبر أكثر ملائمة لتحديد نقاط القوة و الضعف في نشاط المؤسسة ومن أهم الأغراض التي تعطيها قائمة التدفقات النقدية قدرتها في تقييم سيولة المؤسسة و ربحية المؤسسة لأنها تعطي معلومات مفيدة لكل من مستخدمي القوائم المالية و الإدارة، و تعتبر كوسيلة لتعرف على درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة و مرونتها المالية، بالإضافة إلى أن تلك القائمة تمكن مستخدميها من اتخاذا لقرارات المالية المناسبة بعد تحليلها و الوصول إلى ابعد حد من الحلول المناسبة.

خلصت هذه الدراسة إلى أن المؤشرات المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية لها أهمية كبيرة لأنها تسهل من عملية قياس نقاط الضعف التي تقع فيها المؤسسة، كما أنها تساهم في تقديم يد المساعدة للمسير لاتخاذ القرارات المالية الصائبة في الوقت المناسب ، و با التالي عند إهمال المؤسسة هذه المؤشرات يسبب ذلك تذبذب في النتائج المحققة من سنة إلى أخرى.

الكلمات المفتاحية: قائمة التدفقات النقدية، التدفقات النقدية التشغيلية،التدفقات النقدية الاستثمارية، التدفقات النقدية التمويلية، اتخاذ القرارات، القرارات المالية.

Résumé

Cette étude a examiné le sujet de la contribution de l'état des flux de trésorerie à la prise des décision financières de l'institution à travers une étude de cas de la fondation saïdal de Médéa et ce en préparant l'état des flux de trésorerie , qui est une liste présentent les sources des entrées et sorties de trésorerie et sa finalité est de fournir des informations d'étaillées et précises aux utilisateurs les états financiers concernent l'évolution de la liquidité de l'établissement , car ils ont été classés en trois activités

principales : exploitation , investissement et financement , et ils prennent deux méthodes , la méthode directe et la méthode indirecte , et chaque méthode a ses caractéristiques.

Et les indicateurs ont été dérivés de l'état des flux de trésorerie qui facilitent le processus décisionnel grâce à la connaissance de la situation financière de l'institution et sont considérés comme plus appropriés pour déterminer les forces et les faiblesses de l'activité de l'institution , et l'un des objectifs les plus importants que la liste des flux de trésorerie donne sa capacité à évaluer la liquidité de l'institution et la rentabilité de l'institution parce qu'elle fournit des informations utiles à chacun des utilisateurs des états financiers et de la gestion et est considérée comme un moyen de connaitre le degré de liquidité dont jouit l'institution et sa résilience financières appropriées après les avoir analysées et atteint le plus loin possible les solutions appropriées.

Cette étude a conclu que les indicateurs l'état des flux de trésorerie sont d'une grande importance car ils facilitent le processus de mesure des faiblesses dans lesquelles l'institution est située, et elle contribue également à fournir un coup de main sur la vois pour prendre les bonnes décisions financières en temps opportun, et les suivants lorsque l'institution néglige ces indicateurs provoque cela a fluctué dans les résultats d'une année à l'autre.

***Les mots clés**: tableau des flux de trésorerie , flux de trésorerie d'exploitation, flux de trésorerie d'investissement, financement des flux de trésorerie,la prise de décision,décisions financières.*

فهرس المحتويات

شكر و تقدير

إهداء

المستخلص

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمةالأشكال

مقدمة .....أ

الفصل الأول: مدخل لدراسة قائمة التدفقات النقدية.....1

تمهيد 2

المبحث الأول: ماهية قائمة التدفقات النقدية. 3

المطلب الأول: التطور التاريخي لقائمة التدفقات النقدية: 3

المطلب الثاني: مفهوم قائمة التدفقات النقدية وأهميتها وأهدافها 5

المطلب الثالث: تصنيف التدفقات النقدية 7

المبحث الثاني: كيفية إعداد قائمة التدفقات النقدية 11

المطلب الأول: خطوات و طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية 11

المطلب الثاني: مراحل بناء قائمة التدفقات النقدية 21

المطلب الثالث: مبررات قائمة التدفقات النقدية واستخداماتها.....24

المبحث الثالث: المؤشرات المستخدمة في تقييم قائمة التدفقات النقدية 26

المطلب الأول: المؤشرات المتعلقة بالسيولة 26

المطلب الثاني: المؤشرات المتعلقة بالربحية.....27

المطلب الثالث: المؤشرات المتعلقة بالسياسات المالية.....29

خلاصة الفصل 31

الفصل الثاني: مساهمة قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القررات المالية للمؤسسة. 33

تمهيد 33

المبحث الأول: مدخل إلى عملية اتخاذ القرارات 34

المطلب الأول: مفهوم عملية اتخاذ القرارات و أهميتها.....34

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرارات و مراحل عملية اتخاذ القرار والمشكلات التي تواجه عملية اتخاذ القرار.....36

المطلب الثالث: تصنيف القرارات 41

المبحث الثاني: طبيعة اتخاذ القرارات المالية.....42

المطلب الأول:مفهوم و خصائص القرارات المالية وأهدافها 42

المطلب الثاني: تصنيف القرارات المالية 44

المبحث الثالث: دور تحليل قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات المالية 47

المطلب الأول: دور قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات المالية 47

المطلب الثاني: دور التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات المالية.....49

المطلب الثالث: دور مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في ترشيد القرارات المالية.....51

خلاصة الفصل 53

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية حالة (وحدة المضادات الحيوية لصيدال – المدية) 54

تمهيد 55

المبحث الأول: تقديم لمؤسسة صيدال ووحدة المضادات الحيوية.....56

المطلب الأول: تقديم مؤسسة صيدال.....56

المطلب الثاني: تقديم وحدة المضادات الحيوية بالمدية.....60

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمديرية المالية والمحاسبة لوحدة المضادات الحيوية 63

المبحث الثاني: عرض و تحليل قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة صيدال فرع المدية 67

المطلب الأول: تحليل التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.....69

المطلب الثاني: تحليل التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية : 71

المطلب الثالث: تحليل التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التمويلية: 72

المطلب الرابع : تحليل التغير في الخزينة لمؤسسة صيدال للفترة (2015 – 2018).....73

المبحث الثالث: تحليل مؤشرات قائمة التدفقات النقدية. 75

المطلب الأول: مؤشرات تقييم السيولة 75

المطلب الثاني: مؤشرات تقييم جودة الأرباح.....79

المطلب الثالث: مؤشرات تقييم السياسات المالية.....82

المطلب الرابع: اتخاذ القرارات المالية باستخدام المؤشرات المالية 82

خلاصة الفصل 87

خاتمة.....88

قائمة المراجع

الملاحق

قـائمـــة الـجــداول

الجدول	العنوان	الصفحة
الجدول 01 – 01	التدفقات الداخلة و الخارجة من الأنشطة التشغيلية.	**12**
الجدول 01 – 02	التدفقات الداخلة و الخارجة من الأنشطة التمويلية .	**13**
الجدول 01 – 03	التدفقات الداخلة و الخارجة من الأنشطة الإستثمارية.	**14**
الجدول 01 – 04	جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة .	**17**
الجدول 01 – 05	جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة الغير مباشرة.	**22**
الجدول 01 – 06	أوجه الإختلاف بين الطريقة المباشرة و غير المباشرة.	**24**
الجدول 01 – 07	قائمة التدفقات النقدية.	**27**
الجدول 01 – 08	نسب قائمة التدفقات النقدية.	**34**
الجدول 03 – 01	قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة لمؤسسة صيدال للفترة (2015-2018).	**68 – 67**
الجدول 03 – 02	تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الإستغلال (2015-2018).	**69**
الجدول 03 – 03	تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار(2015-2018).	**71**
الجدول 03 – 04	تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (2015- 2018).	**72**
الجدول 03 – 05	تدفقات الخزينة المختصر للفترة (2015 - 2018).	**73**
الجدول 03 – 06	تطور الخزينة المتاحة (2015-2018).	**74**
الجدول 03 – 07	مؤشر التغطية النقدية (2015-2018).	**75**
الجدول 03 – 08	نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون (2015-2018).	**76**
الجدول 03 – 09	نسبة التدفقات النقدية من أنشطة الاستغلال إلى مدفوعات الديون الطويلة الأجل (2015-2018).	**77**
الجدول 03 – 10	الميزانية المالية المفصلة للسنوات 2015،2016 جانب الأصول.	**78**
الجدول 03 – 11	الميزانية المالية المفصلة للسنوات 2015،2016 جانب الخصوم.	**79**
الجدول 03 – 12	نسبة كفاية التدفق النقدي التشغيلي للمؤسسة 2015،2016.	**80**
الجدول 03 – 13	مؤشر النشاط التشغيلي للمؤسسة2015،2016.	**81**
الجدول 03 – 14	مؤشر النقد للنشاط التشغيلي لمؤسسة 2015،2016.	**81**
الجدول 03 – 15	نسبة العائد على الاصول من التدفق النقدي التشغيلي2015،2016.	**82**
الجدول 03 – 16	نسبة الإنفاق الرأس مالي2015، 2016.	**83**

قـائمـــــة الأشكـــال

الرقم	العنوان	الصفحة
الشكل 01 - 01	تصنيفات قائمة التدفقات النقدية.	14
الشكل 01 - 02	مضمون وظيفة الإستثمار و التمويل .	26
الشكل 03 - 01	الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال.	59
الشكل 03 - 02	الهيكل التنظيمي لوحدة المضادات الحيوية.	62
الشكل 03 - 03	الهيكل التنظيمي لمديرية المالية و المحاسبة.	66

مـقــد مــة

لقد كان الاهتمام سابقا في تقييم أداء و نشاط المؤسسة قائم بشكل كبير على قائمة الميزانية وجدول حسابات النتائج ،وبعد تطور المحاسبة وصدور المعايير المحاسبية الدولية ظهرت مجموعة من القوائم المالية كلها تساهم في مساعدة المؤسسة باستخدامها من أجل تقييم آداها و نشاطها، ولعل من بين أحد هذه القوائم المالية نجد قائمة التدفقات النقدية ونظرا للمعلومات الدقيقة التي تبينها عن التدفقات النقدية للمؤسسة، أصبحت قائمة التدفقات النقدية من القوائم المالية الأساسية التي تلتزم بإعدادها المؤسسة و هي تقدم إجابات ليس بإمكان جدول حسابات النتائج و الميزانية الإجابة عنها كان يطرح التساؤل التالي : من أين يتم تمويل الاستثمارات في المؤسسة وهل يتم عن طريق الاقتراض أو إصدار الأسهم أو من صافي التدفقات التشغيلية؟ إضافة إلى ذلك تزود هذه القائمة مستخدميها من مقرضين ومستثمرين بمعلومات عن المتحصلات النقدية و المدفوعات النقدية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة .

و تعد القرارات المالية من المهام الجوهرية و الوظائف الأساسية التي يقوم بها متخذ القرار فمقدار النجاح الذي تحققه المؤسسة يتوقف على مدى قدرة و كفاءة متخذ القرار على فهمه للقرارات المالية و أساليب اتخاذها، فهو لا يستطيع اتخاذ أي قرار مالي إلا بعد إجراء دراسة معمقة للقوائم المالية و تحليلها وذلك بواسطة مؤشرات ملائمة، فالقرارات المالية ترتبط ارتباط وثيق ببعضها البعض فلا تستطيع المؤسسة الاستثمار دون وجود مصدر تمويلي كافي ،كما أنها غير قادرة على التطوير في نشاطها و النمو دون الزيادة في الاستثمارات و توسيعها، ولا تقوم بتوزيع أرباح دون وجود فوائد كافية تحققها من خلال استثماراتها .

و عليه فان قائمة التدفقات النقدية يمكن أن تستخدمها المؤسسة من أجل القيام باتخاذ قرارات مالية رشيدة تسمح لها بالاستثمار والتمويل إلى غير ذلك من القرارات المالية التي يمكن أن تتخذها للقيام بنشاطها، من أجل التحسين من الوضعية المالية للمؤسسة.

الإشكالية الرئيسية:

وبناءا على ما تم ذكره يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن أن تساهم قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة؟

الإشكاليات الفرعية:

وعلى ضوء التساؤل الرئيسي السابق يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي أهمية استخدام قائمة التدفقات النقدية في المؤسسة؟
- ما المقصود بالقرارات المالية في المؤسسة؟
- هل تعتبر مؤشرات قائمة التدفقات النقدية مناسبة لاتخاذ القرارات المالية الرشيدة؟

الفرضيات:

وللإجابة على الأسئلة المطروحة يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

- تعتبر قائمة التدفقات النقدية أحد الأدوات التي تعتمد عليها المؤسسة لمعرفة وضعيتها المالية
- تعتمد القرارات المالية في المؤسسة بشكل أساسي على مخرجات قائمة التدفقات النقدية
- تركز القرارات المالية الرشيدة في المؤسسة على المؤشرات التي توفرها قائمة التدفقات النقدية

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز أهمية كل من قائمة التدفقات النقدية و القرارات المالية، حيث تظهر أهمية قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات المالية في المعلومات التي تقدمها

منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة ومن أجل تحقيق أهداف البحث سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي لغرض الإلمام بالجانب النظري للموضوع، أما في الجانب التطبيقي فسيتم استخدام المنهج التحليلي.

أسباب اختيار الموضوع:

قمنا باختيار هذا الموضوع لعدة اعتبارات موضوعية وذاتية أهمها:

- الميول الشخصي إلى دراسة هذا الموضوع، وحب الاطلاع على دراسات جديدة.
- الرغبة في تطوير معارفنا في التحليل والمحاسبة والتعمق في فهمها أكثر.
- الأهمية البالغة التي اكتسبتها قائمة التدفقات النقدية في السنوات الأخيرة.

حدود الدراسة:

1. **الإطار الزمني**: كانت الدراسة داخل المؤسسة في الفاتح من شهر مارس حيث تم الحصول على القوائم المالية موضوع الدراسة و هي تغطي الفترة من (2015إلى 2018) وهي الفترة التي نراها مناسبة للحصول على معلومات كافية في معرفة وضعية المؤسسة باستخدام قائمة التدفقات النقدية.

2. **الإطار المكاني**: الإطار المكاني الخاص بتطبيق دراستنا النظرية كان في مؤسسة صيدال فرع المضادات الحيوية بالمدية حيث تتوفر هذه المؤسسة على أغلبية الشروط التي يتطلبه موضوعنا.

صعوبة الدراسة:

عامل الزمن كان عائقا لأن وقت إعداد المذكرة كان ضيق و بسبب الوضع الحالي للبلاد و عدم تقديم المؤسسة كل البيانات اللازمة.

هيكل الدراسة

من أجل تحقيق الهدف من الدراسة ونظرا لما تستدعيه طبيعة الموضوع، وفي ضوء معالجة إشكالية البحث واختبار صحة الفرضيات تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول:

- سنتناول في الفصل الأول مختلف الجوانب النظرية لقائمة التدفقات النقدية مفهومها أهدفها خصائصها تصنيفها و مختلف النسب المالية المتعلق بهذه القائمة.
- سنتناول في الفصل الثاني سنتناول إلى عملية اتخاذ القرارات بمختلف تعاريفها و خصائصها ومراحلها و مختلف الصعوبات و الأنواع القرارات ،كما تطرقنا أيضا إلى مفهوم القرارات المالية وخصائصها و أهدفها و تصنيفاتها.
- أما الفصل الثالث فسنتناول دراسة حالة بوحدة المضادات الحيوية لصيدال بالمدية وذلك بإعداد وعرض القائمة التدفقات النقدية و حساب مختلف النسب الممكنة لسنوات (2015-2018).

الدراسات السابقة:

- راغب العمين ومنال الموصلي، "**أهمية مقاييس التدفقات النقدية في اتخاذ القرار الاستثماري في سوق دمشق المالية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 35، العدد 02، سنة 2013.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية المعلومات لقائمة التدفقات النقدية للمستثمرين في سوق دمشق للأوراق المالية من خلال تزويد المستثمرين بمقاييس مهمة تساعدهم على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية ،مع بيان الدور الذي تلعبه مقاييس التدفقات النقدية الذي يزيد من فاعلية القرار الاستثماري في سوق دمشق للأوراق المالية، حيث استخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على الأساليب الإحصائية للتوصل إلى نتائج منطقية تدعم الفرضيات النظرية الواردة في هذه الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج وهي أن المستثمرين في سوق دمشق لا يهتمون بقائمة التدفقات النقدية اهتماما كبير ،باعتبار أن معظم المقاييس المشتقة من قائمة التدفقات النقدية (مقاييس جودة السيولة) لها اثر ضعف في قرارات المستثمرين بينما مقاييس جودة الربحية لها اثر معدوم على قراراتهم.

- بوميمز فريد، **دور قائمة التدفقات النقدية في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة –دراسة حالة مؤسسة جيدل الكاتمية للفلين**، مذكرة شهادة الماستر ،تخصص فحص محاسبي ،جامعة محمد خيضر ببسكرة ،سنة 2015/2014.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي تلعبه قائمة التدفقات النقدية في تحليل الوضعية المالية إلى جانب مجموعة من الأهداف و المتمثلة في التعرف على قائمة التدفقات النقدية كأحد أهم القوائم المالية وتوضح مدى مساهمة هذه القائمة في إعلام المؤسسة عن وضعها المالي ،من اجل تشخيص الوضعية المالية الخاصة بها انطلاقا من تحليلها المالي لقائمة التدفقات النقدية ،و بالتالي اتخاذ قرارات اقتصادية هامة ،حيث قام الباحث بمعالجة موضوع بحثه باستخدام المنهج الوصفي التحليل في الجانب النظري و منهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي ،حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المتمثلة في أن قائمة التدفقات النقدية تتميز عن باقي القوائم المالية الأخرى بمجموعة من الخصائص تجعلها أكثر، حيث يعتبر صافي التدفق النقدي مؤشر جيد على صدق ربحية المؤسسة ،كما أن هذه القائمة ليست بديلة و إنما مكملة للميزانية وحساب النتائج.

- بحري علي، **التحليل المالي كوسيلة مساعدة في اتخاذ القرارت في المؤسسة الاقتصادية– دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية– أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه– تخصص علوم تسيير**،جامعة محمد بوضياف، المسيلة، سنة 2019/2018.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى دور الذي يقدمه التحليل المالي كوسيلة مساعدة في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية، حيث أنه تم التطرق فيها إلى أن التحليل المالي هو المنظار الذي من خلاله يستطيع المحلل المالي من رؤية واستخلاص المعلومات التي تسمح من توضيح مكانة المؤسسة ماليا، حيث هدف الدراسة إعطاء المكانة اللازمة للتحليل المالي حتى تزداد فعاليات اتخاذ القرارات في المؤسسات، كما أكدت الدراسة أن التحليل المالي هو أداة أساسية في صنع و إتخاذ القرارات المالية، حيث قام الباحث بمعالجة موضوع بحثه باستخدام المنهج الوصفي التحليل في الجانب النظري و منهج الدراسة الميدانية في الجانب التطبيقي حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المتمثلة في أن التحليل المالي هو الدراسة التفصيلية لقوائم المالية للمؤسسة وفق منهجية علمية من أجل استخلاص النتائج التي تدل على نقاط القوة و الضعف في الوضعية المالية للمؤسسة بهدف ترشيد القرارات المتخذة من طرف المستخدمين ذوي المصلحة، كما تم التوصل إلى أنا لتحليل المالي هو من أهم الأساليب الكمية المساعدة في إتخاذ القرارات التي لها آثار مالية.

تقييم الدراسات السابقة

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث مكان و مجتمع الدراسة، و تختلف عنها أيضا من ناحية أن الدراسات السابقة عالجت فقط دور قائمة التدفقات النقدية في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة ومدى مساهمة هذه القائمة في إعلام المؤسسة عن وضعيتها المالية، بالإضافة إلى دور التحليل المالي في إتخاذ القرارات في المؤسسة، على عكس هذه الدراسة حيث تم التوسع أكثر في موضوع قائمة التدفقات النقدية حيث عالجت موضوع مدى مساهمة قائمة التدفقات النقدية في إتخاذ القرارات المالية للمؤسسة الاقتصادية، حيث تم التطرق فيها إلى دور مؤشرات هذه القائمة في ترشيد القرارات المالية المناسبة من أجل تدارك نقاط الضعف التي قد تقع فيها المؤسسة و العمل على تحسين من الوضعية المالية للمؤسسة حيث لم تعالجها الدراسات السابقة و بالتالي تم التعمق أكثر في موضوع هذه القائمة.

الفصل الأول: مدخل لدراسة قائمة التدفقات النقدية

تمهيد:

مع بداية سنة 2010 شرعت الجزائر في تطبيق النظام المالي المحاسبي(scf) لذي يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، والذي يعوض ويلغي مخطط المحاسبين الوطني سنة 1975، وذلك تماشياً مع التطورات الاقتصادية و حسب النظام المالي المحاسبي(scf) فإنه فرض على كل مؤسسة أن تدخل في مجال تطبيق هذا النظام وبالتالي تتولى سنوياً إعداد قوائم مالية.

حيث تعتبر قائمة التدفقات النقدية القائمة الثالثة بعد كل من قائمة الدخل، قائمة المركز المالي حيث أصبح جدول التدفقات النقدية مهمًا في المؤسسة الاقتصادية وّإحدى القواعد الإلزامية للمؤسسات كما تظهر هذه القائمة من انعكاسات طبيعية ومشاكل السيولة التي تعاني منها المؤسسة، وكذلك معرفة مدى قدرة المؤسسة على توليدها في التدفق النقدي الموجب من نشاطها المعتاد لمواجهة التزاماتها.

وهذا سنتطرق إليه في هذا الفصل من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية قائمة التدفقات النقدية.

المبحث الثاني: كيفية إعداد قائمة التدفقات النقدية.

المبحث الثالث: المؤشرات المستخدمة في تقييم قائمة التدفقات النقدية.

المبحث الأول: ماهية قائمة التدفقات النقدية.

تقوم العديد من المؤسسات بعمليات استثمار وتوسع تستخدم فيها مبالغ كبيرة، ويتسائل العديد من المستثمرين والدائنين وأفراد الإدارة المهتمين بالعمليات المالية للمؤسسة عن مصدر تمويل هذه الاستثمارات هل تم عن طريق الاقتراض أو إصدار أسهم جديدة أو من التدفقات النقدية الصافية من العمليات التشغيلية.

ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى التطور التاريخي لقائمة التدفقات النقدية بالإضافة إلى مفهومها وأهميتها وأهدافها وفي الأخير إلى تصنيف التدفقات النقدية.

المطلب الأول: التطور التاريخي لقائمة التدفقات النقدية:

تعتبر قائمة التدفقات النقدية حديثة العهد نسبيًا، وقد شهدت منذ نشوئها إلى الآن تطوراً ملحوظًا سواء من جهة المداخيل المتبعة في إعدادها، أو من حيث صور أو نماذج عرضها أو من حيث قوة القواعد الملزمة نشرها والصادرة عن المجامع المهنية.[1]

وكانت الشركات العاملة بالولايات المتحدة الأمريكية أول من بادر بعرضها بصفة طوعية في نهاية الخمسينات، وذلك في صورة جدول تحليلي بسيط تحت مسمى قائمة "من أين جاءت الأموال وإلى أين ذهبت؟ كما كانت تقتصر على المقارنة بين قائمتين متتاليتين للمركز المالي لتظهر عناصر الزيادة أو النقص الحادثة في القائمتين على مدار الفترة المحاسبية.

لكن المعهد الأمريكي للمحاسبين الأمريكيين (AICPA) أصدر في عم 1961 دراسة أوصى فيها بتغيير مسمى القائمة لتصبح "قائمة تحليل التدفقات النقدية والموارد المالية"، كما أوصى جميع الشركات المساهمة بإصدارها ونشرها بعد تدقيقها مثلها في ذلك مثل بقية القوائم المالية الأخرى.

وفي عام 1963 أوصى المجتمع نفسه في الرأي رقم (3) عنه بضرورة الالتزام بإتباع المعايير المهنية وذلك سواء في إعدادها، أو في متطلبات الإفصاح عن المعلومات التي تعرضها، كما أوصى بتعديل في تسميتها إلى "قائمة مصادر الأموال واستخدامها".

[1] محمد مطر، **مبادئ المحاسبة المالية للدورة المحاسبية ومشاكل الاعتراف والقياس والإفصاح**، الطبعة 05، دار وائل للنشر، عمان، الاردن 2010، ص 479.

وبضرورة عرضها ضمن المعلومات الإضافية أو المكملة الصادرة عن الشركة ولكن دون أن تخضع بالضرورة لمصادقة مدقق الحسابات.وقد تزايدت أهمية هذه القائمة عندما أصدرت هيئة البورصات الأمريكية (SEC).

عام 1970 بيانها رقم (117)، والذي طلبت فيه من جميع الشركات المسجلة فيها، بضرورة تضمين تقاريرها المالية السنوية المقدمة للبورصة قائمة لموارد الأموال واستخداماتها.[1]

في سنة 1971 أصدر مجلس المبادئ المحاسبية(CPC)الرأي المحاسبي رقم (19) بعنوان "التقرير عن التغيرات في المركز المالي" ألزم فيها المؤسسات الاقتصادية بضرورة أن تكون هذه القائمة أحد القوائم الرئيسية التي تم نشرها على أن تخضع للمصادقة من قبل المحاسب القانوني مثلها مثل القوائم المالية الأخرى وأصبح اسمها (قائمة التغيرات في المركز المالي)، وقد استمر إعداد هذه القائمة وفقاً لمفهوم رأس المال العامل الذي يمثل الفرق بين صافي الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة في فترة معينة، ولقد تعرضت هذه القائمة للعديد من الانتقادات حول مدى فاعليتها خصوصًا بعد تصاعد حالات الإفلاس للمؤسسات في الولايات الأمريكية المتحدة كون تلك المؤسسات كانت تفصح عن صافي أرباح مرتفع وفي الحقيقة أنها كانت تواجه عجزًا في السيولة لديها وبناءًا عليه قام مكتب معايير المحاسبة المالية بدراسات للتعرف على أوجه القصور في مفهوم رأس مال العامل وتمثلت الانتقادات في أن إعداد قائمة التغيرات في المركز المالي على أساس مفهوم رأس المال العامل في:[2]

-لا يعبر عن التدفقات النقدية للمؤسسات الاقتصادية بالشكل المطلوب.

-لا يوفر معلومات مفيدة عن السيولة والمرونة المالية كتلك التي توفرها القائمة المعدة على الأساس النقدي.

-لا تقدم معلومات جديدة بل يمكن الحصول على معلوماتها من حساب الأرباح والخسائر وقائمة المركز المالي.

[1] محمد مطر، **مبادئ المحاسبة المالية الدورة المحاسبية ومشاكل الاعتراف والقياس والإفصاح**، مرجع سابق، ص 480.

[2] نسرين فرحات، **أهمية استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية –دراسة حالة مؤسسة البناء والعمران**، مذكرة الماستر في العلوم التجارية، تخصص محاسبة ومالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي، الجزائر ،2016/2015، ص 44.

في عام 1978 صدر عن المجلس الأمريكي لمبادئ المحاسبة المالية (FASB) البيان رقم (95) الذي ألزم الشركات المساهمة الأمريكية بإصدار "قائمة التدفق النقدي" بدلاً من قائمة التغيرات في المركز المالي وكانت مستخدمة حتى ذلك التاريخ.

وقد أوصى هذا البيان بأن يتم تصنيف التدفقات النقدية إلى تدفق نقدي من النشاط التشغيلي وتدفق نقدي من النشاط الاستثماري وتدفق نقدي من النشاط التمويلي.

ووفقاً للمعيار رقم (7) المعدل الصادر عام 1993 عن اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة (IASC) والذي حل محل المعيار السابق الصادر عام 1977، تعرض القائمة باعتبارها جزء لا يتجزأ من البيانات المالية المدققة المشمولة في التقارير السنوية الصادرة عن الشركات المساهمة.[1]

المطلب الثاني: مفهوم قائمة التدفقات النقدية وأهميتها وأهدافها:

يعتبر جدول تدفقات الخزينة البيان الثالث بعد كل من الميزانية وجدول حساب النتائج و التي أصبح على المؤسسة إعداده على انه جزء من بياناتها المالية و نحاول في هذا المطلب الى التطرق إلى مفهومها وأهميتها وأهدافها.

الفرع الأول: مفهوم قائمة التدفقات النقدية: هناك عدة تعاريف لقائمة التدفقات النقدية لابد من أعطاء بعض التعاريف منها:

التعريف الأول: هي قائمة توضح حركة التدفقات النقدية خلال فترة معينة سواء كانت تدفقات نقدية داخلية أو خارجية.[2]

التعريف الثاني: جدول تدفقات الخزينة هي وثيقة شاملة وكاملة تفسر تغيرات تدفقات خزينة المؤسسة خلال فترة معينة.[3]

التعريف الثالث: جدول تدفقات الخزينة عبارة عن لوحة قيادة أمام الإدارة المالية، بحث تتخذ على ضوءها القرارات الهامة والإستراتيجية كغير النشا أو توسيعه، أو الانسحاب منه أو النمو أو غيرها.[4]

---

[1] محمد مطر، **مبادئ المحاسبة المالية، الدورة المحاسبية ومشاكل الاعتراف والقياس والإفصاح**، مرجع سابق، ص ص(480،481).

[2] أحمد محمد العداسي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2009، ص 40.

[3] فايز سليم حداد، **الإدارة المالية**، الطبعة 02، الجامد للنشر، الأردن، 2009، ص 40.

[4] إلياس بن ساسي، **التسيير المالي**، دروس وتطبيقات، الطبعة 01، دار وائل، عمان ،الأردن ، 2006، ص 204.

التعريف الرابع: وقد عرف النظام المحاسبي المالي SCFحسب السنة المالية من خلال هدفه "يهدف جدول تدفقات الخزينة إلى إعطاء صورة صادقة لمستعملي الكشوف المالية أساسًا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية ويقدم المداخل والمخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء منشئتها (مصدرها)".[1]

التعريف الخامس :هو كشف بالمقبوضات و المدفوعات النقدية لمؤسسة ما خلال فترة مالية معينة وقد ألزم مجلس معايير المحاسبة المالية الشركات بإعداد هذا الجدول من خلال إصدارها للمعيار الدولي المحاسبي رقم7.[2]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن قائمة التدفقات النقدية تعتبر هي القائمة الثالثة بعد كل من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل والتي أصبح إلزاماً على الشركات إعدادها على أنها جزء لا يتجزأ من بياناتها المالية لكل فترة حيث أنها القائمة التي تظهر التدفقات النقدية الداخلة (المقبوضات) والتدفقات النقدية الخارجة (المدفوعات) وحسب النشاطات التشغيلية التمويلية والاستثمارية خلال فترات مالية معينة.

الفرع الثاني: أهمية قائمة التدفقات النقدية:تظهر أهمية جدول تدفقات الخزينة من أهمية المعلومات الإضافية المتمثلة في تغيرات الخزينة التي جنتها المؤسسة وتلك التي استعملتها خلال الدورة والتي يعجز كل من الميزانية وجدول النتيجة عن تقديمها.

ويرى الكثير من المستعملين أن تغيرات الخزينة أو بالأحرى تدفقاتها التي تمثل أصل التغيرات، وهي أهم معلومة تقدمها الوثائق المحاسبية، لأن قيمة المؤسسة تزداد أو تنقص في نظر المساهمين والمقرضين وما تحققه من فوائض، لأن تلك الفوائض تمكنها دون غيرها من منح قسائم أرباح للمساهمين وتسديد ما عليها من قروض لأصحابها وتحقيق مشاريع استثمار.[3]

ساعد جدول تدفقات الخزينة في إيجاد أجوبة عن الأسئلة البسيطة الهامة التالية:[4]

---

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية، **القرار المؤرخ في جويلية 2008 الذي ينظم قواعد والتقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيره**، العدد 19، المؤرخة في 25 مارس 2009، ص 26.

[2] مؤيد راضي خنفر ،غسان فلاح المطارنة،**تحليل القوائم المالية مدخل نظري و تطبيقي** ،الطبعة 3، دار المسيرة للنشر و التوزيع،عمان، الأردن ، 2011، ص49.

[3] محمد بوتين، **المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية دروس وتطبيقات**، الجزائر، 2010، ص ص(79، 80).

[4] فايز زهدي الشتلوني ،**مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية–دراسة تطبيقية للقوائم المالية المنشورة للمصارف الفلسطينية**،مذكرة ماجستير في العلوم التجارية الجامعة الإسلامية، غزة ،فلسطين، 2005،ص27.

- من أين جاءت النقدية خلال الدورة ؟
- فيما استخدمت النقدية خلال الدورة ؟
- تقييم قدرة المؤسسة على إجراء توزيعات الأرباح و مقابلة متطلبات الاستثمار و التوسع ؟
- تحديد مصادر الاختلاف بين صافي الدخل و صافي التدفقات النقدية ؟

الفرع الثالث: أهداف قائمة التدفقات النقدية: تتمثل أهداف قائمة التدفقات النقدية فيما يلي:[1]

- قياس مستوى السيولة على المدى القصير.
- التخطيط للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة.
- إيجاد معيار محدد للحكم على مدى كفاءة الأداء النقدي.
- المسعدة في التعرف على أوقت حدوث العجز والفائض النقدي.
- وضع برنامج زمني للتحصيل والتسديد النقدي المناسب.
- تحديد كمية ونوعية الاحتياجات النقدية التي تتزامن مع موعد الدورة التجارية.
- لفت نظر الإدارة العليا للانحرافات النقدية المتوقعة.
- المساعدة في اتخاذ القرارات الخاصة بالشراء والبيع.
- المساهمة في الاقتصاد باستعمال النقد المتاح.

المطلب الثالث: تصنيف التدفقات النقدية:

توجد ثلاث تصنيفات لقائمة التدفقات النقدية نذكر منها:

الفرع الأول: التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:

1. مفهوم التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية: هي التدفقات النقدية الناتجة من العمليات الرئيسية للمشروع من بيع وشراء السلع وكافة العمليات العادية التي تمثل الدورة التشغيلية للمشروع.[2]

2. التدفقات الداخلة والخارجة من لأنشطة التشغيلية: يبين الجدول التدفقات الداخلة والخارجة من الأنشطة التشغيلية.

---

[1] فيصل محمد الشواورة، **مبادئ الإدارة المالية**،الطبعة 01، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ،2013،ص 185.

[2] سامي محمد الوقاد،**نظرية المحاسبة**، الطبعة 01، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 258.

الجدول رقم (01-01): جدول يبين التدفقات الداخلة والخارجة من الأنشطة التشغيلية:

	التدفقات الداخلة	التدفقات الخارجة
الأنشطة التشغيلية	- المتحصلات من بيع البضاعة أو تأدية الخدمة. - إيرادات الفوائد والتوزيعات	- المدفوعات النقدية للدائنين (شراء المواد... إلخ) - تسديد للعاملين (أجور ومرتبات)، الضرائب الفوائد المصروفات التشغيلية الأخرى

المصدر: سامي محمد الوقاد، **مرجع سابق**، ص 258.

يبين الجدول مختلف التدفقات الداخلة و الخارجة من الأنشطة التشغيلية، التدفقات الداخلة تتمثل في مختلف المتحصلات من بيع البضاعة أو تأدية الخدمة بالإضافة إلى إيرادات الفوائد و التوزيعات ، أما بالنسبة للتدفقات الخارجة تتمثل في المدفوعات النقدية للدائنين (شراء المواد) و أخير تسديد كل الأجور و المرتبات للعمال ،و دفع مختلف الضرائب و دفع مختلف المصروفات المتعلقة بنشاط المؤسسة.

الفرع الثاني: التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية

1. **مفهوم التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:** تشمل الحصول على الأموال من الملاك أو ردها لهم كما تشمل الحصول على الأموال من المقرضين وتسديدها لهم.[1]

2. **التدفقات الداخلة والخارجة من الأنشطة التمويلية:** يبين الجدول التالي التدفقات الداخلة والخارجة من الأنشطة التمويلية.

[1] أحمد محمد العداسي، **مرجع سابق**، ص 51.

الجدول رقم (01-02) جدول يبين التدفقات الداخلة والخارجة من الأنشطة التمويلية.

	التدفقات النقدية الداخلة	التدفقات النقدية الخارجة
الأنشطة التمويلية	-متحصلات من إصدار أسهم رأس المال. -متحصلات من إصدار سندات. -متحصلات أي قروض طويلة أو قصيرة الأجل.	- توزيعات أرباح للملاك. - شراء الشركة لأسهمها من سوق رأس المال. - سداد القروض.

المصدر: أحمد محمد العداسي،**مرجع سابق**، ص 51.

يبين الجدول السابق التدفقات الداخلة من الأنشطة التمويلية و المتمثلة في متحصلات من إصدار أسهم رأس المال و سندات و تمول أيضا نشاطها من قروض كانت طويلة أو قصيرة ،أما بالنسبة لتدفقات النقدية الخارجة من أنشطة التمويل توزيع مختلف أرباح المؤسسة على ملاكها ،شراء المؤسسة لأسهمها من سوق رأس المال، بالإضافة إلى سداد مختلف القروض و الفوائد.

الفرع الثالث: التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:

1. **مفهوم التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:** هي عبارة عن أنشطة المؤسسة التي تتعلق باقتناء أو التخلص من الأصول المعمرة والأصول غير المتداولة الأخرى بما في ذلك الاستثمارات التي لا يتم تصنيفها كنقدية معادلة.[1]

[1] أحمد محمد العداسي، **مرجع سابق**، ص ص(51،52).

2 التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من الأنشطة الاستثمارية.

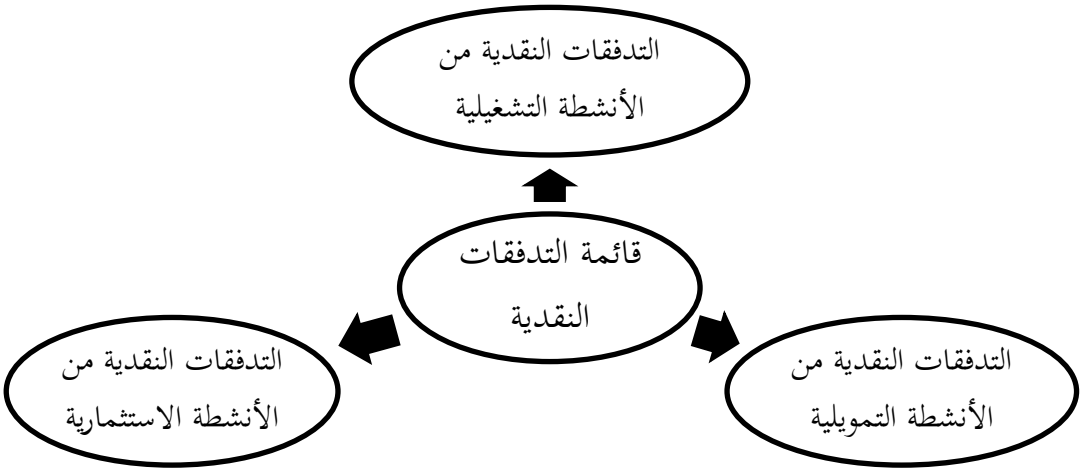
الجدول رقم (01-03): جدول يبين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من الأنشطة الاستثمارية.

	التدفقات النقدية الداخلة	التدفقات النقدية الخارجة
الأنشطة الاستثمارية	- تحصيل أقساط الإقراض للغير. - مبيعات استثمارات مالية طويلة الأجل خاصة لشركات أخرى مملوكة للشركة. - بيع أصول ثابتة.	- إقراض للغير. - شراء استثمارات مالية طويلة الأجل. - شراء أصول ثابتة.

المصدر: أحمد محمد العداسي،**مرجع سابق**، ص ص(51، 52).

يبين الجدول المذكور أعلاه مختلف التدفقات الداخلة و الخارجة من أنشطة الاستثمارية للمؤسسة حيث تتمثل الأولى في تحصيل أقساط الاقراض للغير و مبيعات استثمارات مالية طويلة الأجل بيع والتنازل على أصول ثابتة،أما بالنسبة لتدفقات الخارجة فهي تتمثل في إقراض للغير، شراء مختلف الاستثمارات المالية طويلة الأجل و شراء مختلف الأصول الثابتة.

الشكل رقم (01-01): تصنيفات قائمة التدفقات النقدية



المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على الجداول السابقة.

يبين الشكل السابق أن قائمة التدفقات النقدية مكونة من ثلاث تدفقات و هي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيلية أي المتعلقة بنشاط المؤسسة ،من الأنشطة التمويلية أي مصادر حصولها على الأموال وأخيرا من الأنشطة الاستثمارات و هي عبارة عن أسهم و سندات ...الخ من الاستثمارات.

المبحث الثاني: كيفية إعداد قائمة التدفقات النقدية:

على الرغم أن كل من قائمة الدخل والميزانية تقدمان إلى حد ما وبصورة ملخصة عن التدفقات النقدية للمؤسسة خلال الفترة، إلا أنهما لا تعرضان الملخص التفصيلي لكل التدفقات الداخلة والخارجة من النقديات خلال الفترة ولتليه هذه الحاجة سنتطرق في هذا المبحث الى خطوات اعداد جدول تدفقات الخزينة وطرق إعدادها و مراحل بناء هذه القائمة و في الأخير مبررات و استخدامات قائمة تدفقات النقدية.

المطلب الأول: خطوات و طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية:

سنتطرق في هذا المطلب على التوالي خطوات إعداد قائمة تدفقات النقدية ثم طرق إعدادها

الفرع الأول: خطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية:

ان الحديث عن الخطوات الواجب اتباعها لإعداد جدول التدفقات النقدية يقودنا الى توضيح المعلومات اللازمة لذلك وهي :ميزانيتين مقارنتين و جدول حساب النتائج للفترة المالية الحالية، ومعلومات إضافية معينة.

بحيث يقوم المحاسب بعد تجميع هذه المعلومات بإتباع الخطوات التالية لإعداد قائمة التدفقات النقدية:[1]

1. **ايجاد التغير في النقدية:** ويكون ذلك من خلال رصد الزيادة او النقصان في رصيد النقدية ومايعادلها.
2. **رصد التغيرات في بنود الميزانية:** يتم هنا رصد التغيرات الحادثة في مختلف بنود الميزانية سواء كان ذلك بالزيادة أو بالنقصان تمهيدا لاستخراج التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي.
3. **احتساب التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي** :تحسب هذه التدفقات المستخدمة في اعداد القائمة سواء كانت الطريقة المباشرة او غير مباشرة.
4. **احتساب التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية و التمويلية** :حيث يتم المقابلة بين التدفقات الداخلة و التدفقات الخارجة من كل نشاط.

[1] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص (201،202).

5. استخراج صافي تدفقات النقدية: يتم هنا جمع صافي التدفقات النقدية من مختلف الأنشطة(التشغيلية ،الاستثمارية ،التمويلية)وهو ما يجب أن يتساوى مع التغير في النقدية و ما يعادلها حيث يجمع الرصيد إلى النقدية و ما يعادلها في أول المدة ليتطابق مع رصيد النقدية و ما يعادلها في أخر المدة .

الفرع الثاني: طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية: يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية بطريقتين مباشرة وغير مباشرة سواء استخدمت الطريقة الأولى أو الثانية فإن النتيجة لا تتغير.

1. الطريقة المباشرة:

إن الطريقة التي أوصى بها المشرع الجزائري ترتكز على تقديم الأجزاء الرئيسية لدخول وخروج التدفقات النقدية الإجمالية قصد الحصول على تدفق الخزينة الصافية، ثم تقريب ومقارنة هذا التدفق الصافي مع نتيجة قبل الضرائب لفترة معينة، يعني أنه بموجب هذه الطريقة يتم التوصل إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة لتشغيلية عن طريق تحديد العناصر المكونة للتدفقات النقدية الداخلة من النشاط التشغيلي وتحديد العناصر المكونة للتدفقات النقدية الخارجة من النشاط التشغيلي وبشكل منفصل كل على حد ثم تحديد الفرق بينهما.[1]

حيث يبين الجدول التالي التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة.

[1] نعيم داود، **التحليل المالي باستخدام برنامج Excel**، الطبعة 01، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 98.

الجدول رقم (01-04): نموذج لجدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة.

	الملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
1 تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية + التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن - المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين. - الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة - الضرائب على النتائج لمدفوعة. + التدفقات النقدية قبل العناصر الغير عادية. + التدفقات النقدية المرتبطة بالعناصر الغير عادية.			
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (1)			
2 تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية. - التسديدات لحيازة استثمارات عينية أو معنوية. + التحصيلات عن عملية التنازل عن استثمارات عينية أو معنوية. - التسديدات لحيازة استثمارات مالية . + التحصيلات عن عمليات التنازل عن استثمارات مالية. + الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية. + الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة.			
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية (2)			
3 تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية. + التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم. - الحصص الأرباح وغيرها من توزيعات التي تم القيام بها. + التحصيلات لمتأتية من القروض. - تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة.			
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية (3).			
±تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولة والشبه سيولة.			
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة (1+2+3).			
الخزينة ومعادلتها عند افتتاح السنة المالية. الخزينة ومعادلتها عند اختتام (إقفال) السنة المالية. تغير أموال الخزينة خلال الفترة.			
رصيد النقدية في 31/18.			

المصدر: الجريدة الرسمية الجزائرية، **القرار المؤرخ في جويلية 2008الذي يحدد قواعد والتقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيره**، العدد 19، المؤرخة في 25 مارس 2009،ص 35.

يبين الجدول السابق ما يلي :

2.العناصر المكونة للأنشطة الرئيسية وفقا للطريقة المباشرة:

أ– التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:ويتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال على النحو التالي :[1]

– **التحصيلات المقبوضة من الزبائن**:هي تلك المقبوضات الناتجة عن بيع البضائع و تقديم الخدمات للغير من طرف المؤسسة ،حيث تحسب المقبوضات النقدية للزبائن و الحسابات الملحقة من خلال العلاقة التالية:

التحصيلات المقبوضة من الزبائن=المبيعات من البضاعة و المنتجات المصنعة و الخدمات المقدمة والمنتجات الملحقة(ح/70)–التخفيضات و التنزيلات و الحسومات الممنوحة (ح/708)+الرسم على القيمة المضافة على المبيعات(ح/4457)+ التغير في رصيد الزبائن و الحسابات الملحقة(رصيد أخر المدة– رصيد أول المدة) (ح/41).

المقبوضات الأخرى للأنشطة التشغيلية =إعانات الاستغلال(ح/74)+المنتجات الاستثنائية عن عمليات التسيير (ح/757)+حسابات المنتجات الأخرى للتسيير الجاري(ح/758)+التغير في المنتوجات المسجلة مسبقا (ح/487).

– المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين:

المبالغ المدفوعة للموردين:وتساوى مشتريات الفترة(ح/60)–التخفيضات المالية و التجارية المحصلة (ح/609)+الرسم على القيمة المضافة للمشتريات (ح/4456)+مصاريف الخدمات الخارجية (ح/61)والخدمات الخارجية الأخرى(ح/62)+الرسم على القيمة المضافة على الخدمات الخارجية الأخرى(ح/445)–التغير في رصيد حساب موردو المخزونات و الخدمات (ح/401)و الحسابات الأخرى الدائنة أو المدينة (ح/467).

[1] بوميمز فريد، **دور قائمة التدفقات النقدية في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة –دراسة حالة مؤسسة جيدل الكاتمية للفلين**، مذكرة شهادة الماستر،تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر، ببسكرة، سنة 2015/2014، ص ص (46،47).

المبالغ المدفوعة للمستخدمين :و تحسب بالعلاقة الآتية:

اعباء المستخدمين للفترة (ح/63)-التغير في حساب المستخدمين و الحسابات المرتبطة بهم (ح/42)-التغير في حساب الهيئات الاجتماعية و الحسابات المرتبطة بهم (ح/43).

- **لفوائد و المصاريف المالية الأخرى**:وتتمثل في الأعباء المالية و تحسب كما يلي:

الفوائد و المصاريف المالية الأخرى=مصروف الفائدة للفترة-التغير لمصروف الفائدة المستحقة.

- **الضرائب على النتائج المدفوعة**: و تحسب كما يلي:

الضرائب على الأرباح المبينة على نتائج الأنشطة العادية(ح/565)-التغير في رصيد الدولة والضرائب على النتيجة(ح/444).

- **تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير عادية**: و تتحدد بالفرق بين حساب مختلف العناصر غير العادية(ح/77)و حساب أعباء العناصر غير العادية (ح/76).

ب- التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:

- **المقبوضات النقدية من الأنشطة الاستثمارية**:و تتمثل فيما يلي :[1]

المقبوضات النقدية للتنازل عن التثبيتات المعنوية و العينية: و تحسب كما يلي:

سعر التنازل عن القيم الثابتة المادية و المعنوية +رصيد بداية المدة لحساب الحقوق عن التنازل التثبيتات المعنوية و العينية —رصيد نهاية المدة لحساب الحقوق عن التنازل التثبيتات المعنوية و العينية .

المقبوضات النقدية عن التنازل على التثبيتات المالية:و تحسب بالعلاقة التالية:

رصيد آخر المدة للتثبيتات المالية- القيمة المحاسبية الإجمالية للتثبيتات المالية المتنازل عنها خلال الفترة +رصيد بداية المدة للتثبيتات المالية.

الحصص و الاقساط المقبوضة من النتائج المستلمة: و هي النواتج المالية التى تحصلت عليها المؤسسة.

[1] طارق عبد العال حماد،**التقارير المالية** ،الدار الجامعة ،الاسكندرية ،مصر، 2005، ص ص (298،299).

- **المدفوعات النقدية من الأنشطة الاستثمارية** و تتمثل في المدفوعات التالية:[1]

المدفوعات النقدية عن الحيازة عن على التثبيتات المادية و المعنوية: يمكن إيجادها بتطبيق العلاقة التالية:

التغير في القيم الثابتة المادية و المعنوية لسنة المالية+ القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة المادية و المعنوية.

المدفوعات النقدية من اقتناء تثبيتات المالية:و تحسب بالعلاقة التالية:

قيمة التثبيتات المالية في نهاية المدة+قيمة المحاسبية الإجمالية للتثبيتات المالية المتنازل عنها–القيمة المحاسبية الإجمالية للتثبيتات المالية في بداية المدة.

ج– التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية: ويتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة من أنشطة التمويل كما يلي:[2]

– مقبوضات الأنشطة التمويلية و تتمثل فيما يلي :

المقبوضات النقدية من إصدار أسهم:وتحسب بالعلاقة التالية :رأس المال في نهاية المدة+علاوة إصدار الأسهم في نهاية المدة–الاحتياطات المحولة إلى أسهم خلال الدورة —الديون المحولة إلى أسهم خلال الدورة —رأس المال في بداية المدة —علاوة إصدار الأسهم في نهاية المدة.

التحصيلات المتاتية من القروض:تتمثل في الإقتراضات و الديون المماثلة+دفعات القروض في السنة المالية.

- **المدفوعات النقدية للأنشطة التمويلية** تتمثل فيما يلي :

مدفوعات القروض المسددة:يتم حسابها بالعلاقة التالية :رصيد القروض طويلة الأجل أول المدة —رصيد القروض طويلة الأجل أخر المدة+النقدية المحصلة من إصدار قروض جديدة.

الحصص و غيرها من توزيعات الأرباح:و تتمثل في نتيجة السنة المالية السابقة — التغير في الاحتياطات.

[1] طارق عبد العال حماد،مرجع سبق ذكره، ص299.

[2] محمد المبروك ابو زيد،**التحليل المالي لشركات و الأسواق المالية**،دار المريخ للنشر ،الطبعة02،المملكة العربية السعودية، 2009، ص ص (250،248).

و من مزايا هذه الطريقة أنها تتمتع بالميزات التالية:

تعد الطريقة الأكثر استعمالا و اتساقا مع أهداف قائمة التدفقات النقدية كما توفر معلومات أكثر تفصيلا و وضوحا عن الآثار النقدية.

- تقدم معلومات عن المصادر الفعلية للتدفقات النقدية و كيفية استخدامها خلال فترة زمنية معينة.
- تقدم معلومات مباشرة و مفيدة تساعد في تقدير مقادير التدفقات النقدية ضمن فترة معينة.
- تعد الأرقام المستخرجة بموجبها موضوعية،الأمر الذي يمكننا من تدقيقها بسهولة.
- تخدم المحلل المالي في اشتقاق نسب و مؤشرات مالية أكثر فائدة و ملائمة عن النشاط التشغيلي للمؤسسة.

2. الطريقة غير المباشرة:

هي أكثر الطرق شيوعًا في الاستخدام العملي لبيان صافي التدفقات النقدية من العمليات لأنها يسهل إعدادها، وهي تركز على الفرق بين صافي الربح وصافي التدفقات النقدية من العمليات، وتبدأ هذه الطريقة بصافي الربح المتوصل إليه من قائمة الربح ثم يعدل بعناصر الإيرادات والمصروفات أو المكاسب والخسائر التي لا تحتوي على تدفقات نقدية مثل الاهتلاك والنفاذ للأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة ومكاسب وخسائر بيع الأصول الثابتة وغيرها من العناصر التي تمثل قيود دفترية دون أن يكون لها أثر على التدفق النقدي.

كما أن القائمة المعدة على أساس الطريقة غير مباشرة تركز على التغير في حسابات الأصول والالتزامات المتداولة، فالتغيير في المخزون والمدينين والأصول المتداولة الأخرى تستخدم لتحديد التدفقات النقدية.[1]

حيث يبين الجدول التالي نموذج لقائمة التدفقات النقدية غير المباشرة.

[1] سامي محمد الوقاد، مرجع سبق ذكره، ص ص(261، 262).

الجدول رقم (01-05): جدول لقائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة غير المباشرة.

	الملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
1 – التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية + صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات من أجل: + الاهتلاكات والأرصدة. ±تغير الضرائب المؤجلة. ±تغير المخزون. ±تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى. ±تغيير الموردين والديون الأخرى. ±نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب.			
= صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (1)			
2 – التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية – التسديدات لحيازة على التثبتات. + التحصيلات على عملية التنازل للتثبتات. ±تأثير تغيرات محيط الإدماج.			
= صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية (2)			
3 – التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية. – الحصص المدفوعة للمساهمين. + زيادة رأس المالي النقدية. + إصدار القروض. – تسديد القروض.			
= صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية (3).			
= صافي النقدية من الأنشطة (1+2+3).			
الخزينة ومعادلتها عند افتتاح السنة المالية (أ). الخزينة ومعادلتها عند إقفال السنة المالية (ب). تأثيرات تغيرات سعر العملات.			
رصيد النقدية في 12/31.			

المصدر: الجريدة الرسمية الجزائرية، **القرار المؤرخ في جويلية 2008الذي يحدد قواعد والتقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيره، مرجع سبق ذكره،** ص 36.

يبين الجدول السابق كيفية حساب التدفقات النقدية كا لأتي:

و للوصول إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية وفق الطريقة غير مباشرة نقوم بتعديل صافي الدخل،ذلك بإضافة التكاليف غير النقدية إلى صافي الدخل كالاهتلاكات ،و طرح البنود غير النقدية التي سبق إضافتها لصافي الدخل للوصول إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.

العناصر التي تؤثر على النتيجة عند احتساب التدفقات النقدية التشغيلية هي:

- الاهتلاكات و المؤونات.
- تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى.
- تغير الموردين و الديون الأخرى.
- تغير الضرائب المؤجلة.

باقي العناصر و التي يكون تأثيرها على التدفقات النقدية الاستثمارية و التمويلية مثل أرباح بيع التثبيتات (تطرح)و خسائر بيع الأصول الثابتة (تضاف).

و تمتاز هذه الطريقة بالعديد من الخصائص تجعلها مفضلة عن الطريقة المباشرة:[1]

- تركيزها على الفروق بين الدخل و صافي تدفقات النقدية مما يساعد المستخدمين في تحديد الأسباب التي تؤدي إلى الاختلاف بين التدفقات النقدية و بين صافي الدخل ،مما يجعلها توفر ربطا مفيدا بين قائمة التدفقات النقدية و القوائم المالية .
- سهولة تحليل ما تفصح عنها من معلومات من جانب مستخدمي قائمة التدفقات النقدية
- سهولة عرض المعلومات بموجب هذه الطريقة يؤدي إلى تخفيض تكلفة إعداد القائمة بالمقارنة بالطريقة المباشرة.
- تعطي هذه الطريقة مستخدمي القوائم المالية القدرة على تحويل و تعديل هذه القوائم لعدة فترات محاسبية ،بحيث تتوفر لديهم معلومات عن التدفقات لعدة فترات متتالية تكفي لإجراء التنبؤ على أساس سليم.

[1] بوميمز فريد، **مرجع سبق ذكره**، ص 51.

الفرع الثالث: أوجه الاختلاف بين الطريقة المباشرة و الطريقة غير المباشرة:

تختلف الطريقتان عن بعضهما في المعلومات التي يتم الإفصاح عنها و في الهدف و معالجة البيانات وفق ماهو موضح في الجدول التالي:[1]

الجدول رقم (01-06):أوجه الاختلاف بين الطريقة المباشرة و الطريقة غير مباشرة

أوجه الاختلاف	الطريقة المباشرة	الطريقة غير مباشرة
1) المعلومات التي يتم الإفصاح عنها.	يتم التقرير عن الأقسام الرئيسية للتدفقات النقدية .	يتم توضيح العلاقة بين البيانات المعدة على أساس الاستحقاق (صافي الدخل)والبيانات المعدة على أساس نقدي (التدفقات النقدية من التشغيل).
2)الهدف.	إبراز المصادر الأساسية للتدفقات النقدية الداخلة من التشغيل و كذلك أوجه استخدامها الأساسية.	إبراز العلاقة بين صافي الدخل والتدفقات النقدية من التشغيل.
3)معالجة البيانات.	تحويل الأقسام الرئيسية من الإيرادات والمصروفات إلى تدفقات نقدية وذلك بأخذ كل مصروف أو إيراد رئيسي على حدة و معالجته بالتغيرات في الأصول أو الخصوم المتداولة المرتبطة به.	تحويل صافي الدخل إلى تدفقات نقدية بالأخذ في الحسبان المصروفات غير النقدية و الأرباح والخسائر المتعلقة بأنشطة الاستثمار و التمويل ،و كذلك التغيرات في الأصول المتداولة والخصوم المتداولة.

المصدر: نوري محمد معافي ،**مرجع سبق ذكره** ،ص63.

و بالرغم من اختلاف الطريقتين إلا انه من الأفضل الاستفادة من الطريقتين بحيث يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق (الطريقة الشاملة) و ذلك بتطبيق الطريقة المباشرة أولا، و من ثم يخصص جزء تالي من القائمة لبيان التسوية اللازمة لتعديل رقم صافي الدخل من أساس الاستحقاق الي الأساس النقدي ،أي العرض وفق الطريقة غير المباشرة.

نلاحظ إن أوجه الاختلاف بين الطريقتين ،تركز في كيفية احتساب صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية من خلال إبراز العلاقة بين صافي الدخل و صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل ،و تحويل صافي الدخل إلى تدفقات نقدية بعد استبعاد العمليات الغير نقدية ، أما بالنسبة لباقي الأنشطة الأخرى يتم احتسابها بنفس الاسلوب في الطريقتين.

[1] نوري محمد معافي، **مدى إدراك أهمية قائمة التدفقات النقدية في ترشيد القرارات الاستثمارية بصندوق الضمان الاجتماعي –دراسة تطبيقية على صندوق ضمان الاجتماعي في ليبيا**،رسالة ماجيتسر في المحاسبة ،الاكاديمية الليبية فرع مصراته، ليبيا، 2015،ص63.

المطلب الثاني: مراحل بناء قائمة التدفقات النقدية:

يتم بناء قائمة التدفقات النقدية من خلال الانتقال من النتيجة نحو التدفقات النقدية وذلك بطرح النتيجة من مجموع الفروقات، وذلك على النحو التالي:

النتيجة الصافية + مخصصات الاهتلاكات والمؤونات – التغير في الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال – الاستثمارات – الرفع في رأس المال – مكافآت رأس المال = الانخفاض في الاستدانة الصافية

تمر عملية بناء قائمة التدفقات النقدية بالمراحل التالية:[1]

الانتقال من النتيجة الصافية نحو القدرة على التمويل الذاتي

لفهم عملية حساب القدرة على التمويل يجب إدراك طبيعة مخصصات الاهتلاك و المؤونات، والتي تعتبر مصاريف محسوبة لكنها لا تشكل أي تأثير على الخزينة ومن ثم فإن النتيجة من المنظور قائمة التدفقات النقدية تتمثل في القدرة على التمويل الذاتي، ونحصل عليه من خلال مجموع النتيجة الصافية ومخصصات الاهتلاك

النتيجة الصافية + مخصصات الاهتلاك والمؤونات = القدرة على التمويل الذاتي

ويمكن حساب هذا المؤشر اعتماداً على الفائض الإجمالي للاستغلال حسب العلاقة التالية:

الفائض الإجمالي للاستغلال – المصاريف المالية الصافية – المصاريف الاستثنائية الصافية–الضرائب على الأرباح = القدرة على التمويل الذاتي

رغم أن القدرة على التمويل الذاتي حسبت بعد المصاريف والإيرادات الاستثنائية إلا أنها لم تتضمن القيمة الزائدة أو الناقصة من الاستثمارات المتنازل عنها.

[1] إلياس بن ساسي، يوسف قرشي، **التسيير المالي (الإدارة المالية)**، الطبعة 01، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 148.

1. **الانتقال من القدرة على التمويل الذاتي نحو التدفق النقدي الناتج عن عمليات الاستغلال:** يتم الانتقال من القدرة على التمويل الذاتي نحو التدفق النقدي الناتج عن عمليات الاستغلال بطرح مختلف الآجال الناتجة عن عمليات الاستغلال:[1]

القدرة على التمويل الذاتي – التغير في الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال = التدفق النقدي الناتج عن عمليات الاستغلال

2. **حساب مختلف الحركات المالية للخزينة:** بعد حساب التدفقات المالية الناتجة عن نشاط المؤسسة تأتي مرحلة تصنيف الحسابات المتبقية بين الاستثمار وعمليات التمويل والشكل التالي يوضح ما تنطوي عليه كل من وظيفة الاستثمار والتمويل:

الشكل (01-02): مضمون وظيفة الاستثمار والتمويل.

وظيفة الاستثمار	وظيفة التمويل
• الاستثمارات المادية والمعنوية • التنازل عن الأموال المادية والمعنوية • التغير في الاستثمارات المالية	• الرفع في رأس المال نقداً وتسديد مكافآت رأس المال • التغير في الاستدانة الصافية والذي ينتج عنه تسديد القروض السابقة والحصول على قروض جديدة وكذا التغيير في المتاحات والتوظيفات المالية

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي (الإدارة المالية)، الطبعة 01، مرجع سبق ذكره، ص149.**

يبين الشكل السابق مضمون وظيفة الاستثمار و وظيفة التمويل حيث الوظيفة الأولى تحتوى على كل شيء متعلق بالاستثمار مثل الاستثمارات المادية و المعنوية ،التنازل عن الأموال المادية و المعنوية ...الخ أما بالنسبة للوظيفة الثانية تتعلق بكل مصادر تمويل المؤسسة أي دخول و خروج الأموال و تكون داخلية او خارجية مثل الرفع في رأس المال نقدا و تسديد مكافآت رأس المال ،تسديد و حصول عل قروض ...الخ.

[1] الياس بن سامي ،يوسف قريشي، **التسيير المالي (الإدارة المالية)، الطبعة 01، مرجع سبق ذكره**، ص ص (149،150).

وعليه يمكن تجميع كل التدفقات المالية في الجدول التالي:

الجدول (01-07) قائمة التدفقات النقدية.

التدفقات المالية	N	N+1	N+2
النتيجة الصافية + مخصصات الاهتلاكات والمؤونات. = القدرة على التمويل الذاتي CAF. -التغير في الاحتياج في رأس المال العاملΔBFR			
أ = تدفق الخزينة الناتج عن عمليات الاستغلال.			
نفقات استثمارية . - التنازل عن الاستثمارات.			
ب = تدفق لاستثمار.			
أ — ب = تدفق الخزينة المتاح بعد الضريبة والمصاريف المالية.			
الرفع في الأموال الخاصة. - مكافآت رأس المال.			
قروض جديدة. — تسديد قروض.			
ج = الانخفاض في الاستدانة الصافية.			
= تسديد القروض. -القروض الجديدة. + التغير في التوظيفات المالية. + التغير في المتاحات.			

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي (الإدارة المالية)، الطبعة 01، مرجع سبق ذكره**، ص150.

يبين الجدول المذكور أعلاه كيفية حساب مختلف صافي التدفقات النقدية انطلاقا من النتيجة الصافية وزيادة أو طرح بعض العناصر و المبينة في الجدول حيث عندما تكون إشارة(+)يضاف تلك العنصر أماإشارة(-) فتطرح قيمة تلك العنصر.

المطلب الثالث: مبررات قائمة التدفقات النقدية واستخداماتها:

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم المبررات الأسباب التي أكدت ضرورة الحاجة إلى القائمة التدفقات النقدية، واستخداماتها من قبل الجهات الخارجية والداخلية للمؤسسة.

الفرع الأول: مبررات قائمة التدفقات النقدية:

هناك الكثير من المبررات للتأكيد على مدى الحاجة إلى مقاييس التدفقات النقدية، والتي يمكن تلخيصها في المبررات التالية:[1]

– إن التدفقات النقدية أكثر تعبيراً ودلالة نسبياً على الأرقام التي يوفرها أساس الاستحقاق، حيث تتميز بالبساطة والموضوعية وسهولة الفهم، وفي هذا الصدد إن التركيز على الأرباح كمؤشر للأداء يلغي الرشد الاقتصادي للقرارات الاستثمارية التي تعتمد على التدفقات النقدية.

– إن الأرباح الناتجة عن تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي في ظل وجود المنشآت الضخمة ذات النشاط المتنوع والمتشابك والمنتشر أصبح من الصعب تفسير دلالتها واستخدامها كمؤشر للتدفقات النقدية للمنشأة.

– إن هناك شكوك حول قيام إدارات المنشآت من خلال المبادئ المحاسبية المتعارف عليها بالتحكم في مستوى الأرباح المعلنة في قائمة نتائج الأعمال، وذلك عن طريق تأجيل تحقيق النفقات أو تعجيل تحقيق الإيرادات.

– إن قدرة المؤسسة على البقاء فترة طويلة لا تتطلب مقدرتها على تحقيق الأرباح فحسب، وإنما يتطلب أيضاَ أن تكون قادرة على مقابلة تعهداتها والتزاماتها حالة استحقاقها، وذلك باعتبار التعارض القائم بين السيولة والربحية، فالأنشطة المربحة لا تترتب عليها بالضرورة توليد نقدية في الوقت الذي تحتاج إليها المنشأة والعكس صحيح فالأنشطة التي تترتب عليها توليد نقدية ليست بالضرورة مربحة.

[1] بشرى بوشريط، **قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد المعايير المحاسبية الدولية**، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة، جامعة المدية2018/2017، ص ص(47،46).

الفرع الثاني: استخدامات قائمة التدفقات النقدية:

يمكن استخدام قائمة التدفقات النقدية والانتفاع منها من قبل كل الجهات الداخلية للمؤسسة والجهات الخارجية.[1]

1. **استخدامات الإدارة:** توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات مهمة عن القرارات التي اتخذتها الإدارة مثل إصدار أسهم رأسمالية أو بيع سندات طويلة الأجل، وغيرها من المعلومات التي لا يمكن الحصول عليها بواسطة القوائم المالية الأخرى إلا بشكل بسيط

إن القائمة تظهر مدى كفاية التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية لتسهيل جميع الاحتياجات الرأسمالية المخططة داخلياً بدلاً من الاقتراض الخارجي طويلة الأجل بإصدار أسهم أو سندات وبالعكس فإذا ما أظهرت القائمة عجزًا في النقدية، فإن الإدارة قد تستخدم القائمة لتحديد أسباب حدوث مثل هذا العجز وباستخدام قائمة التدفق النقدي تستطيع الإدارة وضع مؤشرات أو ضوابط عامة حول تخفيض الأرباح للاحتفاظ بالنقدية.

2. استخدامات المستثمرين والدائنين:

تساعد قائمة التدفق النقدي للمستثمرين والدائنين وبقية الجهات في تحديد ما يلي:

- قابلية المؤسسة على توليد تدفقات نقدية إيجابية صافية.
- قابلية المؤسسة على مواجهة التزاماتها الجارية.
- قابلية المؤسسة على دفع حصص الأرباح للمساهمين.
- مدى حاجة المؤسسة للتمويل الخارجي.
- أسباب الاختلاف بين صافي الدخل والمستلمات النقدية والمدفوعات النقدية المرافقة.
- آثار الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية على المركز المالي للمؤسسة خلال الفترة.

[1] منير شاكر، محمد وآخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، الطبعة 02، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص ص (145،146).

المبحث الثالث: المؤشرات المستخدمة في تقييم قائمة التدفقات النقدية:

يمكن استخدام المعلومات التي تتضمنها قائمة التدفقات النقدية في اشتقاق مجموعة من النسب المالية التي يمكن الاسترشاد بها في تقييم الأوجه المختلفة لنشاط المؤسسة واختبار مدى الكفاءة في توظيف الموارد المالية.

المطلب الأول: المؤشرات المتعلقة بالسيولة:

ترتبط قوة أو ضعف المؤسسة بمدى توفر صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية فإذا كان صافي التدفق النقد من الأنشطة التشغيلية موجب فهذا يعني فائض نقدي يمكن لإدارة المؤسسة أن تستخدمه إما في توسع الأنشطة الاستثمارية أو في تسديد ديون طويلة الأجل أما إذا كان سالبًا فهذا يعني أن على المؤسسة أن تبحث عن مصادر لتمويل العجز وذلك لبيع جزء من استثماراتها أو بالتمويل طويل الأجل زد على ذلك فإن عرض مصادرها واستخدامات النقد التشغيلي يوفر مؤشرات تفيد في اختيار مدى كفاءة سياسة التحصيل.[1]

ومن أهم لنسب المفيدة في تقييم سيولة المؤسسة ما يلي:

1. نسبة تغطية الدين: وتحدد بالعلاقة التالية:

$$= \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية}}$$

وتشير هذه النسبة إلى قدرة الشركة على توليد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لمواجهة التزاماتها الاستثمارية والتمويلية الضرورية، ومدى الحاجة إلى التمويل عن طريق الافتراض أو بواسطة أدوات الملكية أو من خلال الطريقتين وكلما ارتفعت هذه النسبة دل على كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بهذه الاحتياجات.[2]

[1] محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي ولائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية**، الطبعة 02، دار وائل للنشر عمان، الأردن، 2006، ص 162.

[2] منير شاكر وآخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، مرجع سبق ذكره، ص 165.

2.نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون:

وتحسب حسب العلاقة التالية:

$$= \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{فوائد الديون}}$$

وتشير هذه النسبة إلى قدرة الشركة على تسديد فوائد الديون، وانخفاض هذه النسبة مؤشر سيء وينبئ بمشاكل قد تواجهها الشركة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون.[1]

3.نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الاستحقاق الحالي للديون طويلة الأجل وأوراق الدفع قصيرة الأجل:

وتحسب بالعلاقة التالية:

$$= \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{استحقاق الديون طويلة الأجل + الديون وأوراق الدفع قصيرة الأجل}}$$

وتشير هذه النسبة إلى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المتمثلة باستحقاقات الديون طويلة الأجل والديون وأوراق الدفع قصيرة الأجل.

إن ارتفاع هذه النسبة يعني أن وضع السيولة للمنشأة جيد ولا تعاني من مشكلات تتعلق بها.[2]

المطلب الثاني: المؤشرات المتعلقة بالربحية:

تشير هذه النسبة إلى التأثير المتبادل لعناصر السيولة وإدارة القروض (الرفع المالي)، وإدارة الأصول (قياس الكفاءة) على الأرباح التي تحققها المؤسسة في النهاية، وتقيس نسب الربحية كفاءة المؤسسة في استقلال مواردها بشكل أمثل لتحقيق الأرباح، وهي تقدم معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين صافي الدخل الذي يتم تحديده بموجب أساس الاستحقاق وصافي التدفق النقدي الذي يتم تحديده بموجب الأساس النقدي، وعلى هذا الأساس فإن تحقيق المؤسسة لرقم مرتفع من صافي الدخل لا يعني بالضرورة

[1] محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي ولائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية**، مرجع سبق ذكره ص146.
[2] **نفس المرجع السابق**، ص164.

أنها حققت تدفقاً نقدياً مرتفع والعكس بالعكس، في حين كلما ارتفع صافي التدفق لنقدي التشغيلي الموجب الذي تحققه المؤسسة خلال العام كلما ارتفعت أرباح المؤسسة والعكس بالعكس.[1]

ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها ما يلي:[2]

1. **مؤشر النشاط التشغيلي**: تحسب هذه بالعلاقة التالية:

$$= \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{صافي الدخل من الأنشطة التشغيلية قبل الفوائد والضرائب}}$$

تبين هذه النسبة مدى قدرة الأنشطة التشغيلية على توليد التدفقات النقدية التشغيلية وتعكس هذه النسبة في جانب منها نتائج الأنشطة التشغيلية وفقًا لأساس الاستحقاق في حين تعكس الجانب الآخر لنتائج الأنشطة التشغيلية وفقاً لأساس النقدي وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على جودة أرباح الشركة.

2. **مؤشر النقد التشغيلي**: تحسب هذه بالعلاقة التالية:

$$= \frac{\text{صافي التدفقات التشغيلية}}{\text{صافي الدخل}}$$

تشبه هذه النسبة سابقتها إلى حد كبير ولا تختلف عنها إلا في كونها تأخذ بعين الاعتبار الفوائد والضرائب عند اشتقاقها.

3. **نسب كفاية التدفقات النقدية**: تحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$= \frac{\text{التدفقات النقدية على الأنشطة التشغيلية}}{\text{الاحتياجات النقدية الأساسية}}$$

ويقصد بالاحتياجات النقدية الأساسية ما يلي:

- لتدفقات النقدية الخارجية للأنشطة التشغيلية
- مدفوعات أعباء الديون.
- الإنفاق الرأسمالي اللازم للمحافظة على الطاقة الإنتاجية.

[1] موسى صويطي ومحمد مطر، **التأهيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والإفصاح**، الطبعة 02، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 268.

[2] منير شاكر وآخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، مرجع سبق ذكره، ص 164.

- سداد الديون المستحقة خلال العام.

تبين هذه النسبة مدى قدرة التدفقات النقدية الداخلية من الأنشطة التشغيلية على تغطية الاحتياجات النقدية الأساسية وكلما كانت هذه النسبة أعلى كلما كان ذلك مفيد للمؤسسة.

4. **مؤشر دليل النشاط التشغيلي**: تحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$= \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

تمثل المبيعات النقدية المصدر الأساسي للتدفقات النقدية الوردة للمؤسسة والحصول على مؤشر عال لهذه النسبة يبين كفاءة سياسة الائتمان المتبعة من قبل المؤسسة في تحصيل النقدية من زبائنها.

المطلب الثالث: المؤشرات المتعلقة بالسياسات المالية:

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن عن طريق تحليلها بواسطة المؤشرات المناسبة ومقارنتها بعدد من السنوات للتعرف على مدى كفاءة الإدارة في مجال السياسات المالية ومن أهمها:[1]

1. نسبة التوزيعات النقدية:

$$= \frac{\text{التوزيعات النقدية للمساهمين}}{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}$$

توفر معلومات عن السياسة التي تتبعها إدارة الشركة في مجال توزيع الأرباح ومدى استقرار هذه السياسة، كما تعد مؤشرًا لقدرة المؤسسة على توزيع أرباح نقدية عن طريق عرض مقلوب هذه النسبة.

2. نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة:

$$= \frac{\text{المتحصلات النقدية المحققة من إيراد الفوائد والتوزيعات}}{\text{التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}$$

3. نسبة الإنفاق الرأسمالي

$$= \frac{\text{الإنفاق الرأسمالي الحقيقي}}{\text{التدفقات الداخلية من القروض طويلة الأجل وإصدارات الأسهم والسندات}}$$

[1] راغب العمين ومنال الموصلي، **أهمية مقاييس التدفقات النقدية في اتخاذ القرار الاستثماري في سوق دمشق المالية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 35، العدد 02، 2013، ص ص(213،214).

الجدول رقم (01-08): نسب قائمة التدفقات النقدية

المجموعة	اسم النسبة	العلاقة
نسب السيولة	نسبة تغطية الدين	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية
	نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / فوائد الديون
	نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الاستحقاق الحالي للديون طويلة الأجل وأوراق الدفع قصيرة الأجل	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / استحقاق الديون طويلة الأجل + الديون وأوراق الدفع قصيرة الأجل
نسب الربحية	مؤشر النشاط التشغيلي	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / صافي الدخل من الأنشطة التشغيلية قبل الفوائد والضرائب
	مؤشر النقد التشغيلي	صافي التدفقات التشغيلية / صافي الدخل
	نسب كفاية التدفقات النقدية	التدفقات النقدية علىالداخلية الأنشطة التشغيلية / الاحتياجات النقدية الأساسية
	مؤشر دليل النشاط التشغيلي	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / إجمالي الموجودات
نسب السياسة المالية	نسبة التوزيعات النقدية	التوزيعات النقدية للمساهمين / صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
	نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة	المتحصلات النقدية المحققة من إيراد الفوائد والتوزيعات / التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
	نسبة الإنفاق الرأسمالي	الإنفاق الرأسمالي الحقيقي / التدفقات الداخلية من القروض طويلة الأجل وإصدارات الأسهم والسندات

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على معلومات سابقة

يمثل الجدول مختلف النسب المستخدمة في تحليل قائمة تدفقات النقدية بكل قوانين كيفية حسابها.

خلاصة الفصل:

إن قائمة التدفقات النقدية تعطي إضافة هامة إلى القوائم المالية و هي الإلزامية لأنها تبين قدرة المؤسسة على توليد النقدية و مدى مرونتها المالية،و مقدار ما لديها من نقدية حرة تمكنها من التوسع وسداد القرض ،كما أن معلومات قائمة التدفقات النقدية تساعد مستخدمي القوائم المالية على إمكانية تحقيق المؤسسة أهدافها .

و نستنتج من خلال الفصل أن قائمة تدفقات النقدية تعد من خلال طريقتين طريقة المباشرة والطريقة غير مباشرة، حيث تفضل الطريقة المباشرة حيث كونها تقدم معلومات و إفصاحات أكثر دقة وأهمية من القوائم المالية الأخرى.

كما أن تحليل قائمة التدفقات النقدية يتيح الحصول على مؤشرات هامة لمستخدمي القوائم المالية مثل نسب السيولة ،نسب جودة الأرباح ،نسب تقيم السياسات المالية و كل هذه النسب في غاية الأهمية للمؤسسة .

الفصل الثاني
مساهمة قائمة تدفقات النقدية في اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة

تمهيد:

تلعب عملية اتخاذ القرارات دورا أساسيا في أي مؤسسة و تعتبر من المهام و الأدوار الأساسية لأي مدير في المؤسسة، على اختلاف أنواعها باستخدام نظام المعلومات الذي يساعد في عملية اتخاذ القرارات.

ومن أهم هذه القرارات نجد القرارات المالية بحيث أن جوهر عملية اتخاذ القرار المالي هو اختيار أحد الحلول الممكنة لتمثيل موضوع معين أو تحقيق غرض ما لمواجهة موقف معين يتعلق بالجانب المالي للمؤسسة.

ولتتمكن المؤسسة من معرفة مدى بلوغ أهدافها بكفاءة و فعالية فهي بحاجة إلى تحسين وضعها المالي باستمرار و تعديل قراراتها المالية المنحرفة ، و ذلك بتحليل مؤشرات قائمة التدفقات النقدية ومختلف القوائم المالية الأخرى، و اكتشاف نقاط القوة و الضعف حسب ظروف المؤسسة.

و لإعطاء صورة واضحة عن عملية اتخاذ القرار في المؤسسة سنحاول في هذا الفصل التطرق إليها في المباحث التالية:

المبحث الأول: مدخل إلى عملية اتخاذ القرارات.

المبحث الثاني: طبيعة اتخاذ القرارات المالية.

المبحث الثالث: دور تحليل قائمة التدفقات النقدية في إتخاذ القرارات المالية.

المبحث الأول: مدخل إلى عملية اتخاذ القرارات.

إن عملية اتخاذ القرار هي جوهرة الحياة برمتها،و عندما ننظر من منظار جزئي على مستوى المؤسسة يصبح القرار جوهر الحياة العلمية، لذلك يقضي المدير اغلب وقته في التفكير في حل المشاكل واتخاذ القرارات المناسبة لأجل تحقيق الأهداف المرسومة.

المطلب الأول:مفهوم عملية اتخاذ القرارات و أهميتها:

سنتطرق في هذا المطلب إلي مفهوم عملية اتخاذ القرار و أهميتها على التوالي :

الفرع الأول: مفهوم عملية اتخاذ القرارات:

قبل التطرق لمفهوم عملية اتخاذ القرارات لابد من معرفة مفهوم القرار و هناك عدة تعاريف منها :

1. **مفهوم القرار**: هو عملية اختيار بديل واحد من بين بديلين محتملين أو أكثر ،لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة في ضوء معطيات كل من البيئة الداخلية و الخارجية والموارد المتاحة للمؤسسة [1].

أو هو الاختيار لحذر لبديل معين دون الأخر من جانب متخذ القرار.[2]

القرار هو عمل من أعمال الاختيار و التفضيل يتمكن بموجبة المدير التوصيل إلى ما يجب عمله وما لا يجب عمله في مواجهة موقف معين من مواقف العمل الذي يشرف عليه.

القرار هو الإختيار من بدائل مختلفة، و كذلك عدم اتخاذ قرار إزاء حالة ما يعتبر قرار بحد ذاته والقرار الإداري في المؤسسة الإقتصادية هو الرأي النهائي الذي تتوصل إليه إدارة المؤسسة و تعتمده من بين آراء بديلة مختلفة[3].

2. **تعريف عملية اتخاذ القرار**:هي مجمل الإجراءات و الخطوات و الأسس المتبعة بطريقة عملية دقيقة التي تضمن تدفق المعلومات ،و من تحليلها لتشكيل البدائل الممكنة من اجل تحقيق هدف

[1] محمد حافظ الحجازي، **دعم القرارات في المنظمة**، دار الوفاء الدنيا للطباعة و النشر، الإسكندرية، مصر، 2006، ص105.

[2] جمال الدين لعويسات، **الإدارة و عملية اتخاذ القرار**، دار هومة، الجزائر، 2003، ص26.

[3] بحري علي، **التحليل المالي كوسيلة مساعدة في اتخاذ القررات في المؤسسة الاقتصادية – دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شاهدة الدكتوراه، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2019/2018، ص 51.

معين،أوحل مشكلة معينة بحيث يتمخض عن هذه العملية البديل الأمثل ، و هو القرار الذي يحقق الكفاءة والفعالية.[1]

أو هي "استخدام بعض المعايير الموضوعية لاختيار بديل ما من بين بديلين محتملين أو أكثر، أو لحظة اختيار بديل معين بعد تقييم بدائل مختلفة على أساس توقعات معينة لمتخذ القرار".[2]

ترافق عملية إتخاذ القرار كل الوظائف التسيير الأربعة في المؤسسة الإقتصادية، المتمثلة في التخطيط والتنظيم والرقابة،بالاعتماد على الأساليب الكمية المناسبة عكس الإنسان الذي يعتمد في إتخاذ قراراته على المعرفة والحدس و التجارب الشخصية بعيدا عن الأساليب العلمية.

يختلف هذا التعريف من فرد لآخر،فالبعض يعتبرها اختيار بديل معين من بين عدة بدائل متاحة والبعض يعتبرها مواجهة موقف معين ، و منهم من يعتبرها أفضل ما يجب عمله أو ما لا يجب عمله في مواجهة موقف معين من مواقف العمل الذي يشرف عليه المدير في المؤسسة[3].

الفرع الثاني: أهمية عملية اتخاذ القرارات.

تتمثل أهمية عملية اتخاذ القرارات فيما يلي:[4]

– اتخاذ القرارات أداة المدير في عمله ،فبواسطتها يمارس العمل الإداري حيث يقرر ما يجب عمله ومن يقوم به و متى القيام به ....،و عليه كلما ارتفعت قدرات المدير في اتخاذ القرارات كلما ارتفع مستوى أدائه الإداري

– اتخاذ القرارات الإستراتيجية يحدد مستقبل المؤسسة، إذ أن مثل هذه القرارات يكون لها تأثير كبير على نجاح المؤسسة أو فشلها.

– اتخاذ القرارات جوهر العملية الإدارية من تخطيط، تنظيم،توجيه و رقابة،لان كل وظيفة من هذه الوظائف تنطوي على مجموعة من القرارات الإدارية الحاسمة.

– تؤدي عملية اتخاذ القرارات إلى تعزيز العلاقات بين المتعاملين في المستويات المختلفة للمؤسسة .

---

[1] محمد عبد الفتاح باقي، **اتخاذ القرارات التنظيمية**،دار وائل للنشر، الأردن، 2010، ص5.

[2] فتحي احمد ذياب عواد، **إدارة الأعمال الحديثة بين النظرية و التطبيق**، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 98.

[3] بحري علي، **التحليل المالي كوسيلة مساعدة في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية – دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مرجع سبق ذكره، ص 51.

[4] غني دحام الزبيدي و حسين وليد عباس،**المقدرات الجوهرية للموارد البشرية الاتجاه المعاصر لتنافسية الأعمال**، دار غيداء للنشر والتوزيع عمان ،الأردن،2014،ص86.

- تساهم عملية اتخاذ القرار في مساعدة المؤسسة على مواصلة أنشطتها و تنفيذ وظائفها بكفاءة وفعالية عالية،فضلا عن تأثيرها على مكانة المؤسسة السوقية و سمعتها في ظل البيئة التنافسية التي تعمل بها.
- تساهم في تعزيز مقدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح و النمو في الصناعة.
- تساهم في تقليل المخاطر التي من الممكن أن تواجهها المؤسسة في البيئة التي تعمل بها.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرارات و مراحل عملية اتخاذ القرار والمشكلات التي تواجه عملية اتخاذ القرار:

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى ما يلي :

الفرع الأول: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرارات:يحاول متخذي القرار في المؤسسات توفير كفاءات بشرية على دراية كاملة بالقرارات المتخذة ،و أساليب ملائمة لكل نوع من المشاكل التي تواجهها المؤسسة ،و هذا كله في سبيل الحصول على معلومات دقيقة وواضحة للمساعدة في اتخاذ القرار ،و تم إيجاد هذه المعلومات أما داخل المؤسسة أو خارجها أو ما يسمى ببيئة المؤسسة ،إذا لم توفر هذه العوامل بكفاءة أو توفرت بكفاءة اقل مما هو مطلوب ،فإنها تؤدي إلى عوائق تؤثر سلبا على القرارات المتخذة في المؤسسة و على أهدافها بالتحديد ،حيث تتفاوت خطورتها حسب قدرة المؤسسة على التخلص منها ،أو على الأقل التخفيف من حدتها قد تختلف هذه العوامل من مؤسسة إلى أخرى، إلا أنها لا تخرج في مجملها عن ما يلي:

1. عوامل البيئة الخارجية :توجد في البيئة الخارجية فرص ،و توجد كذلك تحديات و تعتبر ناتجة عن تهديدات أكثر تأثيرا على فعالية القرارات المتخذة لعدم قدرة المؤسسة على التحكم بها، و تتمثل هذه العوامل بما يلي:[1]

- الظروف الاقتصادية و السياسية و المالية السائدة في المجتمع.
- التطورات التقنية و التكنولوجية و القاعدة التحتية التي تقوم عليها الأنشطة الاقتصادية.
- الظروف الإنتاجية القطاعية و الموردين و المستهلكين.

[1] دادة عبد الحميد،**اثر نظام المعلومات لمراقبة التسيير على اتخاذ القرارات داخل المؤسسة –دراسة مقارنة لكل من مؤسسة "موبليس"و"روائح الورود"**،مذكرة ماجستير في علوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014،ص ص (43،44).

- العوامل التنظيمية و الاجتماعية و الاقتصادية مثل النقابات و التشريعات و القوانين الحكومية والرأي العام و السياسة العامة للدولة و شروط الإنتاج.
- درجة المنافسة التي تواجه المؤسسة في السوق.

2. عوامل البيئة الداخلية :و تتمثل في العوامل التنظيمية و خصائص المؤسسة و تؤثر هذه العوامل على الظروف المحيطة بمتخذ القرار،و كذا تأثير القرار على الأفراد داخل المؤسسة و الموارد المادية و البشرية التي تمتلكها المؤسسة و نذكر أهمها:[1]

- عدم وجود نظام معلومات داخل المؤسسة يفيد متخذ القرار بشكل جيد .
- عدم وضوح درجة العلاقة التنظيمية بين الأفراد و الإدارات و الأقسام.
- درجة المركزية و حجم المؤسسة.
- درجة وطموح الأهداف الأساسية للمؤسسة .
- مدى توافر الموارد المالية و البشرية و الفنية للمؤسسة.
- القرارات التي تصدر من مستويات إدارية أخرى.

3. العوامل الشخصية و النفسية: تعتبر شخصية المدير و عواطفه و قيمته و تاريخه في العمل ونوع الأعمال التي تسبق و أن قام بها ،و مركزه الاجتماعي و المالي و حالته النفسية كلها عوامل تؤثر على فعالية القرار الذي يتخذه ،كما أن المدير هو عضو في المجتمع يتأثر بما فيه من عادات و تقاليد و قيم تنعكس على سلوكه الوظيفي ،و فيما يلي أهم العوامل النابعة من شخصية المدير متخذ القرار و المؤثرة على عملية اتخاذ القرارات :[2]

- فهم المدير العميق و الشامل للأمور.
- قدرة المدير على التوقع.
- مؤهل المدير و تخصصه في مجال الإدارة.
- قدرة المدير على تحمل المسؤولية.
- أهداف المدير و أغراضه الشخصية.

[1] محمد السعيد برماق،**عملية اتخاذ القرارات و علاقاتها بمراقبة التسيير**،مذكرة ماستر،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015،ص17.

[2] مرغني بلقاسم،**نظام المعلومات و دوره في اتخاذ القرارات– دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر – الوادي**، مذكرة ماجستير في العلوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ، 2014، ص59.

- اتجاهات المدير و قيمه و أخلاقياته.
- قدرة المدير على ضبط النفس في المواجهة الحرجة.
- خبرة المدير السابقة و مدى قدرته على الاستفادة من المعلومات المتوفرة لديه.

4. عوامل ظروف القرار:يعدد التردد في اتخاذ القرار من العوامل التي تعيق إصدارات القرارات السليمة في الوقت المناسب مما يؤثر على المشكلة و فعالية حلها.

5. عوامل أخرى: و تتمثل تأثير عنصر الزمن و تأثير أهمية القرار.

– تأثير عنصر الزمن:يشكل عنصر الزمن ضغطا كبيرا على متخذ القرار،فكلما زادت الفترة الزمنية المتاحة أمام متخذ القرار لاتخاذ قراره كلما كانت البدائل المطروحة أكثر و النتائج اقرب إلى الصواب وإمكانية تحليل المعلومات متاحة أكثر،و كلما ضاقت الفترة الزمنية المتاحة أمام متخذي القرار كلما تطلب منه السرعة في البت في القرار مما يقتل في البدائل المتاحة أمامه.

– تأثير أهمية القرار:كلما زادت أهمية القرار زادت ضرورة جمع المعلومات الكافية عنه ،و تتعلق الأهمية بالنسبة لكل قرار بالعوامل التالية:عدد الأفراد الذين يتأثرون بالقرار و درجة هذا التأثير و كلفة القرار والعائد حيث تزداد أهمية القرار،كلما كانت التكاليف الناشئة عنه أو العائد المتوقع الحصول عليه نتيجة هذا القرار مرتفعا ،الوقت اللازم لاتخاذه ،فكلما ازدادت أهمية القرار احتاج الإداري إلى وقت أطول ليكتسب الخبرة و المعرفة بالعوامل المختلفة على القرار

الفرع الثاني :مراحل عملية اتخاذ القرار:تمر عملية اتخاذ القرار بعدة مراحل كل مرحلة تحتاج إلى عدة خطوات و إجراءات و ذلك بهدف الوصول إلى قرارات سليمة ،و يختلف عدد هذه الخطوات وطريقة ترتيبها باختلاف المفكرين و هناك تصنيفات مختلفة بمراحل و خطوات اتخاذ القرار و تتمثل هذه المراحل كالأتي:

1 تحديد المشكلة: عند تحديد المشكلة يجب التعمق في دراستنا لمعرفة جوهر المشكلة الحقيقية وليس أغراض الظاهرة التي توحي للإدارة على أنها المشكلة الرئيسية، حيث يتطلب ذلك الإجابة على عدة أسئلة مثل:ما نوع المشكلة؟ ،و ما هي النواحي الهامة و الجوهرية في هذه المشكلة؟.... ويجب مراعاة تعريفها بدقة والاستعانة بأهل الخبرة من داخل التنظيم أو خارجه لتشخيص المشكلة على أسس علمية وموضوعية حيث انه قد يرى العاملون بان المشكلة في الإدارة قد يكون سببها ضعف شخصية المدير ،أو عدم إعطاء حوافز للعاملين أو مشاكل أخرى إلا أن المهم هو التوصل إلى المشكلة الأساسية التي أدت إلى

توقف الإنتاج مثلا أو تخفيض الأرباح و التي من شانها التأثير على المؤسسة ككل،و ليس على فرد من أفرادها فقط.[1]

2 تحليل المشكلة:بمعنى تصنيف المشكلة و تجميع الحقائق، و تصنيف المشكلة يخدم لغرض من الذي ينبغي يتخذ القرار ومن الذي ينبغي استشارته عند اتخاذه ومن الذي يجب إبلاغه، و بدون هذا التصنيف المسبق يكون من الصعب تحويل القرار النهائي إلى عمل فعال، و عادة يتم التصنيف حسب أربع أسس هي: الفترة الزمنية المستقبلية للقرار ،وقع القرار على الوظائف و المجلات الأخرى، عدد الاعتبارات النوعية التي تدخل في القرار ،مدى التكرار المنتظم للقرار.

وتعتبر عملية تجميع الحقائق و المعلومات من الأمور الحيوية عند اتخاذ القرار،فالقرارات لا تتخذ من فراغ أو جهل معلوماتي ،لذلك على المدير أن ينتقي الحقائق ذات العلاقة بالمشكلة و يستبعد غيرها من المعلومات و عليه أن يتأكد تماما من صحة المعلومات،كما عليه أن يحدد المعلومات الإضافية التي تلزمه وكيفية الحصول عليها ،و هناك معلومات لا يستطيع الحصول عليها بسهولة أو انه لن يتمكن أبدا من الحصول عليها و هنا على المدير يكون عارفا بالمعلومات الناقصة حتى يتمكن من تقدير درجة الخطر التي ينطوي عليها القرار ومدى دقته.[2]

3. تحديد البدائل:تعرف البدائل على أنها طرقا لحل للوصول إلى الهدف المطلوب،على أن تشمل تفصيليا كيفية التنفيذ العملي لها،و تشمل مرحلة جمع البدائل الخطوات التالية :حصر كافة البدائل الممكنة لحل المشكلة ،صياغة البدائل بناء على معلومات التي تم جمعها ،استكمال المعلومات اللازمة لصياغة البدائل بالدقة و التفصيل المطلوبين ،تحديد النواتج و العواقب الناتجة عن كل بديل سواء كانت عواقب ايجابية أو سلبية.[3]

4. اختيار البديل الأمثل:يتم اختيار أفضل بديل من بين البدائل المتاحة بالاعتماد على المحددات والظروف الواقعية و الفعلية للمشكلة وفقا للمعايير كمية مثل :الربح ،التكلفة ،عدد العملاء ،نسبة التنفيذ ،أو معايير كيفية.

[1] بلحاج فتيحة،**الأسس النظرية والعلمية في اتخاذ القرار** ،المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية ،العدد7 ،2016،ص271.

[2] بشير العلاق،**الادارة الحديثة نظريات و مفاهيم**،دار اليازوري،عمان،الأردن،2008،ص166.

[3] على فلاح الزعبي،عبد الوهاب بن بريكة،**مبادئ الإدارة الأصول و الأساليب العلمية**،دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن ص295.

حيث يرتبط نجاح أي قرار بتحديد اشتراطات أو ظروف محددة أو معايير شخصية :وهي مرتبطة بشخصية متخذ القرار من حيث التفاؤل و التشاؤم،و بأخذ أيضا المشكلة من كافة جوانبها للحصول على حل شمولي للمشكلة و تجنب الحلول الجزئية .[1]

5. التطبيق و المتابعة: وتندرج تحتها خطة التطبيق،و إجراءات التنفيذ، ومسؤوليات الأشخاص المختلفة عن التنفيذ، و كيفية تقييم اثر القرار ومن المسؤول عن ذلك، و دورية المتابعة، و الآثار الجانبية للقرار و الخطط البديلة في حالة وجود أي عناصر غير متوقعة تعوق التطبيق.

الفرع الثالث: المشكلات التي توجه عملية اتخاذ القرار: إن عدم وجود قرار يرضى جميع العاملين داخل المنظمة يعتبر من أهم المشكلات التي تواجه عملية اتخاذ القرارات في المنظمة،و لذلك يمكن إجمال هذه المشكلات بما يلي :[2]

1- طغيان الاعتبارات الاجتماعية، و التأثيرات الشخصية التي تضعها الجماعات الضاغطة والهيئات و المنظمات المهنية و التي تؤدي بدورها عدم الالتزام بالموضوعية في عملية اتخاذ القرارات .

2- صعوبة تحديد المشكلة بدقة من طرف متخذ القرار،يجعل جميع قراراه تنصب على حل المشاكل الفرعية من هذه المشكلة، و عدم التعرض إلى المشكلة الحقيقة.

3- عدم القدرة على تحديد الأهداف التي يمكن أن تتحقق باتخاذ القرار و التي يجب إدراك الأهداف الرئيسية حتى لا تتعارض مع الأهداف الفرع للمنظمة،مما يؤدي إلى صعوبة تحقيق الأهداف حسب الأولوية.

4- تأثير الاعتبارات السياسية و الاقتصادية على موضوعية القرارات حيث نجد أن للأحزاب السياسية دورا كبيرا في ذلك خصوصا الدول النامية التي يحكمها حزب واحد.

5- عدم مرونة القوانين واللوائح و العمليات المعمول بها في المنظمات،حيث أن معظم هذه اللوائح قد صيغت بظروف معينة وفي وقت معين و كانت مناسبة في ذلك الوقت،و بالتالي فانه لم تعد ملائمة المستجدات في الوقت الحاضر.

[1] على فلاح الزعبي،عبد الوهاب بن بريكة،**مبادئ الإدارة الأصول و الأساليب العلمية**،نفس المرجع السابق، ص296.

[2] عدنان عواد الشوابكة،**دور نظم و تكنولوجيا المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية**،دار اليازوري للنشر و التوزيع ،عمان ، الأردن 2012،ص ص(244،245).

6- ضعف الرقابة و عدم متابعة تنفيذ القرارات الإدارية،وبسبب ذلك قد تنفذ هذه القرارات بطريقة خاطئة بقصد أو بدون قصد مما يفقد المنظمة المصداقية عند اتخاذ قرارات أخرى لاحقة.

7- كفاءة متخذ القرار والتي تشمل درجة ذكائه و خبراته وقدراته العلمية و العقلية الجسدية وموقعه،داخل التنظيم في المنظمة إضافة إلى مدى تأثيره ببعض العوامل الأخرى كالقيود الداخلية التي تشمل التنظيم الهرمي الذي تقرره السلطة السياسية وما ينجم عنها خضوع الإدارة لسلطة أعلى كالسلطة السياسية التي تحدد الغايات الكبرى الواجب تحقيقها ،مما ينعكس بسلب على أفكار و تطلعات متخذ القرار،و بالتالي يؤثر على القرار ومن ثم على المنظمة و نجاحها.

المطلب الثالث: تصنيف القرارات:

إن عملية التصنيف لأنواع القرارات لا تخضع لمعايير ثابتة ، إذ ليس هناك معيار ثابت و محدد يمكن على أساسه تقسيم القرارات و تصنيف أنواعها كما أن عملية التصنيف نفسها تخضع لاعتبارات و عوامل متعددة نابعة من طبيعة عملية اتخاذ القرارات وتعدد جوانبها ،ونابعة أيضا من اختلاف الجوانب التي تبحث فيها هذه العملية وفيما يلي عرض لأهم معايير تصنيف القرارات التي توصل إليها الباحثون.

الفرع الأول: أنواع القرارات وفقا لإمكانية جدولتها أو برمجتها: وتصنف القرارات وفقا لهذا المعيار إلى نوعين هما:[1]

1. القرارات المبرمجة:تعتبر قرارات مبرمجة لان معايير الحكم فيها عادة ما تكون واضحة ،و غالبا ما تتوفر المعلومات الكافية بشأنها ومن السهل تحديد البدائل فيها ،لها إجراءات معروفة و محددة مسبقا لتعامل معها.

2. القرارات غير مبرمجة :عادة ما تظهر الحاجة لاتخاذها عندما تواجه المؤسسة المشكلة لأول مرة ولا توجد خيارات مسبقة بكيفية حلها،و الظروف التي تسود هذه الحالة هي ظروف عدم التأكد، ويمكن لمتخذي القرار في هذه الحالة استخدام حكمه الشخصي و تقييمه وحله للمشكلة.

[1] حسين بلعجوز، **نظرية القرار – مدخل إداري و كمي**،مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر،2003،ص90.

الفرع الثاني: أنواع القرارات وفقا لمعيار ظروف اتخاذها:تصنف القرارات وفق هذا المعيار كالآتي:[1]

1. القرارات وفقا لدرجة التأكد:وهي القرارات التي تتخذ في حالة التأكد التام من طبيعة التغيرات ونوعيتها، والعوامل التي تؤثر في اتخاذ القرار،و عليه فان آثاره و نتائجه تكون معروفة.

2.القرارات وفقا لدرجة عدم التأكد: و تتخذ عندما ترسم المؤسسة أهدافها العامة في ظروف لا تعلم فيها مسبقا بإمكانيات حدوث أي من المتغيرات أو الظروف المتوقع وجودها بعد اتخاذ القرار.

3.القرارات وفقا لدرجة المخاطرة : وهي القرارات التي تتخذ في ظروف و حالات محتملة الوقوع وبالتالي فعلى متخذ القرار أن يقدر الظروف و المتغيرات المحتملة الحدوث في المستقبل .

الفرع الثالث: القرارات المالية:تتمثل في القرار الاستثمار، قرار التمويل ،قرار توزيع الأرباح،ويتم صياغة هذه القرارات على مستوى الإدارة المالية ،حيث تمثل الوظيفة الأساسية للإدارة المالية في الوصول إلى القرار الأمثل.

المبحث الثاني: طبيعة اتخاذ القرارات المالية.

سنحاول في هذا المبحث أن نبين مختلف التعاريف للقرارات المالية و إبراز مختلف خصائصها ومختلف أهداف القرارات المالية و في الأخير أنواع و تصنيفات القرارات المالية.

المطلب الأول: مفهوم و خصائص القرارات المالية وأهدافها:

في بداية الأمر سنتطرق إلى مختلف التعاريف ثم أهم خصائص القرارات المالية و أهدافها على التوالي:

الفرع الأول:مفهوم القرارات المالية:تعرف على أنها اختيار بديل الأمثل من بين العديد من المواقف المالية و الذي يترتب عليه زيادة القيمة السوقية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة ،حيث يقوم المحلل المالي (المدير المالي)بتحليل القوائم المالية أو التقارير المالية[2].

القرار المالي هو كل قرار يوازن بين الحصول على الأموال و امتلاك الأصول (طبيعية ،مالية) بحيث تهدف القرارات المالية إلى تمويل الاستثمارات مع تحقيق أعلى ربح و بالتالي تعظيم قيمة المؤسسة ،بحيث تشمل هذه القرارات كل من القرار التمويل،قرار الاستثمار ،قرار توزيع الأرباح .

[1] فريد كورتال، خالد الخطيب، **نظم المعلومات المحاسبية و اتخاذ القرارات**،الطبعة 01،دار النشر زمزم، الأردن، 2015، ص115.

[2] عبد الغفار حنيفي، **أساسيات التمويل و الإدارة المالية**،الدار الجامعية، الإسكندرية،مصر، 2002،ص207.

الفرع الثاني: خصائص القرارات المالية: تتصف القرارات المالية بعدة خصائص و مميزات ،تجعل من هذه الأخيرة العملية الأولى التي ترتكز عليها حياة المؤسسة ،فالقرارات المالية ذات أهمية بالغة لصعوبة اتخاذها و التقرير بشأنها،و كلما كان متخذ القرار ذو مهارات و فنيات علمية جيدة ،مع توافر المعلومة السليمة التي تتميز بالمصداقية و الشفافية ،كلما كانت تلك القرارات صحيحة و تخدم الأهداف العامة للمؤسسة ،ومن أهم خصائصها نذكر:[1]

– إن بعض القرارات المالية مصيرية بالنسبة للمؤسسة إذ أن نجح أو فشل المؤسسة متوقف على تلك القرارات.

– إن نتائج القرارات المالية لا تتم بسرعة ،بل تستغرق وقتا طويلا مما يؤدي إلى صعوبة إصلاح الخطأ إذا القرارات خاطئة.

– القرارات المالية قرارات ملزمة للمؤسسة في اغلب الحالات،لذا لزم الحذر الشديد عند اتخاذ هذه القرارات.

الفرع الثالث:أهداف القرارات المالية:تتمثل أهدافها في النقاط التالية:[2]

1. تعظيم الثروة:أو بمعنى آخر تعظيم القيمة الحالية للاستثمار او لتصرف معين و هذا الهدف لا يوجه اهتمامه إلى الأرباح في حد ذاتها بل يوجه أيضا ناحية هذه الأرباح و عنصر الخطر.

2. عدم الخلط بين القيمة البيعية و القيمة الدفترية لصافي الثروة: فالقيمة الدفترية لصافي الثروة لها قدر ضئيل من الأهمية في الحصول على القروض القصيرة و الطويلة الأجل و تؤثر بطريقة غير مباشرة على القيمة الحالية لصافي الثروة كما تظهر بقائمة المركز المالي هي خاصة بالمؤسسة و لا تتأثر بالقيمة السوقية لحق الملكية ،و بذلك يسعى المدير المالي إلى اتخاذ القرارات التي تهدف في النهاية إلى تعظيم ثروة الملاك.

3. درجة المخاطرة التي يتعرض لها الملاك:حيث تتفاوت المخاطر وفقا للشكل القانوني للمؤسسة ففي المؤسسات الفردية و شركات التضامن تكون مخاطر الملاك اكبر من إفلاس المؤسسة،فلا تقتصر على ممتلكاتهم في المؤسسة و إنما تشمل أيضا الممتلكات الشخصية ،إما في شركة المساهمة فتقتصر

[1] زراقة انتصار،**أثر القرار المالي على أهداف المؤسسة الاقتصادية**،مذكرة ماستر،تخصص مالية و اقتصاد دولي،جامعة محمد خيضر بسكرة 2013، ص 2.

[2] عبد الغفار حنفي،**الإدارة المالية – مدخل لاتخاذ القرارات**،الدار الجامعية،إسكندرية،مصر،2006،ص ص(22،23).

المخاطر في حالة الإفلاس على حصة الملاك في الشركة وان الاستثمار في الأسهم الممتازة أفضل من الاستثمار في الأسهم العادية حيث تكون الأولى اقل تعرض للمخاطر.

4. يتعرض الملاك لانخفاض القيمة السوقية للأسهم إذا ما كانت القرارات التي اتخذها المدير المالي خاطئة و يحدث العكس إذا كانت هذه القرارات صحيحة حيث ترتفع القيمة السوقية للأسهم مما يؤدي إلى تحقيق مكاسب رأسمالية.

5. من اجل تعظيم قيمة السهم يجب الوصول إلى مرحلة البحث عن العلاقة بين الهدف و الإدارة المالية في المؤسسة و بصفة عامة لكي يكون هدف الإدارة المالية أكثر فعالية.

المطلب الثاني: تصنيف القرارات المالية:

من أهم القرارات التي تتخذها المؤسسة القرارات المالية و المتمثلة في قرارات الاستثمار، قرارات التمويل ،قرارات توزيع الأرباح.

الفرع الأول: القرارات الاستثمارية:

1. مفهوم القرارات الاستثمارية: هناك عدة تعاريف للقرارات الاستثمارية سنقتصر في هذه الحالة على المفهوم التالي :

- تعرف قرارات الاستثمار: بأنها تلك القرارات المتعلقة بتوظيف رؤوس الأموال المتاحة في فرص استثمارية يكون فيها الفرق الزمني الممتد بين عملية الإنفاق و تحصيل الإيرادات المتوقعة أطول من سنة.[1]
- وعليه تعتبر قرارات الاستثمار من أصعب القرارات التي تتخذ لسببين رئيسين هما:[2]
- إن القرار الاستثماري يعتمد كليا على التنبؤات .
- مراعاة إن الاستثمار الجديد متماشيا مع أنشطة المؤسسة و أهدافها سياساتها.
- هو اتخاذ القرارات التي تتضمن توظيف الأموال في الموجودات المختلفة بنوعيها المتداولة و الثابتة اخذ في الاعتبار بعدين رئيسيين عند اتخاذ هذا النوع من القرارات و هما المخاطرة و العائد[3].
-

[1] نور الدين خباية،**الإدارة المالية**،دار النهضة العربية للطباعة و النشر،بيروت،لبنان، 1997، ص325.

[2] عبد الغفار حنفي،**الإدارة المالية – مدخل لاتخاذ القرارات**، مرجع سبق ذكره، ص251.

[3] نوري محمد معافى،**مدى إدراك أهمية قائمة تدفقات النقدية في ترشيد القرارات الاستثمارية بصندوق الضمان الاجتماعي–دراسة تطبيقية على صندوق ضمان الاجتماعي في ليبيا**، رسالة ماجيستر في المحاسبة، الأكاديمية الليبية فرع مصراته، ليبيا، 2015، ص82.

2. أنواع القرارات الاستثمارية:يمكن إظهار أنواع القرارات الاستثمارية كما يلي :[1]

– **قرارات تحديد أولويات الاستثمار:**في ظل هذا النوع يقوم متخذ القرار يترتب البدائل وفقا لما يحكم تفضيلاته، فإذا كان هدفه تعظيم العوائد أو تخفيض التكلفة فان البدائل المتاحة سيتم ترتيبها وفقا لذلك،و عليه فالبديل الأفضل هو الذي يحقق اكبر العوائد بأقل التكاليف ثم الذي يليه.

– **قرارات قبول أو رفض الاستثمار:**في هذه الحالة يكون أمام المستثمر بديل واحد لاستثمار أمواله في نشاط معين أو الاحتفاظ بها دون استثمار، و هذا القرار يجعل فرص الاختيار أمام المستثمر محدودة جدا، أما في هذا النوع فعلى المستثمر أن يتم قبول البديل الاستثماري الذي اكتملت له دراسة الجدوى التفضيلية أو يرفضه لعدم إمكانية التنفيذ.

– **قرارات الاستثمارية المانعة تبادليا:**في هذا النوع من القرارات يوجد العديد من فرص الاستثمار ولكن اختياره فرصة الاستثمار في نشاط معين ،فان ذلك يعني عدم إمكانية الاستثمار في نشاط أخر فالنشاط الأول يمنع تبادليا النشاط الآخر،فمثلا إذا تم اختيار الاستثمار في مشروع صناعي فان ذلك يمنع الدخول في مشروع زراعي و هذا هو الشأن بالنسبة لباقي المشاريع الأخرى.

الفرع الثاني:قرارات التمويلية:

1. مفهوم القرارات التمويلية :هو القرار الذي يتعلق بأنواع مصادر التمويل و كيفية الحصول عليها ،و الموازنة بين أنواعها المختلفة في سبيل الوصول إلى الهيكل الرأسمالي الأمثل .[2]

أو هو "تحصيل الأموال اللازمة للشركة بشروط مناسبة لأهدافها"

2. مصادر التمويل:سنتعرض إلى مصادر التمويل و هناك نوعين مصادر داخلية و مصادر خارجية:

– **مصادر داخلية** :تتمثل في التمويل الذاتي و هو تدفقات الأموال المتأتية من عمليات المؤسسة و إعادة توظيفها و يتحدد مفهوم التمويل الذاتي من منظورين هما:[3]

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية**، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الإبراهيمية الإسكندرية،مصر،2000،ص43.

[2] زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار المالي الحقيقي**، الطبعة 03،دار وائل، عمان، الأردن، 2005، ص9.

[3] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي (الإدارة المالية)**، مرجع سبق ذكره،ص259.

المنظور المباشر :يمثل التمويل الذاتي حاصل الفرق بين التدفقات المقبوضة و التدفقات المدفوعة أي انه يأخذ في الاعتبار التدفقات الفعلية دون الوهمية (الاهتلاكات ،المؤونات).

المنظور غير المباشر :يظهر التمويل الذاتي هنا كتدفقات نقدية فعلية حققتها المؤسسة.

- **مصادر خارجية:**تتمثل فيما يلي:

- **الرفع في رأس المال:**يعتبر الرفع في رأس المال احد مصادر التمويل الخارجية التي تلجا إليها المؤسسة من اجل تمويل احتياجاتها المختلفة،في حالة عدم توفير التمويل الذاتي التغطية الكلية لهذه الاحتياجات.

- **اللجوء إلى الاستدانة:**تعتبر الاستدانة من أهم مصادر التمويل في المؤسسة إذ يتم اللجوء إليها من اجل تغطية الاحتياجات التي لم تتمكن المؤسسة من تمويلها عن طريق التمويل الذاتي.

- **مفهوم الاستدانة:**هي الديون المالية التي تجمع كل من الديون قصيرة الأجل و المتوسطة و طويلة الأجل المقدمة من طرف المؤسسات المقرضة.

الفرع الثالث: قرارات توزيع الأرباح:

تتخذ كل مؤسسة سياسة معينة لتوزيع الأرباح، حيث يتم اتخاذ القرار الخاص بالتوزيع حسب الظروف المالية للمؤسسة، و يمكن تعريف قرار توزيع الأرباح كالآتي:[1]

يقصد بقرار توزيع الأرباح هو توزيع جزء من الأرباح على المساهمين، و الجزء الذي سيعاد استثماره و هذا القرار ينتج عن القرارين السابقين.

- **المحاذير الواجب أخذها في الاعتبار عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح:** يجب على المدير المالي أن يضع في اعتباره المحاذير التالية قبل اتخاذ قرار توزيع الأرباح من عدمه و من أهمها:[2]
  - تجنب توزيع الأرباح في حال حققت المؤسسة أرباح غير كافية .
  - على المؤسسة المحافظة على مركزها المالي من خلال الاحتفاظ بسيولة نقدية
  - على المؤسسة أن تعرف كل احتياجاتها المالية الخاصة باستثماراتها المستقبلية في المدى الطويل.

[1] عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، **أساسيات الاستثمار و التمويل**، مؤسسة شمسة شباب،الإسكندرية،مصر،2000،ص502.

[2] علي عباس، **الإدارة المالية**، الطبعة 01،دار إثراء،الأردن،2008،ص28.

المبحث الثالث: دور تحليل قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات المالية.

سنتناول في هذا المبحث على دور قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات المالية إضافة الى دور التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات المالية.

المطلب الأول: دور قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات المالية:

تسمح قائمة التدفقات النقدية التي يعدها المحاسبون في نهاية السنة المالية ،بتتبع بصفة منتظمة تطور الوضعية المالية للمؤسسة من خلال معرفة حركة التدفقات النقدية (الداخلة و الخارجة)،فانطلاقا من المعلومات المحاسبية التي توفرها قائمة التدفقات النقدية يمكن لمتخذ القرار أن يقوم بوضع مجموعة من المؤشرات الهامة والاعتماد عليها لتقييم أداء المؤسسة و استخلاص النتائج عن فعاليات سياستها التشغيلية و التمويلية أو مركزها المالي بصفة عامة ،و كشف مواطن القوة و الضعف و معالجة المشاكل التي تظهر في عملية التقييم إلى جانب إنشاء بعض العلاقات بين هذه المعلومات و إجراء المقارنة المختلفة التي تمكن من الكشف عن المشاكل المطروحة و محاولة تداركها بتصور حل مبدئي، لذلك تلعب قائمة التدفقات النقدية دورا هاما في معالجة و تسيير بعض المشاكل التي تواجه متخذ القرارات.

تتمثل أفضل الوسائل و الوثائق المجمعة للمعلومات المطلوبة من طرف متخذي القرارات و المسيرين في قائمة التدفقات النقدية التي يلزم على المحاسب إعدادها و توفير مختلف البيانات من خلالها ،حيث تتخلص أهداف هذه الأخيرة فيما يلي:[1]

- هدف جوهري و رئيسي يتمثل في تسهيل اتخاذ القرار من خلال لفت انتباه متخذ القرار وتوجيهه نحو مصدر المشكلة المطروحة.
- أداة اتصال بين المؤسسة و مستعملي المعلومات المحاسبية.

كما يمكن استخدام قوائم التدفقات النقدية في تقدير نسب السيولة و الملاءة و المرونة المالية إذ تحول مثل هذه المعلومات إلى افتراضات تبين هل سيتم دعم مديونية الشركة، و قد أدى الاعتقاد المتزايد بان غطاء التدفق النقدي التشغيلي ،بدلا من قيمة صافي الأصول، هو العنصر الحاسم في تحليل المديونية مما

[1] شريط صلاح، **دور قائمة التدفقات النقدية في دعم اتخاذ القرار في ظل المعيار المحاسبي الدولي 7**،مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة العدد5 ، 2018 ،ص 86

أسهم في دفع النقاش الدائر عن الحاجة إلى معلومات التدفقات النقدية ، إضافة إلى ذلك فان الدراسات التطبيقية السابقة تدعم دور التدفقات النقدية في فحص درجة احتمال حدوث الإفلاس.

فقد بينت إن الهدف الأساسي من التقرير عن المعلومات المحاسبية هو مساعدة المستثمرين في توقع التدفق النقدي المستقبلي من استثماراتهم، أي التدفقات المتعلقة بتوزيعات الأرباح،ولابد من تحليل التدفقات من الأنشطة التشغيلية للإشارة إلى مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية مستقبلية موجبة من أنشطتها التشغيلية.

كما تسلط قائمة التدفقات النقدية الضوء على العلاقة بين الربح المحاسبي و التدفق النقدي، إذ يعد التدفق التشغيلي للوحدة المؤشر الأول لأدائها المالي، لأنه يعبر عن مصادر تمويل النفقات الرأسمالية والمدفوعات من الضرائب و التسويات اللازمة للتوصل إلى مبالغ النقدية في فترة زمنية محددة ،كما يمكن استخدام معلومات التدفقات النقدية باعتبارها إحدى وسائل تقييم الأنشطة واتخاذ القرارات المالية الاستثمارية خاصة.[1]

كما تسمح قائمة التدفقات النقدية التي يعدها المحاسبون في نهاية السنة المالية، بتتبع بصفة منتظمة تطور الوضعية المالية للمؤسسة من خلال معرفة حركة التدفقات النقدية (الداخلة و الخارجة)، فانطلاقا من المعلومات المحاسبية التي توفرها قائمة التدفقات النقدية يمكن لمتخذ القرار أن يقوم بوضع مجموعة من المؤشرات الهامة و الاعتماد عليها لتقييم أداء المؤسسة و استخلاص النتائج عن فعاليات سياستها التشغيلية و التمويلية أو مركزها المالي بصورة عامة، و كشف مواطن القوة و الضعف و معالجة المشاكل التي تظهر في عملية التقييم الى جانب إنشاء بعض العلاقات بين هذه المعلومات و إجراءات المقارنات المختلفة التي تمكن من الكشف عن المشاكل المطروحة و محاولة تداركها بتصور حل ميداني، لذلك تلعب قائمة التدفقات النقدية دورا هاما في معالجة و تسيير بعض المشاكل التي تواجه متخذي القرار.

[1] نبيل الحلبي، **دور معلومات التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات الاستثمارية و الاقتراض في الشركات الخاصة السورية**،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية،المجلد22،العدد الأول،2006،ص217.

تتمثل أفضل الوسائل و الوثائق المجمعة للمعلومات محل الدراسة و المطلوبة من طرف متخذي القرارات و المسيرين في قائمة التدفقات النقدية التي يلزم على المحاسب إعدادها و توفير مختلف البيانات من خلالها حيث تتلخص أهمية هذه الأخيرة فيما يلي:[1]

- تسهيل اتخاذ القرار من خلال لفت انتباه متخذ القرار و توجيهه نحو مصدر المشكلة المطروحة
- تسهيل تقييم أداء المؤسسة عن طريق قياس نتائج أعمالها
- أداة اتصال بين المؤسسة و مستعملي المعلومات المحاسبية، كالمقرضين، المستثمرين، العملاء البنوك.

المطلب الثاني: دور التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات المالية.

الهدف الرئيسي للتحليل المالي بالنسب هو فهم البيانات الواردة في القوائم المالية لتكوين قاعدة من المعلومات تساعد متخذ القرارات المالية في عمله،و التي سنحاول في هذا المطلب تبين دور نسب المالية في اتخاذ القرار المالي :[2]

تعرف النسب المالية بأنها محاولة لإيجاد العلاقة بين المعلومتين الخاصتين، أما بقائمة و هي تعد الآلات المعنية بالتحليل المالي (أي فهم الأفضل لحقيقة وضع المؤسسة) و أما باعتمادها على تحليل كل معلومة على حدا.

و يقدم العدد الكبير لهذه النسب تحليل معلومات هامة عن الربحية و خدمة الدين ،كما إنها لا تغطى نسبة واحدة من المعلومات الكافية لاتخاذ القرارات للتعرف على أساليب مشكلة ما ،بل يجب تحليل مجموعة من النسب لان النسب المالية على نحو يكفي لتزويده بالمعلومات و كل نسبة لها دور في اتخاذ القرارات المالية.

- نسب السيولة تقوم بتهيئة المناخ الملائم لاتخاذ التمويل و الائتمان.
- نسب الربحية تعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المؤسسة قراراتها الاستثمارية و المالية.

[1] شريط صلاح الدين، حفصة أمينة، **دور قائمة التدفقات النقدية في دعم عملية اتخاذ القرار في ظل المعيار المحاسبي الدولي07**جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، العدد05، 2018، ص 80.

[2] إلياس بن ساسي ،قريشي يوسف، **مرجع سبق ذكره**، ص47.

– نسب النشاط تساعد على قرار التخطيط و الرقابة المالية و اتخاذ الإجراءات التصحيحية ،كما انها تقيم انجازات و نشاط المؤسسة في ضوء سلوك محدد ،و من ثم اتخاذ القرارات المناسبة بعد تعدد أسباب التغير الى جذورها و الحكم على مدى مناسبة البيانات المتبعة من الإدارة .

استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات المالية

تستخدم النسب المالية في عدة قرارات مالية نذكر منها ما يلي:[1]

1- **استخدام النسب المالية في قرار التشغيلي:** بحيث يمكن للمؤسسة اتخاذ القرار المتعلق بالأداء التشغيلي المستقبلي و كذلك قائمة المركز المالي التقديرية باستخدام النسب المستهدفة و تعد هذه الأخيرة من واقع الخبرة و التقدير الشخصي و الاسترشاد بالنسب المالية للمؤسسات المماثلة داخل القطاع الصناعي.

أما المعايير اللازمة لاتخاذ القرار تتمثل في: نسب التشغيل، تحليل النشاط، البيانات المقارنة والإرشادات القياسية .

2–استخدام النسب المالية في قرار التمويلي: إن الاستراتيجيات الرئيسية لأي مشروع مرتبط بالقدرات التمويلية إنما تتمثل بالسياسات المتبعة في مجال توزيع الأرباح و النسب التي تمثلها من الأرباح المحققة السنوية أو مجمل الأرباح المعدة للتوزيع ،و كذا سياسة المؤسسة فيما يتعلق بفائدة الديون و كيفية معالجتها و كذلك حجم هذه الديون و التي تشكل جزء من الهيكل التمويلي للمؤسسة ،ولان حقوق المساهمين والديون الخارجية تمثل المحاور الأساسية لقدرة المؤسسة على تمويل أنشطتها التشغيلية والاستثمارية فان نسبة ما تشكله المديونية الخارجية إلى حقوق الملكية و رأس المال و مصادر التمويل الداخلي تمثلان جانبا مهما من الجوانب التي يسعى المحلل المالي إلى تحليلها و تفسيرها و بيان جوانب القوة والضعف للمؤسسة.

[1] اليمين سعادة ،**استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية و ترشيد قراراتها**، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، الجزائر، 2009، ص28.

المطلب الثالث: دور مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في ترشيد القرارات المالية.

تساهم مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في ترشيد القرارات المالية للمؤسسة فيما يلي :[1]

الفرع الأول: أهمية تحليل مؤشرات جودة السيولة في اتخاذ القرارات المالية: تكمن أهمية مؤشرات تقييم جودة السيولة في اتخاذ القرارات المالية بعد القيام بدراستها وتحليلها من حيث أنها تتميز بالدقة في معرفة نقاط الضعف التي تقع فيها المؤسسة في ما يتعلق بتوليدها لنقدية التشغيلية لمواجهة التزاماتها الاستثمارية و التمويلية الضرورية، و كذلك من حيث قدرتها على مواجهة فوائد الديون والديون الطويلة الأجل، حيث أنه بعد التطرق لعملية دراستها و تحليلها بدقة من طرف المحاسبين المؤهلين في المؤسسة يتم التوصل إلى أهم نقاط الضعف التي قد عرقلت المؤسسة في توليدها لنقدية التشغيلية أثناء قيامها بنشاط الاستغلال، تساهم هذه الأخيرة على اتخاذ القرارات المالية المناسبة و الصائبة في الوقت المناسب لمعالجة كل مناطق الضعف و تجنب عدم الوقوع فيها مستقبلا، و بالتالي هذه المؤشرات ذات أهمية كبيرة في اتخاذ القرارات المالية الخاصة بجودة السيولة في المؤسسة.

الفرع الثاني: أهمية تحليل مؤشرات جودة الأرباح في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة: إن مؤشرات جودة الأرباح لها دور أساسي و أهمية بالغة بعد إعداد قائمة التدفقات النقدية من حيث أنها تساهم في اتخاذ القرارات المالية الصائبة لجودة الأرباح و ذلك بعد دراستها و القيام بتحليلها، لأنها تقيس مستوى ربحية كفاءة المؤسسة في استغلال مواردها بشكل أمثل من أجل تحقيق جودة الأرباح فهذه المؤشرات تقدم معلومات مفيدة جدا عند الاطلاع عليها خلال عملية إتخاذ القرارات بطريقة مناسبة لمعالجة النقائص و نقاط الضعف التي وقعت فيها المؤسسة في تحقيق الجودة في أرباحها، و من ثم التوصل إلى إتخاذ أهم القرارات المالية و الرشيدة الصائبة لتدارك تلك النقائص و نقاط الضعف التي خفضت من جودة الأرباح داخل المؤسسة و من ثم العمل جاهدا على تحسينها في الفترات المقبلة.

الفرع الثالث: أهمية تحليل مؤشرات تقييم السياسات المالية في إتخاذ القرارات المالية :بعد قيام المؤسسة بإعداد قائمة التدفقات النقدية و الاطلاع على النتائج المحققة خلال الدورة المالية تقوم هذه الأخيرة بدراسة و تحليل المؤشرات المتعلقة بتقييم السياسات المالية، لأن لها أهمية و دور هام في إتخاذ

[1] من إعداد الطالبين بالاعتماد على **محاضرات مقياس التحليل المالي المعمق** للدكتور يوسف سعيدي أحمد، تخصص محاسبة، جامعة يحي فارس، المدية، 2020/2019.

القرارات المتعلقة بالسياسات المالية ، حيت أنه بعد التطرق إليها تعطي معلومات عن السياسة التي تتبعها إدارة المؤسسة في مجال توزيع الأرباح و مدى استقرار هذه السياسة، و كذلك مدى مساهمة مصادر التمويل على الاستثمار في الأصول الثابتة ، كما أنها توفر مؤشرات للمستثمرين و المقرضين عن كيفية استخدام استثماراتها، و من ثم اكتشاف كل العراقيل و نقاط الضعف التي واجهت المؤسسة في سياستها المالية، بعدها تقوم المؤسسة باتخاذ القرارات المالية المناسبة من أجل الوصول إلى معالجة نقاط الضعف والعمل على انتهاج سياسة مالية ذات كفاءة في المستقبل.

و بالتالي فإن عملية اتخاذ القرارات المالية الرشيدة تكون عن طريق تحليل المؤشرات المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية حيث يمكن للمؤسسة التحسين من وضعيتها المالية في كل الأنشطة عند استخدام تلك المؤشرات في اتخاذ القرارات .

خلاصة الفصل:

إن مع التطورات الاقتصادية لم تعد نتائج التي تظهر في القوائم المالية كافية لاتخاذ مختلف القرارات المالية، والوقوف على أسباب نجاحها و فشلها و أن النجاح و التقدم لا يكون وليد الحظ أو الصدفة .

كل هذه الأسباب جعلت من قائمة التدفقات النقدية أداة مهمة في اتخاذ القرارات المالية و وسيلة تسيير يأخذ بها المسيرون لحل المشاكل للمؤسسة فقبل القيام باتخاذ أي قرار يجب المرور على عدة مراحل تساعدنا في اتخاذ القرارات ،إذ أن القرار المالي يتخذ عدة أشكال منها القرار الاستثماري الذي يتوقع منه عوائد تتحقق على مدار فترات زمنية مقبلة و ذلك من خلال الاستثمار في المؤسسة ،أما قرار التمويل فيقوم بتحديد الكيفية التي تتحصل بها المؤسسة على الأموال الضرورية للاستثمارات لذا يجب إختيار مشاريع استثمارية التي تضمن مردودية مرتفعة مع تكلفة منخفضة ،و أخيرا قرار توزيع الرباح الذي يتعلق بتوزيع أرباح المساهمين أو إعادة استثمارها ،فكلما كان قرار الاستثمار و قرار التمويل جيدان كلما أمكن للمؤسسة توقع أرباح جيدة في المستقبل ،لذلك نجد أن قائمة التدفقات النقدية لها مساهمة كبيرة في إتخاذ القرارات المالية للمؤسسة .

الفصل الثالث

دراسة تطبيقية حالة

(وحدة المضادات الحيوية لصيدال - المدية)

تمهيد

بعد الدراسة النظرية المفصلة التي قمنا بها حول موضوع "مدى مساهمة قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة الاقتصادية"، يأتي الآن الفصل الثالث والذي يشمل الدراسة التطبيقية وهي على شكل إسقاط للمفاهيم النظرية على المؤسسة المدروسة، وهي تمثل أحد أهم المؤسسات الجزائرية بطبيعة الحال "صيدال".

وقد حاولنا في هذا الفصل التعرف على دور قائمة التدفقات النقدية عن قرب واستنتاج التأثير الحقيقي لها على المؤسسة، ومدى فهم وإدراك المؤسسة لأهميتها.

ويتضمن هذا الفصل ثلاث مباحث: المبحث الأول كان تقديم للمجمع بشكل عام ووحدة المدية ومختلف فروعها بشكل خاص، والمبحث الثاني دراسة وتحليل القائمة لتدفقات النقدية لأربع سنوات متتالية (2015، 2016، 2017 و2018)، و المبحث الثالث دراسة و تحليل المؤشرات المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية ثم اتخاذ القرارات المالية المناسبة للمؤسسة.

وثم في الأخير تقديم نتائج وانطباعات حول الصحة المالية للمؤسسة وتطورها مع تقديم وجهة نظر من خلال النصائح المقدمة لهذه المؤسسة.

المبحث الأول: تقديم لمؤسسة صيدال ووحدة المضادات الحيوية:

صيدال شركة ذات أسهم برأسمال قدره 2.500.000.000 دينار جزائري. 80 % من رأسمال صيدال ملك للدولة و الـ 20 % المتبقية قد تم التنازل عنها في سنة 1999 عن طريق البورصة إلى المستثمرين من المؤسسات والأشخاص. تكمن مهمة صيدال في تطوير، إنتاج وتسويق المواد الصيدلانية الموجهة للاستهلاك البشري.

المطلب الأول: تقديم مؤسسة صيدال.

تعتبر شركة صيدال من أكبر المؤسسات على المستوى الوطني والقاري، وفي هذا المطلب سيتم التعرف على لمحة من هذا المجمع إضافة إلى تنظيماته.

الفرع الأول: لمحة عن المجمع.

أنشأت صيدال في 1982 عقب إعادة هيكلة الصيدلية المركزية الجزائرية وقد استفادت في هذا الإطار، من نقل مصانع الحراش والدار البيضاء وجسر قسنطينة، كما حوّل إليها في 1988، مركب "المضادات الحيوية" للمدية الذي كان على وشك الانتهاء من قبل الشركة الوطنية للصناعات الكيميائية.

في سنة 1989 وتبعا لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، أصبحت صيدال مؤسسة عمومية اقتصادية تتميز باستقلالية التسيير، وفي سنة 1993، تم إضفاء تعديلات على القانون الأساسي للشركة، حيث سمح لها بالمشاركة في كل عملية صناعية أو تجارية يمكن أن تكون ذات صلة مع موضوعها الاجتماعي من خلال إنشاء شركات جديدة أو فروع، وفي سنة 1997، وضعت شركة صيدال مخطط إعادة هيكلة أسفر على تحويلها إلى مجمع صناعي يضم ثلاثة فروع (فارمال، انتيبيوتيكال وبيوتيك)، في 2009، رفعت صيدال من حصتها في رأسمال سوميدال إلى حدود 59 %. وفي سنة 2010، قامت بشراء 20 % من رأسمال شركة إيبيرال كما رفعت من حصتها في رأسمال شركة "تافكو" من 38.75 % إلى 44.51%، في 2011، رفعت صيدال حصتها في رأسمال ايبيرال إلى حدود 60%، في جانفي 2014، شرع مجمع صيدال في إدماج فروعه الآتي ذكرها عن طريق الامتصاص: أنتيبيوتيكال ،فارمال وبيوتيك.[1]

[1]https://saidalgroup.dz/ar/notre-groupe/historique, Consulté le 10/03/2020

يتكون المجمع من عدة مديريات مركزية وثلاث فروع إضافة إلى مركز البحث والتطوير وثلاث وحدات توزيع وكذا مديرية التسويق والإعلام الطبي، والمهمة الرئيسية للمجمع هي تطوير الإنتاج وتسويق المواد الصيدلانية الموجهة للاستقطاب البشري والبيطري، إن هدف المجمع هو ضمان موقع فعال على المستوى الوطني والإقليمي، وكذا اختراق السوق العالمية، ويتميز المجمع بمجموعة من القيم هي: الوفاء الالتزام والدقة والانضباط.

يتعامل المجمع مع دول إفريقية، عربية و أوروبية لتوجيه منتوجاته ويطمح إلى إدماج التكنولوجيا الحديثة في تصنيع الأدوية وفي تبني نظام الجودة والنوعية في الإنتاج والتسيير بتطبيق معايير الايزو (2000/1900).

ويرتكز دور مديرية المجمع في وضع سياسة وبرنامج تهدف لإرضاء الزبائن وهي مركز قرار سامي لتسيير الاستثمارات وتوجيه رأس مال المجمع بفروعه حسب الأهداف المسطرة، بينما ينحصر دور الفرع في تقديم مركز المجمع في السوق الوطنية العالمية، وعلى الوتيرة نفسها تطمح صيدال إلى استثمار 1500 مليون دج على المدى المتوسط في تجديد وسائلها الإنتاجية الموجودة حالياً، حيث يتسبب للمجمع بتحسين مستوى الإنتاج وتثمين طاقته لتصل إلى 200 مليون وحدة بيع خلال الآفاق المقبلة.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للمجمع.

إن الهيكل التنظيمي للمجمع يتمثل في مجموعة اقتصادية مكونة من مؤسسات متواجدة بالدار البيضاء بالجزائر العاصمة "Pharmal" مستقلة إدارياً جامعة لمركز قرار واحد يدعى بمقر المجمع وهو "**فارمال**". وحسب هذا الهيكل فإن المجمع يتشكل من ثلاثة فروع من حيث إنتاج الأدوية، ومجموعة من المديريات بالإضافة إلى مخبر البحث والتطوير والوحدة التجارية :[1]

أ. **فرع المضادات الحيوية "ANTIBIOTICALL"**: وهو أكبر فرع في المجمع المتواجد بولاية المدية أين قمت بدراستي التطبيقية حيث سوف نتطرق إليه لاحقاً.

ب. فرع بيوتيك "BIOTIC": يقع على مستوى مركب الحراش وله أربع وحدات إنتاجية وهي وحدة الحراش، وحدة جسر قسنطينة، وحدة شرشال، ووحدة عنابة.

[1] وثائق مقدمة من وحدة صيدال

ج. **فرع فارمال "PHARMAL"**: يقع على مستوى مركب الدار البيضاء بالجزائر العاصمة وهو مقر المجمع وله ثلاثة وحدات إنتاجية وهي: الدار البيضاء، قسنطينة وعنابة وتنتج هذه الوحدات الأنواع التالية: مراهم، زيوت، أقراص مضغوطة، محاليل للشراب.

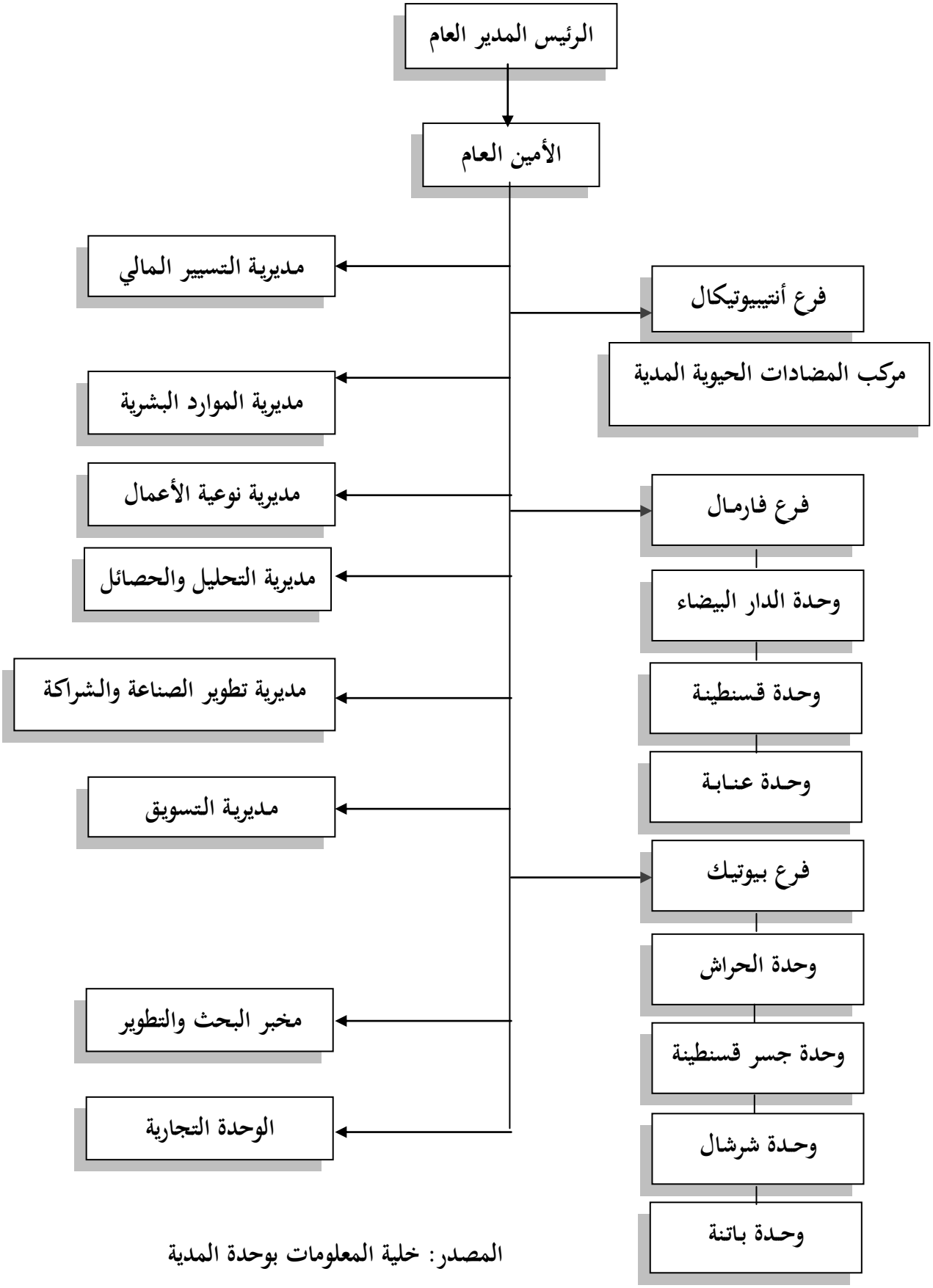
د. **مركز البحث والتطوير**: نشير أن هذا المركز هو القلب النابض لمجمع صيدال، حيث يوظف أكثر من 160 عاملاً من بينهم 80% إطارات.

هـ. **الوحدات التجارية** : تهدف إلى تسويق وتوزيع كل المنتوجات الخاصة بالمجمع من نقطة بيع واحدة.

و. **بالإضافة إلى مجموعة من المديريات الفرعية.**

ومن خلال ما سبق يمكن تلخيص وحدات المجمع في الهيكل التنظيمي التالي:

الشكل رقم (03-01): الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال



المصدر: خلية المعلومات بوحدة المدية

المطلب الثاني: تقديم وحدة المضادات الحيوية بالمدية.

تصنف وحدة صيدال الخاصة بالمضادات الحيوية بالمدية من أكبر المجمعات الصيدلانية في الجزائر وسيتم التطرق في هذا المطلب إلى تعريفها وهيكلها التنظيمي.

الفرع الأول: التعريف بالوحدة وهيكلها التنظيمي.

1. التعريف بالفرع: فرع انتيبيوتيكال بالمدية أو المضادات الحيوية متواجد على بعد 80 كلم جنوب الجزائر العاصمة، ويتربع على مساحة 33 هكتار بعدما كانت 25 هكتار منها 19 مبينة، وقد كان مقر المؤسسة العمومية **صيدال** يتواجد بالمدية لكن بعد إعادة هيكلة المؤسسة الاقتصادية **صيدال** تحول المركب من وحدة إنتاج إلى مجمع **صيدال**، وقد دخل الفرع بصفة رسمية في استقلالية التسيير في 02 فيفري 1998، ويتكون الفرع من مركب المضادات الحيوية الذي هو نفسه مقر المديرية العامة للفرع، وهو يتكون من خمس وحدات إنتاج.[1]

- **وحدة إنتاج المواد الأولية:** هي الوحدة المركزية في نشاط المركب مختصة في تحضير المادة الفاعلة عن طريق البيوتكنولوجيا، وتحتوي الوحدة على منشأة صناعية ضخمة.

- **وحدة التخصصات الصيدلانية:**ويتم في هذه الوحدة التي تضم عدة ورشات الإنتاج وتعليب المضادات الحيوية وتحويلها إلى وحدات بيع بمختلف أصنافها الصيدلانية: مراهم مراهم، محاليل الشراب مساحيق، أقراص وكبسولات.

- **وحدة المصالح العامة أو وحدة الطاقة:** وتضم هذه الأخرى منشأة صناعية ضخمة تزود وحدات المركب الأخرى بجميع أنواع الطاقة اللازمة، ويتم فيها أيضاً توليد وتحويل وتوزيع الكهرباء ومعالجة المواد وتكييفها مع معايير الصناعة الصيدلانية، كما تتم صناعة الطاقة البخارية والهوائية، تضم الوحدة منشأة صناعية لمعالجة النفايات الصلبة والسائلة للمحافظة على البيئة ومنشأة لاستخراج المادة من أجل إعادة استعمالها في إنتاج المادة الفاعلية.

- **وحدة الطباعة:**وفيها يتم صناعة مواد التعليب وكل ما يتعلق بالطباعة.

- **وحدة الصيانة:** والتي تتكون من عدة ورشات مختصة في الميكانيك العامة والدقيقة، التلحيم والكهرباء، تكييف الهواء ومراقبة الآلات.

[1] وثائق مقدمة من وحدة صيدال.

ويعتبر مصنع المدية متخصص في إنتاج المضادات الحيوية البينيسيلينية وغير البينيسيلينية، في حين أنه يتوفر على وحدتين خاصتين (بالتركب الجزئي) لإنتاج الأدوية التي يتم تناولها عن طريق الفم وعن طريق الحقن، ووحدة لإنتاج الاختصاصات الصيدلانية وكذا مبنيين: أحدهما مخصص للمنتجات البينيسيلينية والآخر للمنتجات غير البينيسيلينية.[1]

ويحتوي المركب على ستة إدارات أو مصالح تتمثل في: الإدارة التقنية الصيدلانية، الإدارة التجارية إدارة التموين، إدارة المخابر، إدارة الموارد البشرية، إدارة المالية والمحاسبة، ويقدر رقم الأعمال الفرعي الإجمالي بـ 3329.6 مليون دج خلال سنة 2013.

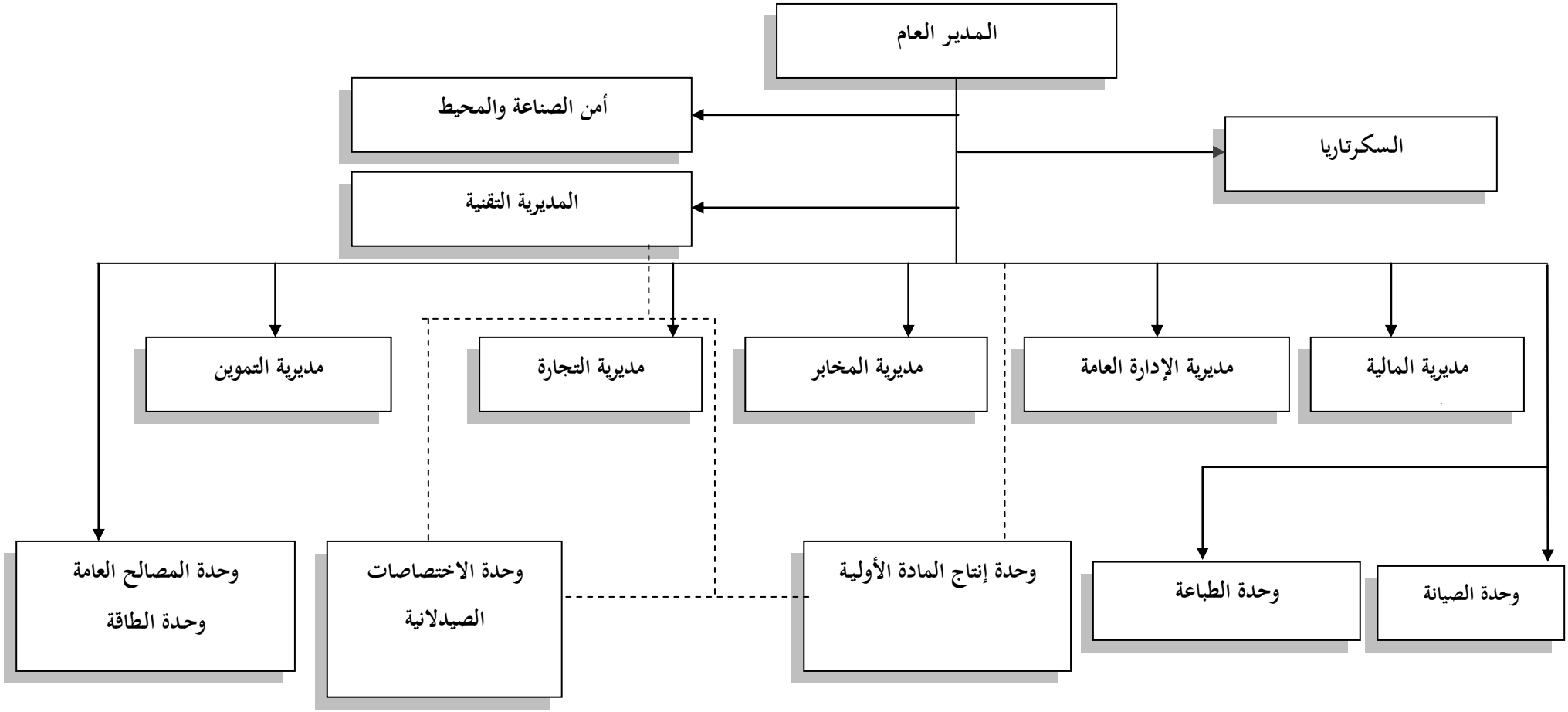
الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لفرع انتيبيوتيكال: ويتكون الهيكل التنظيمي لفرع انتيبيوتيكال المضادات الحيوية بالمدية من :

- **المديرية التقنية الصيدلانية** : هذه المديرية تقوم بتسيير الموارد البشرية ومختلف وسائل المحاسبة.
- **مديرية الإدارة العامة.**
- **مديرية التموين:** هو الشريان الأساسي الذي يمون المركب.
- **المديرية التجارية** : هي التي تقوم بتسويق إنتاج المركب.
- **مديرية المخابر:** تعمل على المراقبة والتحكم في النوعية عن طريق تحليل المواد الأولية.
- **مديرية المحاسبة والمالية** : هي المديرية المسؤولة عن تقييم المخزونات وكذا التكفل المالي لمختلف مشتريات المركب والمحاسبة العامة للمخزونات.

وفي ما يلي الشكل يوضح الهيكل التنظيمي للفرع:

[1]https://saidalgroup.dz/ar/notre-groupe/organisation, Consulté le/1003/2020

الشكل رقم (03–02): الهيكل التنظيمي لوحدة المضادات الحيوية



المصدر: خلية التنظيم والإعلام الآلي

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمديرية المالية والمحاسبة لوحدة المضادات الحيوية

بعد استعراضنا للهيكل التنظيمي لفرع انتيبيتيكال – المدية– تعرفنا على مختلف خلاياه ومديرياته والمهام الموكلة إليها سنركز في دراستنا على مديرية المالية والمحاسبة.

تعتبر مديرية المالية والمحاسبة من أكثر المصالح والمديريات التي يجب مراقبتها ومتابعتها باهتمام لأنها مسؤولة عن تقييم المخزونات، وكذا التكفل بالتسيير والتحليل المالي لمختلف مشتريات الفرع والمحاسبة اللازمة وتساعد المديرية الدوائر التالية:[1]

الفرع الأول :الدائرة المالية : دورها يتمثل في تقييم تكاليف عمليات التسويق لتكاليف كل اللوازم المادية المستعملة داخل الوحدة وتحديد رقم الأعمال والمردودية وتتكون من أربع مصالح:

1.مصلحة الخزينة: تضم هذه المصلحة رئيس الخزينة، أمين الصندوق ومحاسب، حيث تتمثل مهامها في النقاط التالية:

- استقبال جميع الملفات وطلبات التسديد بعملية الدفع.
- استقبال مختلف الأوراق التجارية.
- العلاقة مع البنك.
- تموين الصناديق الفرعية لمختلف المديريات.
- وضع مخطط للخزينة.

2. مصلحة التحصيل :تضم هذه المصلحة رئيس المصلحة ومحاسب وتتمثل مهامهم في :

- تسيير ومتابعة الزبائن.
- تحصيل الحقوق.

3.مصلحة الموردين الأجانب: تتكون من رئيس المصلحة ومحاسب وتتمثل في:

- استقبال ملفات الاستيراد.
- التوظيف البنكي.

[1] سامية توزوت، **دور التحليل المالي في تحديد مسار المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجيستر، جامعة المدية، 2006، ص130.

- تسيير ملفات الموردين الأجانب.

4.مصلحة الجباية: تضم هذه المصلحة إطار واحد من أجل القيام بالمهام التالية:

- جمع المعلومات الخاصة بالتصريح الشهري أو السنوي لمختلف الضرائب والرسوم.
- الاتصال بمديرية الضرائب.
- متابعة ملفات المنازعات.

الفرع الثاني:دائرة المحاسبة العامة: وهي مهتمة بالتسيير المحاسبي لكل المعاملات التجارية للوحدة، بالإضافة إلى مراقبة كل المشتريات والمبيعات، كما تقوم بالتسيير المحاسبي للأجور ومكوناتها وتتكون من أربع مصالح :[1]

1. مصلحة المحاسبة العامة:تتكون من رئيس مصلحة وثلاث محاسبين من أجل القيام بالمهام التالية:

- التسجيل المحاسبي لعمليات الخزينة.
- التسجيل المحاسبي للأجور.
- التسجيل المحاسبي للعمليات التي تتم بين الفروع.
- التسجيل المحاسبي لعمليات مختلفة.
- تطبيق الإجراءات.

2. مصلحة الاستثمارات: تتكون من إطارين من أجل القيام بالمهام التالية:

- تسجيل العمليات المتعلقة بالاستثمارات.
- تطبيق الإجراءات.
- معالجة الجرد المادي.
- وضع حسابات خاصة بالاستثمارات.

[1] وثائق مقدمة من وحدة صيدال.

3. مصلحة الخزينة : يكمن دورها في التسيير الفعال للسيولة الموجودة في فرع انتيبيوتيكال.

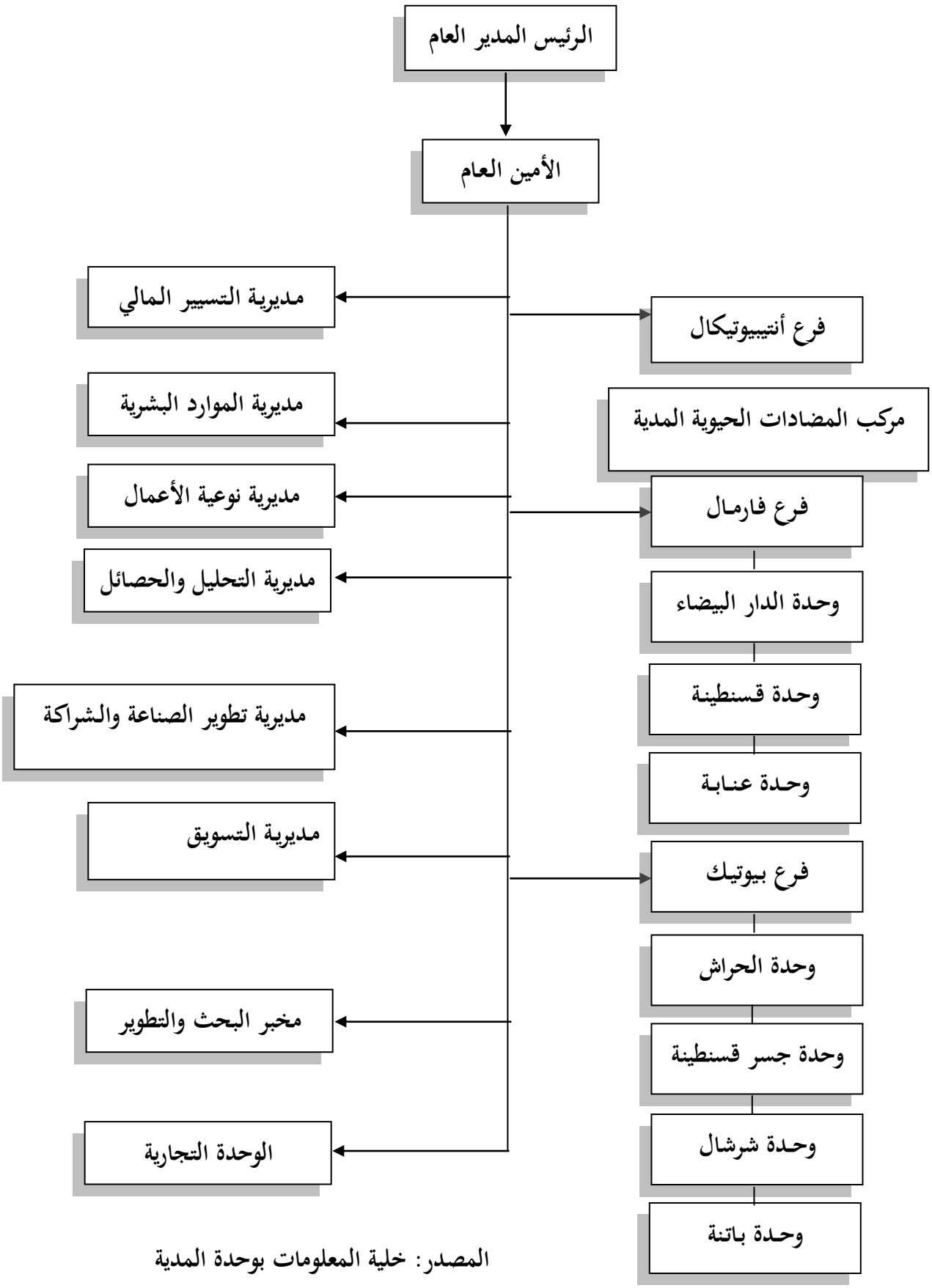
4. الأرشيف : كل أرشيف مديرية المالية والمحاسبة يعتبر تحت مسؤولية دائرة المحاسبة المالية.

الفرع الثالث:دائرة مراقبة التسيير:

تعمل هذه الإدارة على المراقبة الجيدة داخل فرع انتيبيوتيكال.

وفيما يلي الهيكل التنظيمي لمديرية المالية والمحاسبة متضمناً المصالح المذكورة أعلاه:

الشكل رقم (03-03): الهيكل التنظيمي لمديرية المالية والمحاسبة.



المصدر: خلية المعلومات بوحدة المدية

المبحث الثاني: عرض و تحليل قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة صيدال فرع المدية

سنحاول من خلال هذا المبحث القيام بدراسة تحليلية لقائمة التدفقات النقدية تدعيما لما تناولناه في الجانب النظري من خلال الزيارة الميدانية التي تمت إلى المؤسسة محل الدراسة ،تم إجراء مقابلة مع مسؤول مصلحة المحاسبة و المالية ، و ذلك بهدف الحصول على الوثائق و المعلومات التي تخدم موضوع البحث .

حيث تعرض قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة المعتمدة في إعدادها وبما أنه يتم إعدادها في هذه المؤسسة وفقا لطريقة المباشرة فإنها تأخذ الشكل التالي:

الجدول رقم (03–01): قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة لمؤسسة صيدال فرع المدية للفترة (2015 – 2018).

البيان	2015	2016	2017	2018
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية				
التحصيلات المقبوضة من الزبائن (+)	1780153090.41	994488787.84	954166906.36	1076160451.76
تحصيلات أخرى (+)			16952144.84	18938630.34
المبالغ المدفوعة للموردين والموظفين(–)	-1655766004.30	-871452892.85	-727420048.28	-935448866.34
مسحوبات أخرى (–)				
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة (–)				479368.40
الضرائب المدفوعة (–)	-16812348.90	-132988053.95	-126998451.44	-162732729.56
ضرائب الدخل المدفوعة (–)	-9036.00			
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (A) ETE	**107565701.21**	**–9952158.96**	**116700551.48**	**-3561882.20**
التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية				
مسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية معنوية (–)	-18216675.95	-1274303.02	-18597738.25	-21394417.10

تحصيلات عن اقتناء تثبيتات عينية معنوية (+)		1902960.74		
مسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية(–)				
الفوائد التي تم تحصيلها عن توظيفات مالية(+)				
الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة (+)				
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية(B)	**-18216675.95**	**-628657.72**	**-18597738.25**	**-21394417.10**
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية				
تحصيلات من إصدار أسهم (+)				
توزيعات الأرباح (–)				
الحصول على القروض (+)	87971000.00			
تسديدات القروض أو ديون أخرى مماثلة(–)	-141193018.04	-21340036.08	-21340036.08	-5335003.97
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية(C)	**-53222018.04**	**-21340036.08**	**-21340036.08**	**-5335003.97**
إجمالي صافي التدفقات النقدية (C)+(B)+(A)	**36127007.22**	**-30663537.32**	**76762777.15**	**-30291303.27**
أموال الخزينة عند افتتاح السنة المالية (1)	10680119.91	46807127.13	16143589.81	92906366.96
أموال الخزينة عند إقفال السنة المالية (2)	46807127.13	16143589.81	92906366.96	62615063.69
تغير أموال الخزينة في الفترة (1) – (2)	**36127007.22**	**-30663537.32**	**76762777.15**	**-30291303.27**

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الملاحق(1) ،(2) و(3).

ملاحظة : بالنسبة لإعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة غير المباشرة، فإن المؤسسة التي زاولنا فيها الدراسة الميدانية مؤسسة صيدال فرع أنتيبيوتيكال لا تعتمد في إعدادها لقائمة التدفقات النقدية على الطريقة غير المباشرة.

من خلال تحليل أرصدة قائمة التدفقات النقدية و المتمثلة في تدفقات الخزينة الناتجة عن الأنشطة الثلاث التشغيلية و الاستثمارية و التمويلية، فمن خلال تحليل الأرصدة التشغيلية يمكننا معرفة مدى مقدرة المؤسسة على خلق تدفقات نقدية من خلال نشاطها الأساسي وكذلك بالنسبة للنشاط الاستثماري والتمويلي.

المطلب الأول: تحليل التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:

من أجل تحليل تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية يجب توضيح التطور لصافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية للفترة (2015 – 2018) من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم (03–02): يمثل تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال للفترة (2015 –2018)

البيان	2015	2016	2017	2018
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية				
التحصيلات المقبوضة من الزبائن (+)	1780153090.41	994488787.84	54166906.36	1076160541.76
تحصيلات أخرى (+)	–	–	16952144.84	18938630.34
المبالغ المدفوعة للموردين و الموظفين (–)	1655766004.3	871452892.85	727420048.28	935448866.34
مسحوبات أخرى (–)	–	–	–	–
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة(–)	–	–	–	479368.40
الضرائب المدفوعة (–)	16812348.90	132988053.95	126998451.44	162732729.56
ضرائب الدخل المدفوعة (–)	9036.00			
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية(–)	**107565701.21**	**–9952158.96**	**116700551.48**	**–3561882.20**

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (03–01).

مناقشة وتحليل النتائج:

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن تدفق الخزينة للأنشطة من دورة الاستغلال كانت موجبة في سنتي 2015 و 2017، بينما في سنتي 2016 و 2018 كان تدفق الخزينة سلبيا.

1. بالنسبة لسنة 2015: حققت المؤسسة تدفق نقدي موجب من دورة الاستغلال يقدر بـ107565701.21 دج و هذا راجع إلى زيادة التحصيلات المقبوضة من العملاء والتي قدرت بـ1780153090.41 دج، و انخفاض قيمة الضرائب المدفوعة التي قدرت بـ 16812348.9 – دج بالإضافة إلى انعدام المصاريف المالية خلال هاته السنة، وبالتالي فإن المؤسسة قادرة على توليد السيولة من دورة الاستغلال لتمويل استثماراتها وزيادة نشاطها بصفة جيدة.

2. بالنسبة لسنة 2016: نلاحظ أن المؤسسة خلال هذه السنة حققت خسارة كبيرة مقارنة بالسنوات الأخرى2015، 2017، 2018 وخاصة بالمقارنة بسنة 2017 حيث حققت خزينة الاستغلال عجز قدر بـ 9952158.96 – دج و سبب هذا العجز هو الانخفاض الحاد في التحصيلات المقبوضة من العملاء مقارنة بالسنة السابقة والتي قدرت بـ 994488787.84 دج.

3. بالنسبة لسنة 2017: نلاحظ أن المؤسسة خلال هذه السنة حققت تدفق نقدي موجب من دورة الاستغلال يقدر بـ 116700551.48 دج وهو مرتفع نسبيا مقارنة بسنة 2015 وبما أن التحصيلات المقبوضة من العملاء انخفضت مقارنة بسنة 2015 والتي قدرت بـ 954166906 دج إلا أن سبب هذا الارتفاع راجع إلى الانخفاض في النفقات المدفوعة للموردين والموظفين حيث قدرت بـ727420048.28 – دج بالإضافة إلى التحصيلات الأخرى حيث قدرت بـ16952144.8دج التي كانت منعدمة خلال سنة 2015، وبما أن خزينة الاستغلال موجبة يعني أن المؤسسة قادرة على توليد سيولة من دورة الاستغلال لتمويل استثماراتها خلال هذه السنة.

4. بالنسبة لسنة 2018: نلاحظ أن خزينة الاستغلال خلال هذه السنة كانت سالبة وقدرت بـ3561882.20 دج ، و بالتالي انخفاض حاد مقارنة بسنتي 2015 و 2017، ويعود سبب الانخفاض إلى ارتفاع النفقات المدفوعة للموردين والمستخدمين المقدرة بـ 935448866.34 دج ومن جهة أخرى دفعت المؤسسة فوائد ومصاريف مالية بقيمة 479368.40 مقارنة بالسنوات الأخرى حيث لم تدفعها بالإضافة إلى ارتفاع قيمة الضرائب المدفوعة مقارنة بسنة2017 حيث قدرت بـ162732729.56- دج مما أدى إلى حدوث عجز في الخزينة خلال هذه السنة.

المطلب الثاني: تحليل التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية :

من أجل تحليل تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية يجب توضيح التطور لصافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الاستثمارية للفترة محل الدراسة من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم(03–03): يمثل تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار للفترة (2015 – 2018).

البيان	2015	2016	2017	2018
التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية				
مسحوبات عن إقتناء تثبيتات عينية معنوية (–)	-18216675.95	-1274303.02	-18597738.25	-21394417.10
تحصيلات عن إقتناء تثبيتات عينية معنوية (+)		1902960.74		
مسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية (–)				
تحصيلات عن إقتناء تثبيتات مالية (+)				
الفوائد التي تم تحصيلها من توظيفات المالية (+)				
الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة (+)				
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية	**-18216675.95**	**-628657.72**	**-18597738.25**	**-21394417.10**

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (03–01).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

1. بالنسبة لسنة 2015: نلاحظ أن المؤسسة حققت خزينة سالبة بالنسبة لتدفق الخزينة المتأتية من دورة الاستثمار خلال هذه السنة والتي قدرت ب 18216675.95 – دج ، وهذا راجع إلى أن المؤسسة قامت بعملية حيازة أو شراء بعض الاستثمارات الضرورية خلال نشاطها من أجل زيادة قدرتها على الإنتاج.

2. بالنسبة لسنة 2016: نلاحظ أن المؤسسة حققت فائض في التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار حيث قدر الفائض ب 628657.72 دج وهذا راجع إلى أن مبلغ التنازل أكبر من مبلغ الحيازة.

3. بالنسبة لسنة 2017: نلاحظ أن المؤسسة خلال هذه السنة حققت عجز في التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار حيث قدر العجز 18597738.25 – دج، يعود سبب ذلك إلى أن المؤسسة قامت بالإنفاق من أجل حيازة (شراء) استثمارات دعما لنشاط الإنتاج و الزيادة من قدرتها.

4. بالنسبة لسنة 2018: حققت المؤسسة عجز في التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار، حيث قدر العجز ب 21394417.10 – دج حيث أنه ارتفع نسبيا مقارنة بالسنوات السابقة و هذا راجع إلى عملية الإنفاق من أجل شراء تثبيتات كما ذكر في السنوات السابقة.

المطلب الثالث: تحليل التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التمويلية:

من أجل تحليل تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية يجب توضيح التطور لصافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التمويلية للفترة (2015 – 2018) من خلال الجدول التالي .

الجدول رقم(03–04): يمثل تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل للفترة (2015 – 2018)

البيان	2015	2016	2017	2018
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية				
تحصيلات من إصدار أسهم (+)				
توزيعات الأرباح (–)				
الحصول على قروض (+)	87971000			
تسديدات القروض أو ديون أخرى (–)	-141193018.04	-21340036.08	-21340036.08	-5335003.97
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	**-53222018.04**	**-21340036.08**	**-21340036.08**	**-5335003.97**

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (03–01).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن التدفقات بالنسبة للأنشطة التمويلية عرفت تدفقات سالبة بالنسبة لكل السنوات محل الدراسة 2015، 2016، 2017، 2018 وهذا مؤشر على نقصان مديونية المؤسسة أي نقصان مختلف مصادر التمويل للمؤسسة خارج الأموال الخاصة ويبين إستراتيجية المؤسسة في قدرتها على تسديد القروض.

المطلب الرابع : تحليل التغير في الخزينة لمؤسسة صيدال للفترة (2015 – 2018)

الفرع الأول: تحليل التغير في الخزينة الإجمالية:من أجل تحليل التغير الحاصل في الخزينة الإجمالية لمؤسسة صيدال للفترة (2015 – 2018) قمنا بإعداد الجدول التالي .

الجدول رقم (03–05): يمثل تدفقات الخزينة المختصر للفترة (2015 – 2018).

البيان	2015	2016	2017	2018
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (A)	107565701.21	-9952158.96	116700551.48	3561882.20
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية (B)	18216675.95	628657.72	-18597738.25	-21394417.10
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية (C)	-53222018.04	-21340036.08	-21340036.08	-5335003.97
تغير أموال الخزينة في الفترة (A)+(B)+(C)	**36127007.22**	**-30663537.32**	**76762777.15**	**-30291303.27**

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (03–01).

من خلال الجدول (03–05)نلاحظ أن الخزينة الإجمالية للمؤسسة متذبذبة، حيث حققت أكبر فائض في الخزينة الإجمالية كان سنة 2017 بمقدار 76762777.15 دج، ويعود هذا إلى دورة الاستغلال التي حققت فائض بقيمة كبيرة بالرغم أن دورة الاستثمار والتمويل سجلت عجزا، أما أكبر عجز في الخزينة الإجمالية فقد كان في سنة 2016 وبمقدار 30663537.3 – دج ويرجع سبب عجز الخزينة في المؤسسة إلى العجز الكبير في دورتي الاستغلال والاستثمار بالرغم أنها حققت تدفقات موجبة في دورة التمويل لكن هذا لم يكن كافيا لتغطية التدفقات الخارجية عن دورتي الاستثمار والاستغلال وهذا يدل على أن المؤسسة لم تستطع تغطية تدفقاتها النقدية الخارجة من خلال التدفقات المحصل عليها من أنشطة التمويل خلال هذه السنة، وهذا مؤشر غير جيد بالنسبة للمؤسسة.

الفرع الثاني: تحليل التغير في الخزينة المتاحة.

الجدول رقم (03–06): يوضح تطور الخزينة المتاحة خلال للفترة (2015 – 2018).

البيان / السنوات	2015	2016	2017	2018
صافي تدفقات الخزينة من أنشطة الاستغلال (أ)	107565701.21	-9952158.96	116700551.48	-3561882.20
صافي تدفقات الخزينة من أنشطة الاستثمار (ب)	-1821675.95	628657.72	-18597738.25	-21394417.10
تدفق الخزينة المتاحة (أ– ب)	**109387377.16**	**-10580842.22**	**13598298.73**	**17832534.9**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (03–01)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03-06)أن المؤسسة حققت تدفق الخزينة المتاح موجب في كامل فترات الدراسة ما عدا سنة 2016 حيث حققت عجز بقيمة 10580842.22 دج وهذا راجع إلى أنه خلال نشاط الاستغلال حققت عجز في السيولة لأن التحصيلات المقبوضة كانت أقل من المبالغ المدفوعة (تسديد المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين و الضرائب)، أما أكبر فائض فقد حققته سنة 2017 وكان بمقدار 135298298.73 دج ويعود هذا الفائض إلى أن المؤسسة كانت لديها القدرة في تغطية تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار بواسطة تدفقات الخزينة المتأتية من الاستغلال، وبالتالي فإن الأداء المالي للمؤسسة جيد خلال السنتين الأخيرتين لتوليدها فائض في السيولة بعد تمويل استثماراتها مما يسمح لها بتسديد ديونها وهذا يدل على أن المؤسسة ليست مضطرة للبحث عن موارد مالية خارجية لتمويل عمليات الاستثمار مما أدى إلى توليد فائض الخزينة الإجمالية، غير أن المؤسسة تعمل على توسيع نشاطها أكثر من فائض الخزينة المتاح لديها.

المبحث الثالث: تحليل مؤشرات قائمة التدفقات النقدية.

المطلب الأول: مؤشرات تقييم السيولة:

ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية واستعمالها في سيولة المؤسسة ما يلي:

الفرع الأول: مؤشر التغطية النقدية: ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغلية}}{\text{التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التمويلية و الإستثمارية}}$$

الجدول رقم (03–07): مؤشر التغطية النقدية للفترة من (2015 – 2018)

السنة	صافي تدفقات النشاط التشغيل(1)	التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التمويلية والاستثمارية (2)	مؤشر التغطية النقدية(1)/(2).
2015	107565701.21	159409693.99	**0.67**
2016	-9952158.96	22614339.28	**–0.44**
2017	116700501.48	39937774.33	**2.92**
2018	-3561882.20	26729421.07	**–0.13**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الملاحق(1)،(2)و(3).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة التغطية النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية في سنة 2015 كانت تقدر ب 67% لتنخفض هذه النسبة انخفاضا شديدا خلال سنة 2016 حيث أصبحت سلبية بـ 44%– ، بينما ارتفعت هذه النسبة في سنة 2017 إلى غاية 292%، وهذا الارتفاع يدل على كفاءة وقدرة المؤسسة على تغطية التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية من خلال ما حققته من فائض في الأنشطة التشغيلية خلال هذه السنة، إلى أن هذه النسبة انخفضت مجددا إلى% 13– سنة 2018، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى مجموعة من العوامل منها التراجع في قيمة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية هو انخفاض من قيمة التحصيلات المقبوضة من الزبائن حيث كانت تقدر في سنة 2015 بـ 1780153090 دج إلى أن أصبحت سنة 2016 تقدر بـ994488787 دج.

بالنسبة لمرة الثانية كان سبب الانخفاض في صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية هو الارتفاع في قيمة المبالغ المدفوعة للموردين والموظفين حيث كانت تقدر في سنة 2017 بـ727420048.28 دج ، ثم أصبحت سنة 2018 تقدر بـ 935448866.34دج، بالإضافة إلى ذلك الارتفاع الذي حدث في قيمة الضرائب المدفوعة حيث كانت تقدر سنة 2017 بـ126998451.4دج، لتصبح سنة 2018 تقدر بـ 162732729 دج هذا ما أدى إلى تراجع هذه النسبة.

الفرع الثاني: نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون: وتحسب العلاقة التالية

$$\frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{فوائد الديون}}$$

الجدول رقم (03–08): نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون للفترة (2015– 2018).

السنة	فوائد الديون(1).	صافي تدفقات النشاط التشغيلي(2).	نسبة تغطية فوائد الديون (1)/(2)
2015	0	107565701.21	**0**
2016	0	-9952158.96	**0**
2017	0	116700551.48	**0**
2018	479368.40	-3561882.20	**-0.13**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الملاحق(1)،(2)و(3).

نلاحظ أن هذه النسبة كانت منعدمة خلال السنوات الثلاثة الأول 2015، 2016، 2017وسبب ذلك هو عدم دفع المؤسسة فوائد ومصاريف مالية أخرى، أما خلال سنة 2018 كانت هذه النسبة سالبة حيث قدرت بـ 13-% ، و الانخفاض الشديد لهذه النسبة يعبر على عدم قدرة المؤسسة من مواجهة التزاماتها من الديون المالية، أي لا توجد أريحية مالية من جانب السيولة في الوفاء بديونها المالية اتجاه الغير، و هذا يشكل خطرا على نشاط المؤسسة .

الفرع الثالث: نسبة التدفقات النقدية من أنشطة الاستغلال إلى مدفوعات الديون الطويلة الأجل :

وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{مدفوعات الديون الطويلة الأجل}}$$

الجدول رقم (03–09): نسبة التدفقات النقدية من أنشطة الاستغلال إلى مدفوعات الديون الطويلة الأجل للفترة (2015– 2018).

السنة	صافي تدفقات النشاط التشغيلي(1).	مدفوعات الديون الطويلة الأجل(2).	نسبة تغطية فوائد الديون (1)/(2)
2015	107565701.21	141193018.04	**0.76**
2016	-9952158.96	21340036.08	**–0.46**
2017	116700551.48	21340036.08	**5.46**
2018	-3561882.20	5335003.97	**–0.66**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الملاحق(1)،(2)و(3).

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن المؤسسة في سنة 2015 تمكنت من تغطية ديونها الطويل الأجل جزئيا بنسبة 76 % لتصبح غير قادرة على تغطيتها سنة 2016 حيث أصبحت هذه النسبة سالبة بـ 46– % تدل على العجز الكلي للمؤسسة في تغطية ديونها الطويلة الأجل ويعود سبب ذلك إلى صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية كان سالبا خلال هذه السنة ومنه عجز النشاط التشغيلي للمؤسسة على الوفاء بتغطية هذه الديون، في حين ارتفعت سنة 2017 حيث نلاحظ أن المؤسسة تمكنت خلالها من تغطية مدفوعات ديونها بـ 5.46 مرة وهي نسبة جد مرتفعة مقارنة بباقي السنوات المدروسة حيث استطاعت المؤسسة خلال سنة 2017 من التغطية الكلية لمدفوعات ديونها الطويل الأجل، أي بأريحية مالية من جانب السيولة في هذه السنة، لكن في سنة 2018 نلاحظ أن هذه النسبة تراجعت و انخفضت مرة أخرى حيث أصبحت تقدر بـ66 –% و هو تدني كبير، يعود سببه الرئيسي إلى الانخفاض الحاد الذي حدث على مستوى صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية حيث سجلت المؤسسة عجزا فيه خلال هذه السنة ، بالإضافة إلى الزيادة في قيمة التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية و التي تخص المسحوبات لحيازة التثبيتات المادية و المعنوية لهذه السنة أيضا كانت لها تأثير على تراجع هذه النسبة مقارنة مع السنة السابقة.

الجدول رقم (03–10):الميزانية المالية المفصلة للسنوات 2016،2015 جانب الأصول.

السنوات / الأصول	2015 الصافي	2016 الصافي
تثبيتات معنوية	1428322.54	1040954.36
تثبيتات مادية	341151518.04	180385097.56
أراضي	125595404	125595404
مباني	18116786.77	11209655.12
تثبيتات مادية أخرى	197439327.27	43580038.44
تثبيتات حالية	0.00	6056088.95
القروض و الأصول غير المتداولة الأخرى	2442500	2442500
ضرائب مؤجلة	65053291.2	53797815.84
مجموع الأصول غير الجارية	410069961.78	243732456.71
المخزونات الجاري إنجازها	975129165.41	1087301994.55
المستحقات و الاستخدامات المماثلة	61637098.34	509707.51
الزبائن	59236833.65	404092.12
مدينون آخرون	722001.69	105615.39
الضرائب و ما شابهها	1678263	0.00
الموجودات و ما يماثلها	52487127.13	18290650.45
الخزينة	52487127.13	18290650.45
مجموع الأصول الجارية	1089253390.88	1106102352.51
المجموع العام للأصول	1499323082.66	1349834809.22

المصدر: من إعداد الطلبين بالاعتماد على الملاحق (4)و(5).

الجدول رقم(03–11):الميزانية المالية المفصلة للسنوات (2015–2016)جانب الخصوم

السنوات / الخصوم	2015	2016
رأس المال الصادر		
الاحتياطات		
فارق إعادة التقييم	138087928.15	
أسهم أخرى– ترحيل من جديد	–13646644.84	–13646644.84
النتيجة الصافية	957948968.49	523198369.25
حسابات الارتباط	112567490.56	285262288.31
مجموع الأموال الخاصة	969822761.24	794814012.72
القروض و الديون المالية	48015076.13	26675040.05
قروض أخرى غير جارية		
مؤونات و منتجات مسددة سلفا	265606131.08	232503962.92
مجموع الخصوم غير الجارية	313621207.21	259179002.97
موردون	82473949.45	154366742.98
ضرائب	1311	3802006.73
ديون أخرى	132783131.11	137338058.56
الخزينة	619722.65	334985.26
مجموع الخصوم الجارية	215879114.21	295841793.53
المجموع العام للخصوم	1499323082.66	1349834809.22

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الملاحق(4)و(5).

المطلب الثاني: مؤشرات تقييم جودة الأرباح:

و من أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية و استعمالها لتقيم ربحية المؤسسة ما يلي :

الفرع الأول: نسبة كفاية التدفق النقدي التشغيلي : و تحسب بالعلاقة التالية :

$$\frac{\text{التدفقات النقدية الداخلة من النشاط التشغيلي}}{\text{الإحتياجات النقدية الأساسية}}$$

الجدول رقم(03–12) نسبة كفاية التدفق النقدي التشغيلي للمؤسسة للفترة (2015– 2016).

السنة	التدفقات النقدية الداخلة من النشاط التشغيلي (1).	الاحتياجات النقدية الأساسية (2).	النسبة (1)/(2).
2015	1780153090.41	1831997083.19	0.97
2016	–994488787.84	1027055285.9	–0.96

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (03–01).

تقيس لنا هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة في تلبية الاحتياجات النقدية الأساسية، و نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هذه النسبة خلال سنة 2015 كانت تقدر بـ 0.97 و هي نسبة مقبولة، يدل ذلك على كفاءة و قدرة المؤسسة في الوفاء بمعظم احتياجاتها الأساسية النقدية خلال هذه السنة و بالتالي ارتفاع في نوعية و جودة الأرباح المحققة، لكن خلال سنة 2016 حدث تراجع كبير لهذه النسبة إلى أن أصبحت تقدر بـ 0.96 –، يعود سبب ذلك الانخفاض الشديد إلى صافي التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية ، حيث كان سالبا خلال هذه السنة هذا يدل على عجز قدرة المؤسسة من تغطية احتياجاتها الضرورية مما يسبب ذلك انخفاض في جودة الأرباح خلال هذه السنة.

الفرع الثاني : مؤشر النشاط التشغيلي: و يحسب بالعلاقة التالية :

$$\frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{صافي الدخل من الأنشطة التشغيلية قبل الفوائد و الضريبة}}$$

الجدول رقم (03–13) مؤشر النشاط التشغيلي للمؤسسة للفترة (2015– 2016).

السنة	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (1).	صافي الدخل من الأنشطة التشغيلية قبل الفوائد و الضريبة (2).	النسبة (1)/(2)
2015	107565701.21	124387086	**0.86**
2016	-9952158.96	123035895	**–0.08**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (03–01)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المؤسسة حققت خلال دورة 2015نسبة قدرها 86 %، يدل ذلك على قدرة المؤسسة من تحقيق تدفقاتها النقدية من أرباحها قبل الضريبة و الفوائد، حيث انخفضت هذه النسبة انخفاضا شديدا إلى أن وصلت 8 – % في سنة 2016، هذا يعود سببه إلى ارتفاع رقم الأعمال مقارنة بسنة 2015 جعل المؤسسة تتحمل المزيد من الضرائب على الأرباح، و بالتالي الزيادة في

التدفقات النقدية الخارجة لتسديد الضرائب التي تؤدي بدورها إلى انخفاض في صافي التدفقات النقدية التشغيلية و التأثير على جودة ربحية المؤسسة بشكل سلبي.

الفرع الثالث : مؤشر النقد التشغيلي : و يحسب بالعلاقة التالية :

$$\frac{\text{صافي التدفقات النقدية التشغيلية}}{\text{النتيجة الصافية}}$$

الجدول رقم (03–14) مؤشر النقد للنشاط التشغيلي لمؤسسة للفترة (2015– 2016).

السنة	صافي التدفقات النقدية التشغيلية (1)	النتيجة الصافية(2)	النسبة(1)/(2)
2015	107565701.21	957948968.49	**0.11**
2016	-9952158.96	523198369.25	**-0.01**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الملاحق (4)و(5).

يبين هذا المؤشر نسبة الأرباح النقدية من أصل الأرباح الصافية السنوية المحتسبة على الأساس استحقاقي حيث كانت نسبة النقدية التشغيلية في سنة 2015 تقدر بـ 11%، و هي نسبة ضعيفة لتنخفض و تصبح خلال سنة 2016 تقدر بـ 1- % ، هذا ما يفسر عدم قدرة الأرباح الصافية للمؤسسة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية مما يعكس ذلك ضعف جودة ربحية المؤسسة من سنة إلى أخرى لتصبح قدرة الأرباح الصافية على توليد تدفقات نقدية تشغيلية منعدمة و هذا يشكل خطر على المؤسسة.

الفرع الرابع: مؤشر دليل النشاط التشغيلي: و يحسب بالعلاقة التالية :

$$\frac{\text{صافي التدفقات النقدية التشغيلية}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

الجدول رقم (03–15) نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي للفترة (2015– 2016).

السنة	صافي التدفقات النقدية التشغيلية (1).	مجموع الأصول (2).	النسبة(1)/(2).
2015	107565701.21	1499323082.66	**0.07**
2016	-9952158.96	1349834809.22	**-0.007**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الملاحق(4)و(5).

نلاحظ أن هذه النسبة كنت ضعيفة في سنة 2015، حيث قدرت بـ 7 %، لتتدهور و تنخفض خلال سنة 2016 إلى أن تصبح 0.7%-، و هذا يدل على ضعف قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من خلال أصولها ، أي أن الموجودات التي تمتلكها المؤسسة لا تساهم بشكل جيد على زيادة التدفق النقدي التشغيلي ،بالرغم من السياسة الاستثمارية المتبعة من طرف المؤسسة في شراء التثبيتات ، غير أن سياسة الائتمان التي تنتهجها المؤسسة مع العملاء ضعيفة ، نظرا لطول المدة بين الاعتراف بإيرادات المبيعات و تحصيل المستحقات من الزبائن جعل المؤسسة برغم من كفاءة سياستها الاستثمارية و ارتفاع رقم أعمالها إلا أنها غير قادرة على توليد تدفقات نقدية باستخدام أصولها و التي بدورها تؤثر على جودة وربحية المؤسسة.

المطلب الثالث: مؤشرات تقييم السياسات المالية.

الفرع الأول: نسبة الإنفاق الرأس مالي: وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{الإنفاق الرأس مالي}}{\text{التدفقات النقدية الداخلة من إصدار أسهم و سندات و قروض طويلة الأجل}}$$

الجدول رقم (03–16): نسبة الإنفاق الرأس مالي للفترة (2015– 2018).

السنة	الإنفاق الرأس مالي(1)	التدفقات النقدية الداخلة من إصدار أسهم وسندات وقروض طويلة الأجل(2)	نسبة الإنفاق الرأس مالي (1)/(2)
2015	18216675.95	87971000	**0.2**
2016	127430	0	**0**
2017	1274303.02	0	**0**
2018	21394417.10	0	**0**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (03–01).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ في سنة 2015 قدرة هذه النسبة ب 0,2 وانخفاض هذه النسبة يدل على أن معظم أموال المؤسسة المتعلقة بمصادر التمويل الطويلة الأجل وجهت نحو دورة الاستغلال وبالتالي فهي سياسة تمويلية غير ملائمة.

أما بالنسبة للسنوات الأخرى 2016 ، 2017 ، 2018 كانت نسبة الإنفاق الرأس مالي 0% وذلك راجع إلى أن المؤسسة لم تعتمد على قروض الطويلة الأجل لتغطية النشاطات الرأس مالية ولم تستخدمها في النشاط التشغيلي، وذلك راجع إلى أن المؤسسة لديها استقرار في السيولة جعلها لا تعتمد على قروض طويلة الأجل في تمويل الدورة العملياتية، وكذلك ارتفاع في صافي التدفقات النقدية التشغيلية التي حققتها من خلال تغطية التدفقات الاستثمارية دون اللجوء إلى القروض باستثناء سنة 2016 حيث كان عجز في نشاط الاستغلال للمؤسسة.

ملاحظة: بالنسبة لمؤشر تغطية التوزيعات النقدية و مؤشر التوزيعات و الفوائد المقبوضة لا يمكن حساب هذان المؤشران بسبب عدم اعتماد المؤسسة على توزيع الأرباح نحو المساهمين و انعدام فوائد التوظيفات المالية خلال الفترة محل الدراسة .

الفرع الثاني: النتائج و الاستنتاجات التي تم التوصل إليها من الدراسة.

1. النتائج: من خلال الدراسة التي تم التطرق إليها تم التوصل إلى النتائج التالية:

– حققت المؤسسة تدفقات خزينة موجبة خلال سنتي 2015 و 2017 الأمر الذي انعكس بالإيجاب على العجز المسجل في دورة الاستثمار و التمويل، أما خلال سنتي 2016 2017 حققت المؤسسة عجز في تدفق خزينة الاستغلال بالإضافة إلى أنها لم تستعن بمصادر تمويل خارجية لتغطية ذلك العجز.

– تعتمد المؤسسة في هيكلها المالي على الأموال الخاصة خلال سنة 2016 ، 2017 ، 2018 على عكس سنة 2015 حيث قامت المؤسسة بتنويع في مصادر التمويل من أموال خاصة و الاستدانة .

– كانت السياسة المالية للمؤسسة غير متوازنة خلال الفترة محل الدراسة ذلك لاعتماد المؤسسة على منح العملاء آجال طويلة لتسديد ما عليهم من ديون تجاهها .

– حققت المؤسسة خزينة موجبة خلال سنتي 2015، 2017،على غرار سنتي 2016 و2018 حيث كان هنالك عجز في الخزينة لأسباب متعددة.

2.الاستنتاجات: من خلال كل ما سبق نستنتج ما يلي:

– قائمة التدفقات النقدية من القوائم الهامة جدا و الإجبارية في النظام المحاسبي المالي الجديد حيث تعتبر الحجر الأساسي للتحليل المالي، و الغرض منها هو توفير معلومات ملائمة و دقيقة لمستعملي القوائم المالية عن كل المتحصلات و المدفوعات النقدية للمؤسسة خلال الفترة.

– تتطلب عملية إعداد جدول تدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة مبلغ كل عنصر من عناصر الدورات الرئيسية و آجال تسديده و المدة الممنوحة بالتحديد مما يعني أن هذه الطريقة سهلة بالنسبة للمسير المالي داخل المؤسسة و صعبة بالنسبة للمحلل الخارجي.

– تعتمد الطريقة المباشرة في شكل عناصر رئيسية لدخول و خروج السيولة الإجمالية للزبائن والموردين و الضرائب و غيرها من العناصر المعنية بتدفقات الخزينة المرتبطة بنشاطات الاستغلال قصد إبراز التدفق المالي الصافي للمؤسسة المعنية .

المطلب الرابع: اتخاذ القرارات المالية باستخدام المؤشرات المالية.

تقوم مؤسسة صيدال بتحضير القوائم المالية بما يخص ذلك قائمة التدفقات النقدية التي تعتبر من أفضل القوائم التي يمكن للمؤسسة استعمالها و استخدامها من أجل اتخاذ القرارات المالية الصائبة، ومعرفة الوضع المالي للمؤسسة.

نظرا لكبر حجم مؤسسة صيدال و مكانتها الاقتصادية و التجارية على المستوى المحلي ، يجب أن يكون اتخاذ القرار له أهمية بالغة لأن أي قرار خاطئ قد يكلف المؤسسة خسائر كبيرة من حيث استقرارها المالي ووضعها في السوق ، كما أن المؤسسة تلعب دورا كبيرا في سوق الدواء المحلي بالإضافة إلى أدوارها الاجتماعية، و بعدما قمنا بتحليل نسب جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة صيدال سنقوم بذكر أهم القرارات التي نتخذها اتجاه المؤسسة :

الفرع الأول: بالنسبة لمؤشرات جودة السيولة: من خلال دراستنا لهذه المؤشرات لاحظنا تذبذب كبير في النتائج بعد القيام بحسابها مما نتوصل إلى أن مؤسسة صيدال لا تقوم بدراسة و تحليل هذه المؤشرات أثناء إعدادها لقائمة التدفقات النقدية و بالتالي عدم اعتماد المؤسسة في استخدام و تحليل هذه النسب كان له تأثير سلبي لنتائج خلال هذه الفترة محل الدراسة ، ومن أجل تحسين الوضعية المالية للمؤسسة و الحصول على أكبر قدر من الأريحية اتجاه السيولة لمواجهة التزاماتها يتوجب على المؤسسة القيام باستخدام و دراسة مؤشرات تقييم السيولة.

الفرع الثاني: بالنسبة لمؤشرات جودة الأرباح: من خلال ما تم دراسته عن هذه المؤشرات أيضا لاحظنا تذبذب في نتائج هذه المؤشرات ، دليل على عدم إتباع المؤسسة لهذه المؤشرات عند قيامها بإعداد قائمة التدفقات النقدية و هذا كان له أثر سلبي لتلك النتائج التي تحصلنا عليها بعد الدراسة ، وبالتالي يجب على المؤسسة أن تقوم بحساب و تحليل تلك النسب من أجل رفع و تحسين جودة الأرباح المحققة من خلال دراسة مؤشرات جودة الأرباح.

الفرع الثالث: بالنسبة لمؤشرات السياسات المالية: من خلال ما سبق في دراستنا لهذه المؤشرات بعدما تم التطرق لحسابها و تحليلها تم التوصل لنتائج متذبذبة أيضا، دليل واضح على إهمال المؤسسة لدراسة هذه النسب هذا ما يؤثر على سياستها المالية المنتهجة و يشكل خطر عليها مستقبلا ، و بالتالي يستلزم على هذه المؤسسة مباشرة الاعتماد على مؤشرات السياسات المالية لتحسين من وضعيتها المالية من خلال:

1.قرارات التمويل:

- الاعتماد على مصادر تمويل خارجية و توجيهها نحو الإثمار من أجل التوسيع في نشاط المؤسسة.
- الحصول على أجهزة إنتاج جديدة و ذات تكنولوجيا متطورة لتحسين من مستوى الإنتاجية وبالتالي الرفع حجم المبيعات
- العمل على توليد نقدية تشغيلية كافية لتسديد الالتزامات القصيرة الأجل و بالتالي تصبح المؤسسة لديها قدرة الوفاء .
- يجب على المؤسسة أن تعتمد أكثر في أنشطتها على النشاط التشغيلي ، لأن النشاط التشغيلي هو النشاط الرئيسة الذي يعطي أكثر أريحية للمؤسسة في مواجهة الالتزامات القصيرة الأجل .

2.القرارات الاستثمارية:

من خلال نسب قائمة التدفقات النقدية نستخلص أهم القرارات الاستثمارية التالية:

- يجب على المؤسسة من تغيير السياسة الائتمانية مع العملاء و تسريع وتيرة تحصيل الحقوق من أجل توفير النقدية الجاهزة .
- يجب على المؤسسة أن تعمل على الزيادة من قيمة العملاء من سنة إلى أخرى.
- تجديد الأصول الحالية للمؤسسة.

و من هذا يجب على متخذي القرار الاعتماد على القوائم المالية بما في ذلك قائمة تدفقات النقدية من خلال تحليل النسب المالية لاستطاعتهم اتخاذ القرارات المالية المناسبة و الرشيدة للمؤسسة ، و تحسين من نشاطها ومستواها في المحيط الموجودة فيه.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا لهذا الفصل و بعد القيام بمعرفة وضعية المؤسسة بواسطة قائمة التدفقات النقدية حيث قمنا بإعداد هذه القائمة لمدة أربع سنوات محل الدراسة (2015-2018) و تحليل مختلف التدفقات النقدية المستخرجة من هذه القائمة تبين أن المؤسسة لا تستخدم في إعداد هذه القائمة الطريقة غير مباشرة.

كما لاحظنا خلال دراستنا أن مؤسسة صيدال أنها حققت خزينة موجبة خلال 2015, 2017 وخزينة سالبة لسنتي 2016، 2018، كما تعتمد في تمويل نفسها على الأموال الخاصة ماعدا سنة 2015 فقد اعتمت على الاستدانة.

و بعدما قمنا بحساب المؤشرات المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية توصلنا إلى أن النتائج كانت متذبذبة من سنة إلى أخرى، و بالتالي نستخلص من الدراسة التي تم القيام بها أن مؤسسة صيدال لم تعتمد على دراسة المؤشرات المتعلقة بهذه القائمة أثناء إعدادها، هذا ما أعطى نتائج سلبية على سيولة المؤسسة وربحيتها و سياستها المالية، ولو أن المؤسسة اعتمدت على هذه المؤشرات لكانت حققت نتائج جيدة وحسنت من وضعيتها المالية.

خـاتـمـة

من خلال هذا العمل قمنا بدراسة موضوع مدى مساهمة قائمة تدفقات النقدية في اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة الاقتصادية،و التعرف على مدى أهمية و دور هذه القائمة في المؤسسة ، حيث أن النظام المحاسبي بفرضه على المؤسسات إعداد هذه القائمة قد أكسبها دور هام في التحليل المالي و توفير المعلومات لمتخذي القرارات.

حيث تقوم المؤسسات بإعداد هذه القائمة بالطريقة المباشرة و الطريقة غير مباشرة حيث يتم حساب صافي التدفقات بجمع تدفقات الثلاثة صافي التدفقات من الأنشطة التشغيلية ، صافي التدفقات من الأنشطة الاستثمارية و صافي تدفقات الأنشطة التمويلية، وذلك باستخدام القائمة المالية المناسبة التي تساعد في اتخاذ القرارات المالية الصائبة في الوقت المناسب.

أما بالنسبة للجانب التطبيقي فقمنا بإسقاط الجانب النظري على مؤسسة صيدال بالمدية و تحليل قائمة التدفقات النقدية لها بواسطة المؤشرات المتعلقة بهذه القائمة لتسهيل من عملية ترشيد القرارات المالية المناسبة و ذلك لمدة أربعة سنوات محل الدراسة (2015-2018).

- **نتائج اختبار الفرضيات:**

- **الفرضية الأولى:** إن قائمة التدفقات النقدية يتم إعدادها من خلال مبدأ النقدية مما يجعلها أحد القوائم المالية الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها فيمكن من خلال معرفة نقاط القوة و الضعف والوضعية المالية للمؤسسة و بالتالي الفرضية صحيحة.

- **الفرضية الثانية:** إن مخرجات قائمة تدفقات النقدية تساعد بشكل كبير في اتخاذ مختلف القرارات المالية منها الاستثمارية أو التمويلية حيث تبين صافي كل التدفقات النقدية من أنشطة المؤسسة وبالتالي فرضية صحيحة .

- **الفرضية الثالثة:**إن مؤشرات قائمة التدفقات النقدية تعتبر بالغة الأهمية بعد إعداد قائمة التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات المالية الرشيدة في المؤسسة و بالتالي الفرضية صحيحة.

- **نتائج الدراسة:**

نميز من خلال دراستنا نوعين من النتائج: نتائج نظرية متوصل إليها من خلال البحث في الجانب النظري، ونتائج عملية ميدانية متوصل إليها من خلال التحليل المالي لمؤسسة صيدال بالمدية، وتم تلخيص هذه النتائج فيما يلي:

- حققت المؤسسة تدفقات الخزينة موجبة خلال سنتي 2015 و 2017 الأمر الذي انعكس بالإيجاب على العجز المسجل في دورة الاستثمار و التمويل،أما خلال سنتي 2016 و 2018 حققت عجز في تدفق خزينة الاستغلال بالإضافة إلى أنها لم تستعن بمصدر تمويلي خارجية لتغطية ذلك العجز.
- تعتمد المؤسسة في هيكلها المالي على الأموال الخاصة خلال سنة 2016،2017،2018 على عكس سنة 2015 حيث قامت المؤسسة بتنويع في مصادر التمويل من أموال خاصة و الاستدانة.
- كانت السياسة المالية للمؤسسة غير متوازنة خلال فترة الدراسة ذلك لاعتماد المؤسسة على منح العملاء أجال طويلة لتسديد ما عليهم.
- عدم اعتماد المؤسسة على تحليل مؤشرات قائمة التدفقات النقدية عند القيام بإعدادها أدى بها ذلك إلى تحقيق نتائج متذبذبة خلال الفترة محل الدراسة .

- **اقتراحات الدراسة:**

من خلال النتائج المتوصل إليها من دراستنا لهذا الموضوع نقترح بعض التوصيات:

- على المؤسسة اعتبار دراسة مؤشرات قائمة التدفقات النقدية إجراء يجب القيام به لأجل معرفة الوضعية المالية لهاو أخذ القرارات المناسبة و ترشيدها لبلوغ أهدافها.
- على المؤسسة إعطاء أهمية لهذه القائمة و استفادة المستخدمين و المقرضين من البيانات التي تتضمنها، ذلك لأنها أكثر دقة من القوائم المالية الأخرى.
- عقد دورات تكوينية و تدريبية لبعض المحاسبين في المؤسسة لتزويدهم بجانب التحليلي لقائمة التدفقات النقدية من أجل التعرف و التعمق أكثر .

- **آفاق الدراسة:**

من خلال دراستنا يمكن القول ما هو إلا محاولة عن تقديم توضيح عن قائمة التدفقات النقدية وعملية اتخاذ القرارات المالية ، ربما تشوبها نقائص تكون منطلقا لبحوث أخرى.

- أهمية تحليل قائمة التدفقات النقدية و دورها في معرفة الوضعية المالية للمؤسسة.
- مساهمة قائمة التدفقات النقدية في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة.
- أهمية القوائم المالية في ترشيد القرارات المالية.

قائمة المراجع

أ- الكتب:

1. محمد مطر، **مبادئ المحاسبة المالية للدورة المحاسبية ومشاكل الاعتراف والقياس والإفصاح** الطبعة 05، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010.

2. أحمد محمد العداسي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2009.

3. فايز سليم حداد، **الإدارة المالية**، الطبعة 02، الجامد للنشر، الأردن، 2009.

4. إلياس بن ساسي،**التسيير المالي – دروس وتطبيقات**، الطبعة 01،دار وائل،عمان،الأردن، 2006.

5. مؤيد راضي خنفر ،غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري و تطبيقي**، الطبعة 3 دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

6. محمد بوتين، **المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية دروس وتطبيقات**، الجزائر، 2010.

7. فيصل محمد الشواورة، **مبادئ الإدارة المالية**، الطبعة 01، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان الأردن 2013.

8. سامي محمد الوقاد، **نظرية المحاسبة**، الطبعة01، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2011.

9. نعيم داود، **التحليل المالي باستخدام برنامج Excel**، الطبعة 01، دار البداية للنشر والتوزيع عمان الأردن، 2012.

10. طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية**، الدار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005.

11. محمد المبروك ابو زيد، **التحليل المالي لشركات و الأسواق المالية**، دار المريخ للنشر، الطبعة 02 المملكة العربية السعودية، 2009.

12. إلياس بن ساسي، يوسف قرشي، **التسيير المالي (الإدارة المالية)**، الطبعة 01، دار وائل للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2006.

13. منير شاكر، محمد وآخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، الطبعة 02، دار وائل للنشر الأردن، 2005.

14. محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي ولائتماني الأساليب و الأدوات والاستخدامات العلمية**، الطبعة 02، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.

15. موسى صويطي ومحمد مطر، **التأهيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والإفصاح**، الطبعة 02، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

16. محمد حافظ الحجازي، **دعم القرارات في المنظمة**، دار الوفاء الدنيا للطباعة و النشر، الإسكندرية، مصر 2006.

17. جمال الدين لعويسات، **الادارة و عملية اتخاذ القرار**، دار هومة، الجزائر، 2003.

18. محمد عبد الفتاح باقي، **اتخاذ القرارات التنظيمية**، دار وائل للنشر، الأردن، 2010.

19. فتحي احمد ذياب عواد، **إدارة الأعمال الحديثة بين النظرية و التطبيق**، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان الأردن، 2012.

20. غني دحام الزبيدي و حسين وليد عباس، المقدرات الجوهرية للموارد البشرية الاتجاه المعاصر لتنافسية الأعمال، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

21. بلحاج فتيحة، **الأسس النظرية والعلمية في اتخاذ القرار، المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية**، العدد7، 2016.

22. بشير العلاق، **الادارة الحديثة نظريات و مفاهيم**، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2008.

23. على فلاح الزعبي، عبد الوهاب بن بريكة، **مبادئ الإدارة الأصول و الأساليب العلمية**، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن.

24. عدنان عواد الشوابكة، **دور نظم و تكنولوجيا المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية**، دار اليازوري للنشر و التوزيع ،عمان، الأردن، 2012.

25. حسين بلعجوز، **نظرية القرار – مدخل إداري و كمي، مؤسسة الثقافة الجامعية**، الإسكندرية مصر، 2003.

26. فريد كورتال، خالد الخطيب، **نظم المعلومات المحاسبية و اتخاذ القرارات**، الطبعة 01، دار النشر زمزم، الأردن، 2015.

27. عبد الغفار حنيفي، **أساسيات التمويل و الإدارة المالية، الدار الجامعية**، الإسكندرية، مصر 2002.

28. عبد الغفار حنفي، **الإدارة المالية – مدخل لاتخاذ القرارات**، الدار الجامعية، إسكندرية، مصر 2006.

29. نور الدين خباية، **الإدارة المالية**، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، لبنان،1997.

30. عبد المطلب عبد الحميد، **دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية**، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الإبراهيمية، الإسكندرية، مصر، 2000.

31. زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار المالي الحقيقي**، الطبعة 03، دار وائل، عمان، الأردن، 2005.

32. عبد الغفار حنفي،رسمية قرياقص، **أساسيات الاستثمار و التمويل، مؤسسة شمسة شباب** الإسكندرية مصر، 2000.

33. علي عباس، **الإدارة المالية**، الطبعة 01، دار إثراء، الأردن، 2008.

34. شريط صلاح الدين، حفصة أمينة، **دور قائمة التدفقات النقدية في دعم عملية اتخاذ القرار في ظل المعيار المحاسبي الدولي07**، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، العدد05، 2018.

ب- المذكرات و الأطروحات:

1. بحري علي، **التحليل المالي كوسيلة مساعدة في اتخاذ القررات في المؤسسة الاقتصادية – دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شاهدة الدكتوراه، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2018/2018.

2. بشرى بوشريط، **قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد المعايير المحاسبية الدولية**، مذكرة ماستر تخصص محاسبة، جامعة المدية 2018/2017.

3. بوميمز فريد، **دور قائمة التدفقات النقدية في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة – دراسة حالة مؤسسة جيدل الكاتمية للفلين**، مذكرة شهادة الماستر،تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر، ببسكرة، سنة 2015/2014.

4. دادة عبد الحميد، **اثر نظام المعلومات لمراقبة التسيير على اتخاذ القرارات داخل المؤسسة –دراسة مقارنة لكل من مؤسسة "موبليس"و"روائح الورود"**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، 2014.

5. زراقة انتصار، **أثر القرار المالي على أهداف المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر، تخصص مالية و اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.

6. سامية توزوت، **دور التحليل المالي في تحديد مسار المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجيستر، جامعة المدية، 2006.

7. فايز زهدي الشتلوني، **مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية–دراسة تطبيقية للقوائم المالية المنشورة للمصارف الفلسطينية** مذكرة ماجستير في العلوم التجارية الجامعة الإسلامية، غزة ،فلسطين، 2005.

8. محمد السعيد برماق، **عملية اتخاذ القرارات و علاقاتها بمراقبة التسيير**، مذكرة ماستر،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015.

9. مرغني بلقاسم، **نظام المعلومات و دوره في اتخاذ القرارات– دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر – الوادي**، مذكرة ماجستير في العلوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ، 2014.

10. نسرين فرحات، **أهمية استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية –دراسة حالة مؤسسة البناء والعمران**، مذكرة الماستر في العلوم التجارية، تخصص محاسبة ومالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي، الجزائر ،2016/2015.

11. نوري محمد معافى، **مدى إدراك أهمية قائمة تدفقات النقدية في ترشيد القرارات الاستثمارية بصندوق الضمان الاجتماعي– دراسة تطبيقية على صندوق ضمان الاجتماعي في ليبيا**، رسالة ماجيتسر في المحاسبة،الأكاديمية الليبية فرع مصراته، ليبيا، 2015.

12. اليمين سعادة ،**استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية و ترشيد قراراتها**، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2009.

ج–المجلات و المقالات:

1. بلحاج فتيحة، **الأسس النظرية و العلمية في اتخاذ القرار، المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية**، العدد 07، 2016.

2. راغب العمين ومنال الموصلي، **أهمية مقاييس التدفقات النقدية في اتخاذ القرار الاستثماري في سوق دمشق المالية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 35**، العدد 02، 2013.

3. شريط صلاح، **دور قائمة التدفقات النقدية في دعم اتخاذ القرار في ظل المعيار المحاسبي الدولي 7**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد5، سنة 2018

4. نبيل الحلبي، **دور معلومات التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات الاستثمارية و الاقتراض في الشركات الخاصة السورية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد22، العدد الأول،2006.

د- المحاضرات و الملتقيات:

1. محاضرات **مقياس التحليل المالي المعمق للدكتور يوسف سعيدي أحمد**، تخصص محاسبة، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، 2020/2019.

هـ-المراسيم و القوانين:

1. الجريدة الرسمية الجزائرية، **القرار المؤرخ في جويلية 2008 الذي يحدد قواعد والتقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيره**، العدد 19، المؤرخة في 25 مارس 2009.

2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، **القرار رقم11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي**، العدد 19، الصادرة في 25 مارس 2009.

و- المواقع الالكترونية :

1. https://saidalgroup.dz/ar/notre-groupe/organisation
2. https://saidalgroup.dz/ar/notre-groupe/historique.

قـــائـــمـــة الـــمـــلاحـــق

الملحق (١)

SAIDAL
SITE DE PRODUCTION DE MEDEA
DIRECTION FINANCIERE

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE
(METHODE DIRECTE)
PERIODE DU 01/01/2016 AU 31/12/2016

LIBELLE	Note	31/12/2016	31/12/2015
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles :			
Encaissement reçus des clients		9 488 787,84	10 153 090,41
Encaissement intra-groupe		985 000 000,00	1 770 000 000,00
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		396 585 630,16	1 655 766 004,30
Sommes versées aux personnels		474 867 262,69	0,00
Depenses fiscales et parafiscales		132 988 053,95	16 812 348,90
Impôts sur les résultats payés		0,00	9 036,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		-9 952 158,96	107 565 701,21
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)			
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		-9 952 158,96	107 565 701,21
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		1 274 303,02	18 216 675,95
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		1 902 960,74	
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Intérêts encaissés sur placements financiers			
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)		628 657,72	-18 216 675,95
Flux de trésorerie provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectués			
Encaissements provenant d'emprunts		0,00	87 971 000,00
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilés		21 340 036,08	141 193 018,04
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		-21 340 036,08	-53 222 018,04
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi-liquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		-30 663 537,32	36 127 007,22
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		46 807 127,13	10 680 119,91
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		16 143 589,81	46 807 127,13
Variation de trésorerie de la période		-30 663 537,32	36 127 007,22
RESULTAT COMPTABLE		534 453 844,61	994 177 283,19
Rapprochement avec le résultat comptable		-565 117 381,93	-958 050 275,97

الملحق (2)

GROUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
Direction des Finances et Comptabilité

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE
(Méthode direct)
période du 01/01/2017 au 31/12/2017
SITE DE MEDEA

CODE		NOTE	31/12/2017	31/12/2016
1	Flux de trésorerie provenant des activité opérationnelles			
10	Encaissement recu des clients			-
1001	Encaissement recu des clients intra groupes			-
1002	Encaissement recu des clients extra groupes		44 166 906,36	9 488 787,84
1003	Encaissements intra groupe		910 000 000,00	985 000 000,00
1004	cheques et traites impayés (décaissements)		-	
1005	Régularisation cheques et traites impayés (encaissements)			
1006	Autres encaissements (assurances, cahier de charges.....)		16 952 144,84	
11	sommes versées aux fournisseurs et aux personnels			-
1101	sommes versées aux fournisseurs et aux personnels intra groupes			-
1102	sommes versées aux fournisseurs extra groupes		- 321 899 513,89	- 396 585 630,16
1103	sommes versées aux personnels		- 405 520 534,39	- 474 867 262,69
1104	Dépenses fiscales et parafiscales		- 126 998 451,44	- 132 988 053,95
12	Intérêts et autres frais financiers payés		-	
13	Impots sur les résultat payés		-	-
17	Transfert de fond inter unités			
18	Virements de fonds			
19	Encaissements inter unités			
1901	Décaissements inter unités			
1902	Décaissements intra groupe			
2	**Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires**			
21	Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)			
29	**Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)**		116 700 551,48	- 9 952 158,96
3	**Flux de trésorerie provenant des activité d'investissement**			
31	Décaissements sur acquisition d'immobilisation corporelles ou incorporelles		- 18 597 738,25	- 1 274 303,02
32	Encaissement sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-	1 902 960,74
33	Décaissements sur acquisition d'immobilisation financiéres			
34	Encaissements sur cessions d'immobilisations financiéres			
35	Intérêt encaissés sur placements financiers			
36	Dividendes et quote-part de résultats recus			
39	**Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)**		- 18 597 738,25	628 657,72
4	**Flux de trésorerie provenant des activité de financement**			
41	Encaissement suite à l'émission d'actions			
42	Dividendes et autres distributions effectués			
43	Encaissements provenant d'empunts		-	-
44	Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes et assimilées		- 21 340 036,08	- 21 340 036,08
49	**Flux de trésorerie net provenant des activités de financements (C)**		- 21 340 036,08	- 21 340 036,08
50	Incédences des variations des taux de change sur liquidités et quasi- liquidité			
6	**Variation de trésorerie de la période (A+B+C)**		76 762 777,15	- 30 663 537,32
	Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		16 143 589,81	46 807 127,13
	Trésorerie et équivalents de trésorerie à la cloture de l'exercice		92 906 366,96	16 143 589,81
	Variation de trésorerie de la période		76 762 777,15	- 30 663 537,32
	Rapprochement avec le résultat comptable		829 208 523,83	528 225 700,19
			- 752 445 746,68	- 558 889 237,51

LES DEPENSE EN NEGATIF

EXPLICATION ECART

TRESORERIE BILAN	
TRESORERIE TFT	92 831 733,92
ECART	92 906 366,96
	- 74 633,04

EXPLICATION DE L'ECART	
COMPTE 518600	74 633,04
COMPTE 54	-
COMPTE 511100	-
COMPTE 511200	
TOTAL GENERAL	74 633,04

الملحق (3)

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE
(Méthode direct)
période du 01/01/2018 au 31/12/2018
SITE DE MEDEA

CODE		NOTE	31/12/2018	31/12/2017
1	Flux de trésorerie provenant des activité opérationnelles			
10	Encaissement recu des clients		215 972,80	-
1001	Encaissement recu des clients intra groupes		-	-
1002	Encaissement recu des clients extra groupes		944 478,96	44 166 906,36
1003	Encaissements intra groupe		1 075 000 000,00	910 000 000,00
1004	cheques et traites impayés (décaissements)			
1005	Régularisation cheques et traites impayés (encaissements)			
1006	Autres encaissements (assurances, cahier de charges....)		18 938 630,34	16 952 144,84
11	sommes versées aux fournisseurs et aux personnels		- 14 457,36	-
1101	sommes versées aux fournisseurs et aux personnels intra groupes			-
1102	sommes versées aux fournisseurs extra groupes		- 450 128 874,79	- 321 899 513,89
1103	sommes versées aux personnels		- 485 305 534,19	- 405 520 534,39
1104	Dépenses fiscales et parafiscales		- 162 732 729,56	- 126 998 451,44
12	Intérêts et autres frais financiers payés		- 479 368,40	-
13	Impots sur les résultat payés		-	-
17	Transfert de fond inter unités			
18	Virements de fonds			
19	Encaissements inter unités			
1901	Décaissements inter unités			
1902	Décaissements intra groupe			
2	**Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires**			
21	Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)			
29	Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		- 3 561 882,20	116 700 551,48
3	**Flux de trésorerie provenant des activité d'investissement**			
31	Décaissements sur acquisition d'immobilisation corporelles ou incorporelles		- 21 394 417,10	- 18 597 738,25
32	Encaissement sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-	-
33	Décaissements sur acquisition d'immobilisation financiéres			
34	Encaissements sur cessions d'immobilisations financiéres			
35	Intérêt encaissés sur placements financiers			
36	Dividendes et quote-part de résultats recus			
39	Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)		- 21 394 417,10	- 18 597 738,25
4	**Flux de trésorerie provenant des activité de financement**			
41	Encaissement suite à l'émission d'actions			
42	Dividendes et autres distributions effectués			
43	Encaissements provenant d'empunts		-	-
44	Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes et assimilées		- 5 335 003,97	- 21 340 036,08
49	Flux de trésorerie net provenant des activités de financements (C)		- 5 335 003,97	- 21 340 036,08
50	Incédences des variations des taux de change sur liquidités et quasi- liquidité			
6	Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		- 30 291 303,27	76 762 777,15
	Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		92 906 366,96	16 143 589,81
	Trésorerie et équivalents de trésorerie à la cloture de l'exercice		62 615 063,69	92 906 366,96
	Variation de trésorerie de la période		- 30 291 303,27	76 762 777,15
	Rapprochement avec le résultat comptable		1 024 721 611,39	834 791 464,93
			- 1 055 012 914,66	- 758 028 687,78

الملحق 04

BILAN

EXERCICE CLOS LE 31/12/2016

COMPTE	ACTIF	Note	31/12/2016 Brut	31/12/2016 Amort./Prov.	31/12/2016 Net	31/12/2015 Net
	ACTIF NON COURANT					
	Ecarts d'acquisition (ou goodwill)					
20	**Immobilisations incorporelles**	3	**169 868 946,76**	**168 827 992,40**	**1 040 954,36**	**1 422 382,54**
21	**Immobilisations corporelles**	4	**11 353 687 517,68**	**11 173 302 420,12**	**180 385 097,56**	**341 151 518,04**
211	Terrains		125 595 404,00		125 595 404,00	125 595 404,00
213	Batiments		3 026 021 416,28	3 014 811 761,16	11 209 655,12	18 116 786,77
215-218	Autres immobilisations corporelles		8 202 070 697,40	8 158 490 658,96	43 580 038,44	197 439 327,27
23	**Immobilisation en cours**		**6 056 088,95**		6 056 088,95	**0,00**
27	**Prêts et autres actifs financiers non courants**	5	**2 452 500,00**		2 452 500,00	**2 442 500,00**
13	**Impots différés**	6	**53 797 815,84**		**53 797 815,84**	**65 053 291,20**
	TOTAL ACTIFS NON COURANTS		11 585 862 869,23	11 342 130 412,52	243 732 456,71	410 069 691,78
	ACTIF COURANT					
	Stocks et en cours	7	**1 423 836 348,52**	**336 534 353,97**	**1 087 301 994,55**	**975 129 165,41**
	Créances et emplois assimilés	8	**740 011 371,95**	**739 501 664,44**	**509 707,51**	**61 637 098,34**
41	Clients		394 557 928,32	394 153 836,20	404 092,12	59 236 833,65
42	Autres débiteurs		105 615,39		105 615,39	722 001,69
44	Impots et assimilés		345 347 828,24	345 347 828,24	0,00	1 678 263,00
	Disponibilités et assimilés		**18 290 650,45**		**18 290 650,45**	**52 487 127,13**
50	Placements et autres actifs financiers courant					
51-54	Trésorerie	9	18 290 650,45		18 290 650,45	52 487 127,13
	TOTAL ACTIF COURANT		2 182 138 370,92	1 076 036 018,41	1 106 102 352,51	1 089 253 390,88
	TOTAL GENERAL ACTIF		13 768 001 240,15	12 418 166 430,93	1 349 834 809,22	1 499 323 082,66

الملحق 05

BILAN
EXERCICE CLOS LE 31/12/2016

COMPTE	PASSIF	Note	31/12/2016	31/12/2015
	CAPITAUX PROPRES			
101	Capital émis			
106	Primes et reserves			
105	Ecarts de réevaluation		0,00	138 087 928,15
11	Autres capitaux propres – Report à nouveau	10	-13 646 644,84	-13 646 644,84
12	Résultat net		523 198 369,25	957 948 968,49
18	Liaisons inter-unités		285 262 288,31	-112 567 490,56
	TOTAL CAPITAUX PROPRES		794 814 012,72	969 822 761,24
	PASSIFS NON-COURANTS			
16	Emprunts et dettes financières	12	26 675 040,05	48 015 076,13
16	Autres dettes non courantes			
13	Impôts (différés et provisionnés)		0,00	
15	Provisions et produits constatés d'avance	11	232 503 962,92	265 606 131,08
	TOTAL PASSIFS NON-COURANTS II		259 179 002,97	313 621 207,21
	PASSIFS COURANTS			
40	Fournisseurs et comptes rattachés	13	154 366 742,98	82 473 949,46
44	Impots	13	3 802 006,73	1 311,00
45	Autres dettes	13	137 338 058,56	132 784 131,11
51	Trésorerie Passif	13	334 985,26	619 722,65
	TOTAL PASSIFS COURANTS III		295 841 793,53	215 879 114,21
	TOTAL GENERAL PASSIF		1 349 834 809,22	1 499 323 082,66